الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم الفلسفة

تحولات مفهوم الدولة عند فرنسيس فوكوياما ومسوغاتها الأبستمولوجية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة

إعداد:

رشا سامي احمد

إشراف:

د. محمد الطاغوس

2024/2023

صفحة قرار لجنة الحكم

شكر وتقدير

يسعدني في هذا المقام أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور محمد الطاغوس على ما منحني من علمه ووقته فلولا توجيهاته ورعايته وملاحظاته القيمة لم أستطيع أن أنجر ما أنجزته. كما أني أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأعضاء لجنة الحكم ممثلة بالسادة أ.م. د فارس النداف، د. ناريمان عامر، كما أتقدم بالشكر إلى رئيسة قسم الفلسفة أ.م. د بشرى عباس. ولكل من قدم لي النصح والدعم والمساندة ألف شكر وتقدير.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول: مفهوم الدولة في سياق "نهاية التاريخ"	11
المبحث الأول: الإرهاصات الأولى لنشوء مفهوم الدولة عند اليونان.	11
المطلب الأول: التنظيم الاجتماعي_ السياسي عند اليونان.	12
المطلب الثاني: مفهوم المدينة عند فلاسفة اليونان	17
المبحث الثاني: المفارقات بين العقد الاجتماعي والدولة.	24
المطلب الأول: العقد الاجتماعي.	25
المطلب الثاني: الدولة عند هيغل، ومفهوم الدولة – الأمة	30
المبحث الثالث: مفهوم الدولة عند فرانسيس فوكوياما.	37
المطلب الأول: مفهوم الدولة ودلالاته الاصطلاحية المعاصرة.	37
المطلب الثاني: الدولة في إطار نهاية التاريخ عند فوكوياما.	41
الفصل الثاني: مفهوم النظام السياسي ما بعد أطروحة النهايات	48
المبحث الأول: مراجعة أسس النظم السياسية الكلاسيكية عند فوكوياما.	51
المطلب الأول: الأسس البيولوجية للسياسة عند فوكوياما	51
المطلب الثاني: نقد الأطروحة الحداثوية.	58
المطلب الثالث: مكونات النظام السياسي عند فوكوياما	60
المبحث الثاني: آليات التطور والانحطاط في النظام السياسي عند فوكوياما	70
المطلب الأول: آليات التطور في النظام السياسي عند فوكوياما	70
المطلب الثاني: آليات الانحطاط السياسي عند فوكوياما	73
الفصل الثالث: الدولة الليبرالية الديمقراطية وتصنيف الدول عند فوكوياما	80
المبحث الأول: الدولة الليبرالية الديمقراطية في فكر فوكوياما	80
المطلب الأول: موقف فوكوياما من الليبرالية الديمقراطية	81
المطلب الثاني: عوامل التهديد التي تواجه الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما	85
المبحث الثاني: التغيرات التي طرأت على مفهوم الدولة الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما	89
المطلب الأول: ضرورة وجود الحكومات وقياس جودتها	90
المطلب الثاني: السيادة وأهميتها عند فوكوياما	92
المبحث الثالث: الدول في فكر فرانسيس فوكوياما	96
المطلب الأول: أنواع الدول عند فوكوياما	96

المطلب الثاني: نقد الدولة النموذجية عند فوكوياما	103
الخاتمة	104
نتائج البحث	110
مقترحات البحث	113
قائمة المراجع	114

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في المسوغات الأبستمولوجيا لتعديلات فوكوياما لمفاهيمه السياسية ولاسيما مفهوم الدولة، والوقوف عن دلالات هذا الانتقال في اتساق فكر فوكوياما، ومناقشة إمكانية وجود قطيعة أم استمرارية، بالإضافة إلى مناقشة نموذج فعلي (فوكوياما) في إطار التنظير السياسي في مسعى إلى اختيار الأطر المنهجية لعلم الاجتماع السياسي، ورصد أثر فوكوياما في النظرية الليبرالية، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي من أجل الوصول إلى مقاربة تاريخية لتطور فكر فوكوياما بين القديم والمعاصر، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، من أجل معالجة مفهوم نهاية التاريخ في فكر فوكوياما وتأثيراته على العالم وتحليل أدوات التحليل العلمي والفلسفي، وأخيراً المنهج النقدي من أجل دراسة الإشكالية الابستمولوجية المطروحة عند فوكوياما، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- تحليل مفهوم الدولة عند فرانسيس فوكوياما وضّح في بعض أجزاءه احتواءه على بعض التناقض وظهر ذلك من خلال دفاعه عن كل الأفكار التي تغير من صورة مفهوم الدولة عنده وتغيير أقواله الأولى وهذا ما ترك الباب مفتوح لظهور آراء جديدة مع تجديد الدراسة لإيضاح مفهوم الدولة لاحقاً.
- حاول فوكوياما كتابة تاريخ عالمي موّحد من خلال التنبؤ بمستقبل البشرية القائم على شرعنه النظام الليبرالية الديمقراطي وصهر كل الثقافات الأخرى في بوتقة الثقافة الأمريكية، على اعتبارها وصلت إلى نهاية التطور الإنساني وواجب عليها تصدير نظامها لإلحاق ثقافات الشعوب جميعها بها.
- إلا أنه تراجع عن فكره السابق تحت تأثير فهمه للتاريخ وتغيراته المستمرة، وهذا التغير يؤدي الى ظهور مقولات جديدة تتبدل وتتغير بتغير التاريخ، وتدل على نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة باعتبار أن الليبرالية الديمقراطية عنده تمثل بداية التاريخ لا نهايته، وهذا ما لاحظناه في كتاباته فوكوياما المتغيرة في معظم طروحاته.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، العقد الاجتماعي، الليبرالية الديمقراطية، السيادة، الدولة النموذجية، بيولوجيا السياسة.

ز

المقدمة

من القضايا التي أُثير الجدل حولها وما يزال، قضية مفهوم الدولة، ولا سيما في مجال الفكر الفلسفي والعلوم السياسية، وقد مثّلت قراءة فوكوياما لفكرة الدولة بجلاء الطابعَ الجدلي والإشكالي الذي يحتله هذا المفهوم في الفضاء الفلسفي والسياسي المعاصرين.

والواقع أن تلك القراءة حُدِّدت بحدين أقصيين:

تميز الحدُّ الأول في البحث عن المراحل الأساسية التي مرَّ بها مفهوم الدولة بشكله النمطي القديم والتطورات والتغيرات التي طرأت عليه في هذه التحولات الفكرية والفلسفية.

تميز الحد الثاني باتجاه معاكس يبرز وجهة نظر فرانسيس فوكوياما وتحليله لمفهوم الدولة من زوايا مختلفة لها خصوصية معينة، ومثلت مقاربة فوكوياما لنظرية الدولة بشكلها الليبرالي الديمقراطي أنموذجاً واضحاً على الرغم من اختلافه عن الأيديولوجيات التي سبقته.

تباينت كذلك قراءات مفهوم الدولة في الفلسفة السياسية المعاصرة بين رافض لهذا النموذج الذي حدده فوكوياما لمفهوم الدولة وبين مستنكر لوجهات النظر التي طرحها المفكر لتبيان الخطوط العريضة لتشكل مفهوم الدولة بشكلها المعاصر من وجهة نظره.

أظهر البحث المسوغات الأبستمولوجية لموقف فوكوياما الأول من تشكلات الدولة وكيفية انتشارها في العالم كنموذج يحتذى به يتمثل في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما تناولَ مراجعةَ فوكوياما لمسلمات الفكر الكلاسيكي وانتقدها وصولاً إلى تشكيل موقف فوكوياما الثاني من مفهوم الدولة والذي سنتناوله بالتحليل والبحث.

ضمن هذا الفضاء تأتي دراستنا لبحث هذا التباين في القراءة المعاصرة لمفهوم الدولة، والبحث في المسوغات الأبستمولوجية لموقف فوكوياما الثاني مع قراءة نقدية لتفسيراته السابقة ومقاربتها المعاصرة للمفهوم، ثم تحديد درجة الاختلاف في تطورات مفهوم الدولة عنده بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وصولاً للمرحلة المعاصرة، لننتقل بعد ذلك إلى بحث المسوغات المعرفية التي بموجبها تمكن فوكوياما من تعديل نظرته السابقة والتأسيس لنظرية جديدة.

أولاً- الإشكالية البحثية:

نقطة الانطلاق في مقاربتنا لفكر فوكوياما هي المراجعات التي أجراها فوكوياما على المرتكزات التي بنى فيها أطروحته الأولى فيما لاحظناه ضمن تأسيس لهذا الموقف استناداً إلى فهم خاص لعلاقة فوكوياما لطرح نظرية أقل تصلباً من نظريته السابقة، عن طريق مراجعة مسلمات الفكر الكلاسيكي عبر نقد أطروحات هوبز ولوك وروسو في إطار الاجتماع السياسي ونظام الحكم وتشكله ومفهوم القانون، من هنا كان عنوان بحثنا وصفاً لتحولات مفهوم الدولة عند فرانسيس فوكوياما ومسوغاتها الأبستمولوجية، وبالتالي يتركز سؤالنا الإشكالي في:

الترابط بمستوى الانتقال في فكر فرانسيس فوكوياما من أطروحة نهاية التاريخ والمفاهيم السياسية التي تأسست عليها من تصور لنظم السياسة وشكل الدولة وآلياتها إلى التعديلات التي طرأت على هذه الأطروحة وما رافقها من طروحات جديدة ولا سيما ما يتعلق بمفهوم الدولة وأشكالها وآليات تطورها وصولاً إلى فكرة ما بعد الدولة–الأمة. في رصد ملامح الانتقال في فكر فوكوياما السياسي تتضمن إشكاليتنا السؤال عن المشروعية الابستمولوجية لهذا الانتقال وإمكانية الحديث عن مرحلتين متباينتين في فكره أما لا. يتركز سؤالنا الإشكالي في تحولات مفهوم الدولة ومسوغاتها الأبستمولوجية عند فوكوياما في محاولة لاستكشاف حدود القدرة الاستقرائية في فكر فوكوياما السياسي بين طرحه القديم والجديد. كما يسعى هذا البحث للتساؤل عن البحث في مسوغات المفهوم الجديد الذي يتبنّاه فوكوياما عن الدولة ضمن فضاء عالمي يقف على عتبة إعادة ابتكار مفهوم الدولة، الأمر الذي يتضمن منظوراً أبستمولوجياً للبحث في الأطر المنهجية للتنظير في ميدان علم الاجتماع السياسي وفي حدود تلك الأطر.

في محاولة لمعالجة هذا السؤال سنعمل على مراجعة القراءة الخاصة بفكر فرانسيس فوكوياما ودراسة فروض كل طروحاته، والوقوف عند حدودها. وسيلقي البحث الضوء مركزاً على المواقف التي أفرزتها السياسيات في علاقة الماضي بالحاضر في فكره على نحو يزعم البحث إمكانية تقديم معالجة مختلفة لفكره ولا سيما من القراءة التحليلية لطروحاته المعاصرة وتأثير فكره عن العالم.

ثانياً– تساؤلات البحث:

سنجد عدداً من التساؤلات التي نحن بصدد البحث عن الإمكانية الإجابة عنها من خلال هذا البحث:

- ما مسوغات الليبرالية الديمقراطية في فضاء نهاية التاريخ عند فوكوياما؟
- أين تتجلّى حدود هذه النظرية؟
- اعتبار الليبرالية مفهوم خاص للدولة عند فوكوياما؟
- ما أثر رصد فكر فوكوياما في النظرية الليبرالية الديمقراطية؟
- ما أنواع الدول حسب فوكوياما
- هل تشكل الليبرالية الديمقراطية قيمة سياسية كونية؟
- ما المقصود بالدولة النموذجية، وهل تتجسد في الليبرالية الديمقراطية؟

ثالثاً– أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في الإجابة عن جملة من التساؤلات مرتبطة بالسؤال المركزي أهمها:

1– البحث في المسوغات الابستمولوجية لتعديلات فوكوياما لمفاهيمه السياسية ولا سيما مفهوم الدولة.

2– الوقوف عن دلالات هذا الانتقال في اتساق فكر فوكوياما.

3– مناقشة إمكانية وجود قطيعة أم استمرارية.

4– مناقشة نموذج فعلي (فوكوياما) في إطار التنظير السياسي في مسعى إلى اختيار الأطر المنهجية لعلم الاجتماع السياسي.

5– رصد أثر فوكوياما في النظرية الليبرالية.

6– أهم المتغيرات التي وقعت على مفهوم الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما

7– معرفة أنواع الدول حسب فوكوياما

رابعاً– أهمية البحث:

إن أهمية البحث ترتبط بإشكال لم نجدها في المراجع والدراسات السابقة بشكل دقيق، بيد أن الهدف الأساسي لموضوعنا يكمن في أن فكرة بداية التاريخ من أهم الدوافع وراء اختيار هذا المفهوم بما تتضمنه من إشارات لفكرة بداية النظام السياسي ونهايته من حقبة ما قبل الإنسان حتى العصر الحديث وصولاً إلى تأثيرها في العلاقات الدولية السياسية والأحداث والمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم.

فعلى الرغم من الأثر الكبير الذي خلفته نظرية نهاية التاريخ على السياسة الخارجية للدول بما في ذلك محاولة تأسيسها لمفهوم النظام العالمي الجديد وأحادية القطب الأمريكي، يعيد التاريخ نفسه من جديد ليثبت أن تاريخ الإنسانية بما فيه التاريخ السياسي يخضع دائماً لمتغيرات يمثل الإنسان فيها القوة المحركة التي لا يبدو لها نهاية معينة كما اعتقد فوكوياما، وهذه الدراسات لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، وهذا يدلل على مشروعية البحث وأهميته أيضاً.

خامساً– حدود البحث:

1– الحدود الزمانية:

يمكن تحديد المدة الزمنية التي يشملها البحث بالمدة التي عاش بها المفكر وهو من أتباع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، نشأ فرانسيس فوكوياما وترعرع في شيكاغو لأبوين يابانيين مهاجرين (1952– الى الآن)، أي المرحلة المعاصرة. وقد تناول البحث تسليط الضوء على المراحل التاريخية من القرن التاسع عشر إلى القرن الواحد والعشرين.

2– الحدود الموضوعية:

إن الدراسات النهائية قد أصبحت الشغل الشاغل للمجتمعات البشرية كافة، على اعتبار أن الموطن الأصلي لنهاية التاريخ والإنسان الأخير هو الغرب.

إضافة إلى أن الموضوع ينطوي على جوانب سياسية وثقافية واجتماعية وعلميّة، وخلال دراستي المنهجية أخترت تسليط الضوء على هذا الموضوع لما نشأ حوله من جدل كبيرٌ من وقت ظهوره الى الآن.

3- الحدود الذاتية:

- اهتمامي الكبير بالدمج بين الفلسفة والسياسة، وخاصة في المجال الأبستمولوجيا.
- اهتمامي بفكرة نهاية التّاريخ، وخاصة عند فوكوياما.
- ما يدور من جدل أبستمولوجي حول ماهية ودور الدولة في المراحل الانتقالية للمجتمعات وخاصة بعد الحرب الباردة

سادساً- الدراسات السابقة:

لا شك في وجود الكثير من الدراسات التي تناولت أجزاء من البحث ضمن إطار دراسة وتحليل ونقد فكرة النهايات دون التطرق إلى تطورات فكر فوكوياما التي تلت هذه الأطروحة، لكم هذه الدراسات جاءت مختلفة، وفي حقول معرفية متباينة، والأقرب منها يكاد يلامس في بعض جوانبه موضوع بحثنا، وهو ما سيتناوله هذا البحث بشكل خاص بشكل خاص مما يعطي الإشكالية أحد أبعاد مشروعيتها ومن هذه الدراسات:

1- سفيان، العاقب. (2016) الدولة والعولمة: نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما أنموذجاً، إشراف الدكتور: برياح مختار (رسالة ماجستير)، جامعة وهران 2 في الجزائر.

قسم الطالب البحث إلى ثلاثة فصول، وهي على التوالي: الفصل الأول: السيادة والدولة تحدث فيه الباحث بتعريفات الدولة السيادة بالفكر الفلسفي والسياسي. الفصل الثاني: العولمة ونهاية السيادة. الفصل الثالث: فرانسيس فوكوياما والتأسيس الفلسفي لنهاية التاريخ فقد تناول الباحث في الفصلين توضيح كيفية انتصار النظام الليبرالي والإعلان عن ديمومته وفكرة توحيد الإنسانية ضمن الليبرالية وهل تتعارض مع فلسفات التاريخ، وكيف امتدت نهاية التاريخ لنهاية السيادة، وأيضا بحث فوكوياما في مشكلات التدهور السياسية في الأنظمة الديمقراطية نفسها، فهو يعتبر الديمقراطية سلاحًا ذا حدين يمكن أن يكون إيجابيا وسلبياً في نفس الوقت، وكيفية بدء الجانب السلبي بالنمو بشكل متسارع حتى يصبح سبباً للتدهور السياسي وبالتالي عدم تمكن الدولة من ممارسة عملها بسبب العقبات القائمة أمامها.

2- قوادر، سمية. (2017)، الأبعاد السياسة لنهاية التاريخ عند فوكوياما، إشراف الدكتور: الدراجي زورخي (رسالة ماجستير)، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر.

تناولت الطالبة عرضاً لمجموعة من الأفكار في مقدمة ومدخل وخاتمة وقسمت البحث إلى ثلاثة فصول، وهي على التوالي: الفصل الأول: حول مفهوم نهاية التاريخ: تطرق إلى المفاهيم والتصورات التي توضح الفروقات بين التاريخ والحضارة. الفصل الثاني: نهاية التاريخ عند فوكوياما: عادت الباحثة إلى مرجعيات الخطاب لمفهوم نهاية التاريخ عند فوكوياما، ومن أهم التصورات، تصور كل من هيغل وماركس والمقصود بنهاية التاريخ هو نهاية للإيديولوجيا. أما في الفصل الثالث: عرضت فيه الطالبة نهاية التاريخ ذات الطبيعة السياسية وانتقاله إلى التنظير السياسي وعرض النظرية بين مفهوم الهزيمة والانتصار وتم عرض أهم النقاط التي تمثل خطرًا على نهاية التاريخ والنظام الليبرالي، المتمثلة في الخلافة الإسلامية في إيران، والصين الذي تمثل الخطر الثاني اقتصادياً وهذا سيشكل خطر على الديمقراطية نفسها.

حاولت الطالبة إثبات أن نهاية التاريخ نظرية في فلسفة التاريخ أم إنها نظرية في السياسة، فتناولت هذه الدراسة أهم الفرضيات التي يصوغها فوكوياما في أطروحته لتحديد مستقبل العالم من خلال الوصول إلى الدولة الديمقراطية الليبرالية.

<u>تعقيب:</u>

كما هو واضح من عناوين الرسائل السابقة أنها تتناول المفاهيم والتصورات الأولى لنشوء مفهوم نهاية التاريخ بشكله الانتصاري بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في فترة انتهاء الباردة ولم يتم تناول المراحل المتلاحقة من تطور النظرية فيما يخص النظم السياسية ومراحل تشكل الدولة بشكلها المعاصر، وإنما كان الهدف الرئيسي هو تسليط الضوء على أهمية فكرة نهاية التاريخ لنظرية سياسية حديثة أخذت أصداءها الى العالم كله، لذا فهي أبعد بكثير عما قمنا بمعالجته في بحثنا هذا، وهذه الدراسات عموماً لم تتطرّق إلى المراحل المعاصرة من تشكل مفهوم الدولة عند فوكوياما بشكله الأخير الذي سنقوم بتناوله خلال عملية الكتابة في البحث.

سابعاً– مناهج البحث وأدواته:

إن المنهجية المستخدمة ستكون مزيجاً من عدة مناهج تفرضها طبيعة البحث نفسه. وأهم هذه المناهج:

- المنهج التاريخي: سيتم الاستناد إلى المقاربة التاريخية لتطور فكر فوكوياما بين القديم والمعاصر.
- المنهج التحليلي: سيعالج هذا المنهج المعنى الخاص بمفهوم نهاية التاريخ في فكر فوكوياما وتأثيراته على العالم وتحليل أدوات التحليل العلمي والفلسفي.
- المنهج النقدي: يعتبر من المناهج الهامة للقيام بدراسة أبستمولوجية حول الإشكالية المطروحة عند هذا المفكر.

وقد اعُتمد في البحث على جملة من المصادر والمراجع التي ساعدتني في إنجاز هذا البحث، ورسمت معالمه الرئيسية، نذكر منها:

1– فوكوياما، فرانسيس، (1993). نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام.

2– فوكوياما، فرانسيس، (2016). أصول النظام السياسي (من عصور ما قبل الإنسان حتى الثورة الفرنسية)، ترجمة: مجاب الإمام/ معين الإمام، الطبعة أولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية.

3– فوكوياما، فرانسيس، (2016). النظام السياسي والانحطاط السياسي (من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية)، ترجمة: مجاب الإمام/ معين الإمام، الطبعة أولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية.

4– فوكوياما، فرانسيس، (2002). بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: مجاب إمام، الطبعة الأولى، دار العبيكان للنشر.

5– فوكوياما، فرنسيس، (2007). امريكا على مفترق طرق، ترجمة: محمد محمود التوبة، الطبعة: الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض المملكة العربية السعودية.

ثامناً- مكونات البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وفق الآتي:

- **الفصل الأول:** بعنوان "مفهوم الدولة في سياق نهاية التاريخ"، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث نعرضها على الشكل التالي:

1. **المبحث الأول:** بعنوان "الإرهاصات الأولى لنشوء مفهوم الدولة عند اليونان"، تطرقنا فيه إلى طبيعة التنظيم الاجتماعي– السياسي في اليونان، والمراحل التي مر بها، وخاصة في مدينة أثينا، كونها تمثل أهم المدن اليونانية على الصعيد الفكري– السياسي للمجتمع، فضلاً عن طرح مفهوم المدينة عند أهم فلاسفة اليونان (سقراط وأفلاطون وأرسطو).
2. **المبحث الثاني:** بعنوان "المفارقات بين العقد الاجتماعي والدولة"، تطرقنا فيه إلى مفهوم العقد الاجتماعي وأهم مفكريه (توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو)، فضلاً عن عرض مفهوم الدولة عند "هيغل"، ومفهوم دولة الأمة.
3. **المبحث الثالث:** بعنوان "مفهوم الدولة عند فرانسيس فوكوياما"، تم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف مفهوم الدولة بمعناها المعاصر، وتعريفها وفق منظور فوكوياما في إطار مؤلفه.

- **الفصل الثاني:** بعنوان "مفهوم النظام السياسي ما بعد أطروحة النهايات"، وتم تقسيمه وفق الآتي:

1. **المبحث الأول:** بعنوان "مراجعة أسس النظم السياسية الكلاسيكية عند فوكوياما"، تم عرض مكونات النظام السياسي والأسس البيولوجية للسياسة وفق منظور فوكوياما، وما استهله من أفكار دارونية. فضلاً عن التطرق إلى نقد الاطروحة الحداثوية.
2. **المبحث الثاني:** بعنوان آليات التطور والانحطاط في النظام السياسي عند فوكوياما"، تم التطرق فيه إلى آليات التطور والانحطاط السياسي عند فوكوياما وما هي العوامل التي تساهم في هذه المفاهيم.

- **الفصل الثالث:** بعنوان: " الدولة الليبرالية الديمقراطية وتصنيف الدول عند فوكوياما"، تم عرضه وفق التقسيم التالي:

1. **المبحث الأول:** بعنوان "الدولة الليبرالية الديمقراطية في فكر فوكوياما"، تم التطرق فيه إلى التعريف بموقف فوكوياما من الليبرالية والديمقراطية وما هي عوامل التهديد التي تواجه الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما.
2. **المبحث الثاني:** بعنوان " التغيرات التي طرأت على مفهوم الدولة الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما"، تم التطرق إلى أهم المتغيرات التي طرأت على مفهوم الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما، ومنها ضرورة وجود الحكومات وقياس جودتها، وأهمية السيادة في فكر فرانسيس فوكوياما.
3. **المبحث الثالث:** بعنوان "الدول في فكر فرانسيس فوكوياما"، تم التطرق فيه إلى أنواع الدول عند فوكوياما بشكل مسهب، ثم عرض نقد مفهوم الدولة النموذجية عند فوكوياما.

الفصل الأول

مفهوم الدولة في سياق "نهاية التاريخ"

اولاً: الإرهاصات الأولى لنشوء مفهوم الدولة عند اليونان.

1- التنظيم الاجتماعي- السياسي عند اليونان.

2- مفهوم المدينة عند فلاسفة اليونان

ثانياً: المفارقات بين العقد الاجتماعي والدولة.

1- العقد الاجتماعي.

2- الدولة عند هيغل، ومفهوم الدولة - الأمة

ثالثاً: مفهوم الدولة عند فرانسيس فوكوياما.

1- مفهوم الدولة ودلالاته الاصطلاحية المعاصرة.

2- الدولة في إطار نهاية التاريخ عند فوكوياما.

الفصل الأول

مفهوم الدولة في سياق "نهاية التاريخ"

إن مفهوم الدولة قديم في المجتمعات البشرية، وهذا لا يعني أنها موجودة منذ ظهور الجنس البشري، بل نشأت مع بدايات تشكل المجتمع البشري الذي انتقل من مرحلة" القطاف – الصيد" * إلى مرحلة الاستقرار في المكان عندما اكتشف الزراعة، وتبلور هذا المفهوم خلال مراحل التطور التاريخي للمجتمعات البشرية التي ظهرت بوضوح بداية من خلال النظام الاقطاعي الذي حمل مجموعة من التناقضات أدت لتشكل النظام الرأسمالي** [1] الذي مهد لقيام الثورة الفرنسية*، وفي البداية لا بد من توضيح الملامح الأولى لنشوء أشكال مختلفة من الاجتماع السياسي عند القدماء.

أولاً: الإرهاصات الأولى لنشوء مفهوم الدولة عند اليونان.

إن الحديث عن الإرهاصات الأولى لنشوء مفهوم الدولة عند اليونان يتطلب توضيح ماهية أسس التربية والتنظيم الاجتماعي لديهم، بالإضافة إلى توضيح مفهوم المدينة عند فلاسفة اليونان، وهو ما سيتم العمل عليه من خلال سطور هذا المبحث. من خلال الحديث عن التنظيم الاجتماعي السياسي في اليونان، وخاصة في دولة أثينا

---

*- القطاف- الصيد: هي المرحلة التي تطلق على الجنس البشري قبل أن يعرف أي تنظيم مجتمعي أو استقرار بالمفهوم الأنثروبولوجيا. وللمزيد حول هذا الأمر يمكن مراجعة كتب ليغي ستراوس ومورغن.

* - تشكلت الإقطاعية " كصيغة تنظيمية للمجتمع والسياسية بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ما بين الأعوام 300-500م، وتحديدا بعد وفاة شارلماجن (Charlemagne) عام 814م " أي أنها وجدت نتيجة لتناقضات النمط الذي سبقها ولم تكن وليدة لحظة بعينها أتت من الفراغ، بل نتيجة عملية تطورية نشأت من تناقضات النظام الذي ساد في الإمبراطورية الرومانية. تناقضات أدت إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية ونظام العبودية الذي كان قائما حين ذاك. **يراجع على سبيل المثال: (كل الترجمات الواردة أتحمل مسؤولية الأخطاء إن وردت)**

International Encyclopedia of the Social Sciences, Editor in chief, A Darity JR, Thomson Gale, Detroit, New York, London, 2008.

The Cambridge Dictionary of Sociology, General Editor Bryan S. Turner, Cambridge University Press, 2006.

*- أنهت الثورة الفرنسية عام 1789م عصراً من تاريخ فرنسا وقد عرف القرن الثامن عشر بـ " قرن فرنسا " حيث اللغة الفرنسية وأسلوب عيشها أصبح أمراً مألوفاً للطبقات العليا في أوربا. في آذار 1789م توسعت الاضطرابات والتظاهرات العمالية لتطال العديد من المدن والقرى وكانت موجهة ضد الإقطاعيين وأغنياء المدن. حاول " المجلس الوطني " إعفاء الفلاحين من الأعباء غير العادلة لاحتواء ثورتهم فأجتمع في 4 آب واتخذ قرار بإلغاء " النظام الاقطاعي " وإنشاء المساواة الضريبية بالإضافة إلى الغاء عشر الكنيسة التي كانوا يدفعونها. كما صادر المجلس أملاك الكنيسة في شهر تشرين الأول وفي شباط 1790م تم إلغاء الرهبنة وفي تموز تم إنهاء سلطة البابا وأكد سيادة الشعب والحرية الفردية ومبادئ أخرى ظهرت في دستور 1791م، اندلعت في 26 تموز من 1830م التظاهرات واتبعها تحركات عمالية وطلابية وحركة ناشطين جمهوريين ضد الحكومة وانتصرت " ثورة تموز " وفي 22 شباط 1842 ولأسباب عدة منها ارتفاع سعر الجبز إلى حد المجاعة وبعد ان اطلق الجيش النار على المتظاهرين العزل ضد الغلاء انفجرت باريس استقال الملك في اليوم التالي وهذا لم يمتص غضب الشعب وفي 24 شباط أعلنت الحكومة الثورية (كمونة باريس) وأصدرت القرار التالي تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بضمان العمل لجميع المواطنين... **" يراجع على سبيل المثال**:

William H. Sewell Jr, **Work and Revolution in France the Language of Labor from the Old Regime to 1848,** Cambridge University Press, Cambridge**,** London, New York, Sydney, 1980.

Donny Gluckstein**, The Paris Commune A Revolution In Democracy,** Haymarket Books, Chicago, Illinois**,** USA, 2006.

على اعتبار أنها من أهم الدول اليونانية الرائدة في مجال الفكر السياسي، وعاصرت نماذج مختلفة للأنظمة السياسية ابتداءً بالحكم الملكي، وصولاً إلى الحكم الديمقراطي على يد صولون، فضلاً عن طرح مفهوم الدولة عند أهم الفلاسفة اليونانيين كسقراط وأفلاطون وأرسطو، بغية الوصول إلى وصف مسهب لواقع الإرهاصات الأولى لنشوء مفهوم الدولة عند اليونان.

1- التنظيم الاجتماعي- السياسي عند اليونان.

إن من أهم العوامل التي ساعدت على تقدم المجتمع اليوناني ورقيه في المجالات الحياتية كافة هو ما امتازت به بلاد اليونان من مناخ قليل التغير يبعث النشاط في الإنسان ويساعده على التفكير والإبداع والتصور، فقد حظيت اليونان بنظام متميز اتخذت فيه شكلاً منظماً كان أساساً لما سارت عليه في الأوقات اللاحقة وامتازت التربية اليونانية بكونها تربية أرستقراطية محصورة بقلة قليلة من المجتمع، وفي ضوء هذا العدد المتميز من القلة المفضلة اتسمت بروح التجدد والابتكار وفسح المجال لنمو الشخصية الفردية في الجوانب العلمية والسياسية والخلقية والفنية. كما ساهمت التربية اليونانية سواءً على صعيد الفكر في أثينا أو على صعيد القوة في إسبارطة في تكوين الوعي السياسي لدى أوساط المجتمع اليوناني، مما انعكس على واقع تغير الأنظمة السياسية بشكل متسارع مقارنة بباقي الدول والإمبراطوريات الأخرى.

بدأت الإرهاصات الأولى للتفكير في مفهوم الدولة عند اليونان على هيئة تجمع سياسي مؤلف من طبقتين متباينتين (الأسرة الحاكمة والأفراد)، وكانت قد تحققت من الناحية العلمية في حياة المدينة اليونانية المستقلة، كما في مدينة أثينا التي شكلت النواة الأولى لمناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة وديمقراطية، ولمعت أسماء كان لها دور كبير في المجتمع اليوناني منهم داركون الذي جعل للفرد حقوقاً ومسؤولياتٍ تجاه مجتمعه بتغيير التشريعات الأسرية القديمة واستبدالها بتشريعات أكثر حداثة والتي بدأت تتطور حتى على الصعيد السياسي ابتداء من القرن السادس قبل الميلاد، إلى أن جاءت إصلاحات المشرع اليوناني صولون القانونية والسياسية التي بدت معتدلة أكثر من اللازم فلم تحقق للشعب مطالبه فظهرت للأحزاب المتصارعة على الحكم تبعا لتعدد واختلاف

مصالح طبقة النبلاء الأرستقراطيين، وقد كان نظام الفرد متصفاً بالاستبداد مقابل نظام الجماعة الذي يتصف بالاشتراكية.

لم يظهر نظام المدينة كصيغة سياسية في أوساط اليونان حتى القرن الثامن قبل الميلاد، حيث شهد القرن التاسع والعاشر قبل الميلاد تمهيداً لهذا النظام وكانت الصيغة الأولى له هي تجمعات سكانية ذات طابع قبلي يتزعمها ملاك الأراضي الزراعية والرعوية التي تحيط بها أتباعها، ويرأس هذه التجمعات الملك الذي يملك أكبر مساحة زراعية، والذي يعمل إلى جانبه مجلسان من الأعيان والأرستقراطيين يتم اختيارهم من بين زعماء القبائل والعشائر ومجلس آخر لعامة السكان، ويعنى الملك بالسلطة التنفيذية والتشريعية والعسكرية، بالإضافة لكونه الكاهن الأعلى للمنطقة. وتم بعد ذلك انتزاع حقوق الملك من قبل الأرستقراطيين، وباتت تحكم اليونان من قبل نظام أوليغارشي (حكم الأقلية)، وبعدها جاء الحكم الديمقراطي الذي لم يفقد صفته الجمهورية في شكلها المثالي الذي يمثل الحكم المباشر عن طريق المجالس الشعبية، وقد ظل اليونانيون متوقفين عند هذا النظام السياسي حتى انهياره في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد أمام مقدونيا كونها دولة ذات إمكانية عسكرية واقتصادية كبيرة، ورغم تلك الظروف لم تغير اليونان من طبيعة النظام السياسي أو مفهوم الدولة آنذاك[2].

عرفت بلاد اليونان نظام دولة المدينة، إذ تميز المجتمع اليوناني بوحدات ذات طابع سياسي مستقلة عن بعضها البعض نتيجة لواقعها الجغرافي، فبات لكل مدينة منها مقومات الدولة (دولة المدينة) أو دويلة صغيرة، حيث عرفت أيضاً نظام الدويلات الصغيرة، يكون لكل دولة سلالتها الحاكمة وقواتها العسكرية، ومن أهم هذه الدويلات: طيبة، أثينا، آرجوس، إسبرطة...، وجاء تطور النظام السياسي أو نظام الحكم في المدن اليونانية نتيجة لعامل الهجرة والانتشار اليوناني، حيث طرأ تطور على الأنظمة من النظام القبلي حتى وصلت إلى النظام أو الحكم الديمقراطي، وإذا ما أشرنا إلى هذه المراحل، فهي على الشكل التالي:

1. **النظام القبلي:** والذي ساد قبل بروز ونشأة نظام دويلات المدن اليونانية، وكان زعيم القبيلة الأوسع في امتلاك الأراضي الزراعية والرعوية يمارس دور الحاكم.

[2] سمار، عبود، حبيب. (2019). ص: 230-231.

2. **النظام الملكي:** هو أول نظام عرفته دولة المدينة اليونانية، ويستند على أساس سلطة الملك يساعده فيها مجلس من الأعيان، واستمر هذا النظام في الحكم حتى جاء محله النظام الأرستقراطي أو حكم الطبقة الأرستقراطية.
3. **النظام الأرستقراطي:** يمثل هذا النظام انتقال السلطة إلى ملاك الأراضي الزراعية والرعوية، فتحول نظام الحكم الملكي أو الفردي إلى نظام حكم الجماعة التي تمثله الطبقة الأرستقراطية، وعرف بنظام الحكم الأرستقراطي.
4. **نظام الحكم الأوليغارشي (حكم الأقلية):** أدى ازدهار حركة التجارة بين اليونان ودول العالم الأخرى إلى ظهور طبقة التجار التي استطاعت من خلال ثروتها أن تنافس الطبقة الأرستقراطية التي تملك الأراضي، في الوصول إلى الحكم، والسلطة، وبالتالي حصرت السلطة بيد التجار، وسمي هذا النظام بالحكم الأوليغارشي (حكم الأقلية).
5. **حكم الطغاة:** لم يستمر حكم الأقلية (طبقة التجار) مدة طويلة وبدأت طبقة عامة الناس تبحث عن دور سياسي في الحكم فظهرت ثورات شعبية في المدن اليونانية وكان يقودها أبناء الأثرياء ونجح عامة الناس في الوصول إلى الحكم والسلطة وانتهى حكم الأقلية، وعندما حكم أبناء الأثرياء سمي بنظام حكم الطغاة لأنهم وصلوا للحكم على أكتاف عامة الناس.
6. **نظام الحكم الديمقراطي (الشعبي):** انفجرت الثورات الشعبية ضد حكم الطغاة وقتل العديد من الطغاة وهرب الآخرون فكانت نهاية حكم الطغاة وبدأ نظام الحكم الشعبي وما يسمى بالحكم الديمقراطي ليحل محل الحكم المطلق فأصبح نظام الحكم عبارة عن مجالس نيابية يشترك فيها المواطنون ويمارسون فعليا كافة السلطات وقد نجح نظام الحكم الشعبي الذي مارس مهامه بكل كفاءة وحرية.

وشهدت هذه الحقبة صراعاً كبيراً امتد إلى المدن اليونانية كافة، حيث كان المجتمع منقسمًا إلى نحو ثلاث طبقات، تتبوأها طبقة المواطنين الأحرار، وهي الطبقة التي تتولى مهمة استحواذ الحكم والإشراف على آلية تسيير إدارة المدينة، ومن المهم ذكره أن اكتساب صفة المواطنة تأتي بالولادة وهي بمثابة امتياز لمن يتمتع بها، كونه

يتمكن من المشاركة في الحياة السياسية، فيشترك أو ينخرط في الاجتماعات العامة، أما الطبقة الثانية، فتسمى بطبقة الأجانب، وهم الأشخاص الذين يقيمون في المدن اليونانية بهدف إقامة التجارة أو ممارسة بعض الحرف الفنية، ويتمتعون بدرجة عالية من الحرية حيث لا يتم التحكم بهم أو استغلالهم من قبل النخبة الحاكمة، إلا أنهم غير قادرين على اكتساب الجنسية تبعاً للقوانين المحلية في تلك المدن، وبالتالي غير قادرين على المشاركة والانخراط في الحياة السياسية، أما الطبقة الثالثة، فهم العبيد، الذين يقومون بالأعمال والنشاطات التي تشبع رغبة الطبقات الأعلى (الأحرار والأجانب)، كما أنها تكون محرومة من كافة الحقوق السياسية[3].

ظلت فكرة إقامة نظام سياسي لدولة أثينا كأحد أهم الدول اليونانية في المجال السياسي والفكري رائجة؛ إذ كان مجتمعها إبَّان تلك المرحلة مكونًا من أسر وقبائل وكانت من أكبر هذه الأسر أسرة الملك "كذروس"؛ إذ كانوا يقطنون في صخرة "الأكربوليس" في مدينة أثينا، وساهمت هذه العائلة بتوحيد الأسر البالغ عددهم آنذاك حول 100 أسرة مكوناً اثني عشر اتحادًا؛ حيث كان النظام السياسي لإثينا مشابهاً لأنظمة الدول اليونانية الأخرى، إذ يتمتع الملك بصلاحيات واسعة في الجانب الديني والعسكري والقضائي، فضلاً عن وجود مجلس يضم عددًا من المستشارين من الطبقة الأرستقراطية ويعمل في المجالين السياسي والقضائي، فضلاً عن وجود جمعية عامة للشعب والتي كان لها دور في النظام السياسي أيضاً، ولكن ليس كالدور الذي تضطلع به الطبقة الأرستقراطية[4].

وفيما بعد تمكنت الطبقة الأرستقراطية من الاستيلاء على الحكم، واعتلت عرش السلطة السياسية في أثينا، وأسست لنظام سياسي جديد، يقوم على ثلاث سلطات رئيسة هي[5]:

1_ السلطة العليا الحاكمة، وتضم: الملك والحاكم الأرغون والقائد العسكري والأراغنة الستة: إذ تقتصر صلاحية الملك على الجانب الديني وينوب عن سكان المدينة عند الآلهة ويشرف على القصور والمعابد بما فيها أكروبوليس المدينة، وبالتالي أصبح منصبًا رمزيًّا، أما الأراغون فيتولى مهمة الإشراف على طقوس الحفلات والأعياد في المناسبات، ويرأس السلطة القضائية ومنها نظام الوراثة ورعاية الأيتام ومسائل الزواج. ويشرف القائد العسكري على القيادة العسكرية وإدارة الجيش، ويمتلك صلاحيات في مجال مراقبة الملك والقضاء، حيث يمثل السلطتين المدنية

---

[3] توشار (2010)، ص28-33..

[4] عبد. محمد حميد، سويدان. زياد عويد، (2022). ص1356.

[5] عبد، سويدان، المرجع السابق، ص1358_1359.

والقضائية إلى جانب العسكرية، وفيما يخص الأراغنة الستة فهم يمثلون مجموعة واحدة ذات غطاء شرعي تسيطر على المحاكم وتشرف على القضايا الاجتماعية ويحق لها إدارة الشؤون العامة وفقاً لضوابط وتعليمات معينة.

2_ مجلس الشيوخ (الأريوباجوس): يعد من أهم الركائز الأساسية في النظام السياسي لمدينة أثينا، ومن صلاحياته تحديد مدة الأرغون الجديد، كما يشرف على سير عملهم ومتابعة مدة انتهاء حكم الأرغون بدقة، كما يدير هذا المجلس علاقات الدولة، وهو الجهة المسؤولة عن القانون وفرض كافة العقوبات والغرامات دون استثناء.

3_ الجمعية العامة (الأكليريا): تُعدُّ هذه الجمعية المرتبة الأولى في النظام السياسي من بعد مجلس الأريوباجوس، وتضم أغلب المواطنين في المجتمع الأثيني ممن لديهم حقوق المواطنة المدنية بشكل كامل، وتمتلك هذه الجمعية حق محاسبة الموظفين وحرمان المرشحين من عضوية مجلس الأريوباجوس.

وعندما باتت الطبقة الأرستقراطية تسيطر على مقدرات المدينة وطغت عليهم صفة الجشع، أقدم "صولون" على عاملين مهمين هما: إصدار عملة جديدة، وتخفيض الديون من أجل السيطرة على كل الديون خلال وقت قصير، كما قام صولون بإعادة تقسيم طبقات المجتمع على النحو التالي[6]:

- طبقة الأشراف العليا.
- طبقة الهيبس الفرسان.
- طبقة الزيكوني.
- طبقة العمال الكادحين.

وجاء هذا التقسيم في ظل الظروف السياسية التي كان يعاني منها المجتمع الأثيني؛ إذ مضى صولون بشكل فعال في طريق الإصلاح وذلك عن طريق إصدار تشريعات تهدف إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لتساهم في رفع الأعباء ووضع الثقل على عاتق الطبقة الأرستقراطية. وبالتالي أسس صولون للنظام الديمقراطي في أثينا واليونان بعد قرون طويلة من الحكم الاستبدادي وتركز السلطة في الطبقات المستغلة التي تعمل وتدير البلاد من أجل مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع اليوناني العامة.

---

[6] عبد، سويدان. المرجع السابق. ص1365_1366.

وظهرت بعد فترة زمنية فلسفة جديدة مع السفسطائيين (القرن الخامس قبل الميلاد) الذين أظهروا أهمية الفرد في المجتمع ودوره انطلاقًا من فكر أستاذهم برتوغوراس الذي اشتهر بقوله: إن "الإنسان مقياس كل شيء"[7] وعليه تم فتح الباب لمشاركة الأفراد في العمل السياسي ليكونوا فيما بعد أصحاب القرار المهم في تقرير حياة مجتمعاتهم السياسية والاجتماعية.

ومما تقدم نجد أن التنظيم الاجتماعي السياسي عند اليونان قد مر بمراحل وأشكال عديدة من النظم السياسية الحاكمة، بدءاً بالحكم الملكي وصولاً إلى الحكم الديمقراطي، وخاصة في أثينا التي تعد من أهم الدول اليونانية على الصعيد السياسي بشكل عام، وتحول الأنظمة السياسية والتنظيم الاجتماعي فيها بشكل خاص.

2- مفهوم المدينة عند فلاسفة اليونان:

أولاً: سقراط

يرى سقراط أن بناء الدولة يكون ضمن إطار حقيقي وتطبيق واقعي يتمثل بالعدالة، وأن الحاكم الأصلح لإدارة شؤون الدولة هو الذي يمتلك صفة العدالة بالدرجة الأولى، والسعي لتحقيق المنفعة العامة بالدرجة الثانية، كما انطلق سقراط من مبدأ مفاده أن تحقيق مصلحة الشعب تتم من خلال عمل الحكومة أو السلطة على إيجاد أو اتباع طريقة لتحقيق هذه المصلحة، ويتمثل ذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي تقلص أو تحد من صلاحيات الحاكم، فضلاً عن درء المفاسد والأخطار، ويضاف إلى ذلك مبدأ مهم وهو أن إدارة الحكم من قبل الحاكم تتم من خلال تحقيق مصلحة الشعب، وبالتالي يجب أن يحدد الأجر الذي يحصل عليه الحاكم، وهو ما سماه سقراط بـ (فن الأجور)، حيث أن الهدف الأساسي للحاكم ومن وجوده هو تحقيق مصلحة الشعب، وليس مصلحته الشخصية أو مصلحة فئة معينة[8].

وأفضل فن ركز عليه سقراط في إدارة الدولة (المدينة) هو فن العدالة والحكمة، فضلاً عن وجود صفة الاتحاد في العمل الذي بدوره يحقق المصلحة العامة للشعب، فبقدر ما تهمه مسألة إدارة الحكم بقدر ما يكون للحاكم دور مهم في إدارة الشعب وفق القوانين والتشريعات التي وضعت لتحقق مصلحة الشعب؛ إذ يرى سقراط أن الشخص

---

[7] باركر، أ. (1966). ص:117:
[8] خباز. حنا، (1986). ص: 7_8.

الصالح هو دائماً نافع، وأن مسألة الصلاح التي تنتهي بالنفع هي ناتجة عن تحقيق مصلحة عامة يريد بها تحقيق مصلحة الكل[9].

ومنه قدم سقراط أفكاراً جديدة معارضة للمعرفة السفسطائية؛ "إذ يعتقد أن الفضيلة السياسية هي الأشمل للمعرفة والخير؛ لأن أي فعل عادل هو نبيل بطبيعته، موحداً بين الأخلاق والسياسة"، وحاول سقراط إظهار أفكاره عن طريق اتجاهه السياسي الواضح في خلق قوانين ثابتة متحدة مع بعضها لخلق عدالة الأفراد وتكوين الاستقرار في الدولة.

ثانياً: أفلاطون:

إن أخلاق الدولة (المدينة) التي تصورها أفلاطون تقوم على مفهوم الفضيلة عن المواطن، من خلال تدريبه عليها بواسطة العلم، الذي لا يتحقق إلا بالتعليم والذي يتم بشكل أساس عن طريق التربية، والتي لا تُترك للفرد وحده، وإنما ترجع برمتها إلى الدولة كونها مسؤولةً عن تحسين الظروف المعيشية والحياتية التي بموجبها تتحقق الفضيلة، والتي تؤسس على العقل، وبالتالي هي لا تتحقق إلا عن طريق أناس عقلانيين، وهم الفلاسفة، الذين يشكلون قلة في الدولة، فهم أرستقراطية لا بالميلاد أو الثروة، بل بالعقل الذي هو سمة الفلاسفة، والذي بموجبه تنحصر غاية الدولة الرئيسة في الفلسفة. إذ يقول أفلاطون: "إذا بدأت الدولة ولو لمرة واحدة بجودة فإنها ستتحرك كالدولاب ذي القوة المتراكمة، وستغرس هناك المجتمعات الخيرة التي تتأصل جذورها في التعليم السامي"[10].

كان أفلاطون يدحض مزاعم السفسطائيين القائلين بإنكار قوانين الأخلاق وقوانين الدولة، بدعوى أنها من اختراع الضعفاء من أجل حماية أنفسهم من جبروت الأقوياء؛ فالسلطة حسب رأيهم هي حق شرعي للأقوى دائما، بينما يرى أفلاطون أن إحراز السلطة إنما يكون بقوة العقل لا بقوة الغاب الوحشية، وهذا الرد رفع من شأن السياسة أكثر كونها علماً متصلاً بالأخلاق وقوانينها. وكانت مسألة العدالة في صلب الفلسفة السياسية لأفلاطون، فهو لا يريد أن تصدر الدولة قرارا ظالما بحق أي شخص بعد كل ما حصل لسقراط العظيم، إنه يريد دولة تعاقب المجرم لا البريء وتكافئ الإنسان الخيّر لا الشرير، وإذا لم يتم فعل ذلك فإن المقاييس تفسد في الدولة والمجتمع وتصبح

---

[9] خباز. المرجع السابق. ص: 20_26.
[10] أبو شحمة. مفتاح سليمان محمد، (2014). ص: 314.

أعالي الأمور سافلها وبالتالي فالعدل هو أساس الحكم عند أفلاطون. **وقد قسم أفلاطون الدولة التي تضاد دولة العدل إلى أربعة أقسام هي**[11]:

1. **الدولة الدينية:** وهي حكومة الطبقة الوسطى، التي تسمح بالملكية الخاصة وما يصيب النظام من اختلال بسبب ذلك، فتجعل العسكر في هذه الطبقة هم الأفضل. مما يؤدي إلى العنف والحرب.
2. **الدولة الإقطاعية:** ناتجة عن الدولة الدينية، حيث يعتاد الأفراد على جمع المال بأية وسيلة كانت، وبسبب ذلك تضمحل وتنتهي الفضيلة حيث لا يبقي غير الأثرياء الذين يكونون قد جمعوا أموالهم بطرق مشروعة أو غير مشروعة.
3. **دولة الشعب:** وهو الحكم الديمقراطي الفوضوي، حيث يثور الفقراء على الأغنياء، بسبب الحرمان والتعسف، ويصبح الحكم شائعًا للجميع؛ فلا نظام ولا قائد مُسيطر، بل الشعب يحكم نفسه بنفسه.
4. **الدولة الاستبدادية:** وهو حكم الطغيان والمصالح الشخصية؛ إذ بعد أن تعم الفوضى لحكم الشعب، تفرز هذه الحالة فردًا من المجتمع يوهم الجميع على أنه سوف يبني الدولة بلا ضرائب ولا ظلم. وينص أفلاطون على أن الحاكم لا يصلح ولا يكون إلا فيلسوفًا ويسميه المثل الأعلى، والسبب الرئيسُ في ذلك هو أن الفيلسوف أو الفلاسفة الحكام هم وحدهم الذين يدركون التصور المثالي للحكم لا سيما وأنهم لا يبغون السلطة من أجل المال أو الجاه أو التسلط. بل غايتهم المصلحة العامة فقط[12].

في كتاب (الجمهورية) يأتي نظام كاليبوس (مدينة أفلاطون الفاضلة) في الدرجة الأولى من الكمال. ثم يليه النظام التيموقراطي، وهو صورةٌ عن النظام المثالي لحظة انحلاله. ثم يتلو ذلك النظام الأوليغارشي أو نظام حكم الأقلية، وهو يتمثّل في النظام التيموقراطي حين فساده، ثمّ يتطوّر النظام الأوليغارشي إلى النظام الديمقراطي، فإذا انحط هذا الأخير كان نظام الطغيان وهو أسوأ الأنظمة وفي كتاب (السياسة) نجد تقسيمًا آخر: هناك الدولة ذات النظام المثالي يرأسها الحاكم الفيلسوف وتتمتّع بالمعرفة الكاملة، فلا تحتاج إلى القوانين، ولكن هذه الدولة لا يتيسّر وجودها في الدنيا. ثم تأتي طائفة الدول الزمنية وهي ستٌ، ثلاث منها تتقيّد بالقوانين: حكم الفرد المستنير،

---

[11] بنافي. (ديسمبر 2016). على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=41721 تاريخ الاطلاع 2023/8/12.
[12] المرجع سابق. https://democraticac.de/?p=41721

حكم الأقلّية الأرستقراطية، حكم الديمقراطية المعتدلة. أما التي لا تتقيّد بالقوانين فهي حكم الفرد الاستبدادي، حكم الأقلّية الأوليغارشية، حكم الديمقراطية المتطرّفة. وقد فضَّل أفلاطون الدول التي تتقيّد بالقوانين، ولذا سيقترح في كتاب (القوانين) فكرة الدولة المختلطة، وهي تجمع بين حكمة النظام الملكي وحرية النظام الديمقراطي[13].

وبالتالي نجد أنه في المنظور الأفلاطوني تتعلق الأخلاق بسلوك الفرد، بينما تختص السياسة بسلوك الجماعة ومع ذلك نجد أفلاطون يجمع بينهما بكلمة واحدة وهي العدالة التي إذا ما تحققت في المجال الأول صنعت فرداً صالحاً وفي المجال الثاني كوّنت دولة فاضلة والدولة عند أفلاطون هي النموذج المكبر للفرد؛ أي إن السياسة هي مجرد مثل يوضح ما ينبغي أن تكون عليه الأخلاق، وتجلى مفهوم الدولة عند أفلاطون في مصطلح المدينة الفاضلة التي يسود فيها العدل والقانون، مع غياب الملكية الخاصة، ويعيش فيها الأفراد بسلام وسعادة ويتعاونون فيما بينهم لتحقيق رفاهية مجتمعهم.

ثالثاً: أرسطو:

طوّر أرسطو مفهوم الدولة في كتابه السياسي الذي افتتحه بجملة: "كل دولة بالبديهة اجتماع، وكل اجتماع لا يتألف إلا للخير مادام الناس ....، وأن أهم الخيرات كلها يجب أن تكون موضوع أهم الاجتماعات، وذلك الذي يشمل الآخر كلها وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي"[14].

وقد استند أرسطو في كتابه السياسي إلى أن الإنسان هو مخلوق مهيأ بطبيعته للعيش في مدينة؛ أي إنه مدني بطبعه، ويمكنه أن يعيش في نمط الحياة الجديدة، وعلى هذا الأساس وضع أرسطو شروطًا عديدة لارتقاء الدولة (المدينة) نحو المثالية، أهمها:

1. **أن يعيش السكان بدون عنصرية:** أي إلغاء الفوارق الطبقية، وبالتالي يعيش الناس فوق الأرض وفق حقوق وواجبات متساوية دون أي تفرقة.
2. **أن تكون ذات استقلال وسيادة:** أي أن تكون الدولة مستقلة في إطار سياساتها العامة كافة، سواءً على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.

---

[13] حيدر. محمود، (2018). ص: 50_51.
[14] طاليس، أ. (2009). ص: 95-96

3. **الشرط الدستوري:** إذ لا يمكن أن تكون الحياة السياسية حقاً دويلة مدينة، ما لم يكون هناك مجلس تشريعي ينتخبه الشعب ويعبر عن إرادته ويعمل على تحقيق المصلحة العامة.
4. **الاكتفاء الذاتي:** أي أن الحياة الجيدة في دولة المدينة تتوقف على تأمين المواطنين لضروريات حياتهم، وإن تطوير دويلة المدينة من شرط الاكتفاء الذاتي عند اليونانيين قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير الاستغلال الاقتصادي للعبيد.
5. **بناء مركز مدينة متحضر (العاصمة):** وهو يتم عن طريق الجدار، ويؤكد بأن الجدار والحدود الأكروبوليس هي ميزة مهمة لتحقيق دويلة المدينة المثالية أي إن الدولة المثالية يجب أن تتمتع بمركز لها[15].

وفيما يخص النظام الديمقراطي، يعترف أرسطو بأن نظام الديمقراطية هو ليس مثاليًا، لكنه أقل الأنظمة فساداً، إلا أن الفطر الدقيق لأرسطو هو الذي دفعه للقيام بضبط تعريف مناسب للديمقراطية؛ حيث أكد تنوع أشكال الديمقراطية لسببين: أولهما تباين الطبقات الاجتماعية، والثاني هو اختلافات المبادئ الشعبية، حيث إن التعرف على هذه الاختلافات من شأنه أن يقوِّم الحكم، ذلك كونه ليس من المفيد تطبيق ذات القوانين على كافة الأنظمة دون تمييز الاختلافات الجوهرية بينها. كما قسم أرسطو الديمقراطية إلى أربعة أنواع رئيسية، هي:

1. **النوع الأول:** هو الذي يعتمد على المساواة، حيث يقول: "إن الحكم الشعبي الأول هو الذي يدعى بالحكم الديمقراطي؛ لأنه يعتمد خصوصاً على المساواة"، أي يؤكد على المساواة التامة بين كافة الطبقات الغنية والفقيرة دون أي تمييز.
2. **النوع الثاني:** هو النوع الذي يسمح للقانون فقط أن يحكم ولا يكون متاحاً فيه لكافة المواطنين المشاركة في المناصب لأنه في الغالب يعتمد في هذا النوع من الديمقراطية على المولد بصفة أساسية.
3. **النوع الثالث:** هو أن يشترك في السلطة كل المواطنين الذين لا حرج عليهم (من جهة تصرفهم) على أن تكون السلطة العليا للمشرع. وبالتالي يحق لجميع المواطنين تولي المناصب والمشاركة في الحياة السياسية لكن وفق القانون.

---

[15] سمار، كريم. المرجع السابق. ص231_232.

4. **النوع الرابع:** هو الذي يحتوي على كافة القواعد المنصوص عليها في الأنواع السابقة ولكن تكون السيادة فيه لعامة الشعب وليس للقانون.

ويرى أرسطو أن الديمقراطية هي "حكم الأغلبية القائم على أساس العدد؛ صحيح أن الأغنياء هم عادة الأقلية، والفقراء أكثرية، لكن في هذا الأمر يكونون أقلية". ثم يؤكد أرسطو على أن أفضل أنواع الديمقراطية هو النوع الأول المذكور سالفاً، فهو أقدمها وأعرقها، حيث يعمل أفراده بالزراعة والفلاحة أو رعاية القطعان، ويتميز هؤلاء بانكبابهم على أعمالهم لضيق ذات اليد، حيث لا يتوفر لديهم وقت للانشغال بالسياسة، فهم يميلون إلى العمل أكثر، وبالتالي يهتم الفقراء بالعمل، ويهتم الأغنياء بالسياسة[16].

يمكن من خلال التعريفات التي قدمها الفكر اليوناني استنتاج الإرهاصات الأولى لمفهوم "التنظيم" للمجتمع داخل "المدينة"، وهما –التنظيم والمدينة– الذي ركز على فكرة الاجتماع السياسي التي ستشكل نواةً لمفهوم الدولة بالمعنى الحديث.

حيث إنه في الحضارة اليونانية، كان الفرد تحت أمرة الدولة ويخضع لها دون أي قيد أو شرط، وعلى الرغم من كون الحضارة اليونانية متقدمة، إلا أنَّ الحقوق السياسية فيها كانت تُقتصر على فئة معينة من الناس، حيث أن المجتمع اليوناني كان مبنياً على السلطة والقوة، ويسود فيه الرق وانتهاك حقوق الإنسان، وكان السكان مقسمين إلى ثلاث فئات، هي:

- الأشراف أو الفرسان: وهم أركان الجيش ومنهم الحكام والقضاة والكهنة.
- أصحاب المهن: وهم يتمتعون بحق المواطنة.
- الفلاحين والفقراء: وهم الطبقة المحرومة من كل شيء[17].

وفيما بعد انتهى العصر اليوناني وانهارت دولة المدينة التي كانت تمثل الوحدة السياسية الرئيسة في اليونان القديمة فبالتالي اختفت دولة المدينة في ظل توسع الإمبراطوريات، فالإمبراطور هو الكاهن الأكبر وهو صاحب

---

[16] سعدون. (2016). ص:42- 44.
[17] صباريني. (1997). ص13.

السلطة المطلقة في دولته والكنيسة تنأى بنفسها عن هذا السلطان وشعب الكنيسة يبجل أسقفه أكثر ما يعظم الكاهن ورأس الكنيسة أي البابا.

أخذت البابوية تنتشر في أرجاء أوروبا من الفرنجة وصولاً إلى الألمان وظهور الاختلاف بين السلطتين البابوية والعلمانية وبالتالي حدث صدام بين الأيديولوجيا الكنسية المتمثلة في الفكر البابوي والأيديولوجيا العلمانية المتمثلة في سلطة الإمبراطور، فالفكر السياسي الروماني لا يقبل وجود كيان مستقل عن سلطة الإمبراطور أو بتعبير أخر دولة داخل دولة.

لم يختلف الرومان كثيراً عن نظيريهم الإغريق في نظرتهم إلى سواهم من الشعوب، فالقانون الروماني أسهم في مرحلة معينة في تطور القانون الدولي إسهامًا غير مباشر، إذ أصبحت إمبراطورية روما تعتمد على الحكم الديكتاتوري وظهرت مدارس عدّة في تلك الفترة منها المدرسة الرواقية التي قدمت فكرة أساسية عن الدولة وهي فكرة الدولة العالمية التي اعتبروها دولة مثالية يتساوى فيها جميع الناس ولهم حقوق المواطنة التي تدعو إلى الشعور بالإنسانية والمساواة وضرورة التمسك بالأخلاق وأوضحت مكانة القانون الطبيعية، رغم تأثر الرومان بالثقافة اليونانية إلا أنهم تميزوا بالتجربة الواقعية والعلمية؛ فالرومان لم يكونوا رجال فكر وقلم وإنما كانوا رجال سياسة وإدارة وعسكرية[18].

جاءت الديانة المسيحية بعد ذلك كديانة روحية خالصة لذلك لم تتضمن تعاليم المسيح مبادئ سياسية أو أسساً للدولة؛ لذلك لا نجد في السلطة الكنسية أي قواعد ثابتة للدولة وقد ظهر العديد من الفلاسفة الذين ألقوا الضوء على الفكر الديني المسيحي ومنهم أوغسطين الذي كان من المؤسسين الأوائل للفكر السياسي المسيحي الذي عبر عن ازدواج السلطتين بالعلاقة بين الكنيسة والدولة وكان من الداعمين لأولوية السلطة الدينية فأوغسطين من الذين عاصروا انهيار الإمبراطورية الرومانية، أتى بعده القديس توما الأكويني ليقوم بجهود كبيرة ليخضع المسيحية للأفكار اليونانية والرومانية، فهو يرى أن الدولة هيئة موحدة وذلك بتنظيم أفرادها وذلك بتأكيده على النظام القائم في الجماعات الإنسانية التي ترجع الى العقل والإرادة أي تقوم على نوع خاص من التعاقد فبالتالي يؤكد أن الإنسان

[18] توفيق مجاهد، (2019). ص141 -143

بطبعه خُلق مدنياً ولديه مبادئ أولية عن الحق والخير وركز على أهمية الوظيفة الأمنية؛ أي حماية الدولة والأفراد من أي خطر خارجي أو داخلي؛ فقد كان الأكويني متأثرًا بآراء أرسطو اليوناني.[19].

وفيما بعد انتهى العصر اليوناني وتبعته الإمبراطورية الرومانية وبقي المفهوم ضبابياً إلى أن اقترب القرن السادس عشر مع التطورات التي لحقت بالانتقال من نظام إلى آخر، بدأت الإرهاصات الأولى لتشكل مفهوم الدولة بالمعنى الذي نفهمه اليوم عند المفكرين في ذاك العصر، وتركزت أفكارهم حول مفهوم الدولة في تنظيمهم لفكرة (عقد اجتماعي)، ومحاولة البحث في تأسيس عقلي وتفسير معقولية هذا العقد تحت وطأة حراك العقلنة في الفكر الأوربي آنذاك خلال ثلاث قرون.

تعقيب:

يظهر لنا مفهوم الاجتماع السياسي عند اليونان بأشكاله تحدد الإرهاصات الأولى لتشكله كنواة لمفهوم الدولة مما مهد لتطورات متلاحقة ظهرت عند المفكرين أفرزت أشكالًا لظهور مفهوم للدولة يفصل بين الدولة بالمفهوم التقليدي والمفهوم الذي ظهر في مراحل متلاحقة فَصَلت العلاقة بين الأفراد المحكومين والحاكم بصيغ مختلفة تحدد بعدها مفهوم العقد الاجتماعي بأشكاله المفسرة لنشوء الدولة.

ثانياً: المفارقات بين العقد الاجتماعي والدولة.

يُعد العقد الاجتماعي من بين أبرز المفاهيم التي نالت اهتمام الباحثين والمفكرين، وبالتالي من المهم بمكان أن يتم التطرق إلى طبيعة هذا المفهوم ودور المفكرين أمثال لوك وهوبز وجان جاك روسو في الإضاءة عليه، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الدولة عند أهم المفكرين الذين بحثوا في هذا المفهوم وهو هيغل، فضلاً عن التطرق إلى مفهوم الدولة الأمة، كأحد المفاهيم التي جاءت نتيجة تطور مفهوم الدولة، وأنهت حقبة العصور الوسطى.

[19] المرجع السابق. ص: 167-183.

1- العقد الاجتماعي.

تشكل مفهوم العقد الاجتماعي (Social Contract) من خلال صورة ترى الإنسان قد كان في حالة طبيعية (Naturel State)، لا قوانين تنظيمية فيها تفترض إمكان وجود حالات قمع وظلم أو اعتداء على أجزاء المجتمع، وللخروج من هذه الحالة دخل المجتمع البشري في اتفاقين: أحداهما اتحادي والآخر إخضاعي.

في الحالة الأولى بحث البشر عن أسباب لحماية حياتهم وممتلكاتهم والمجتمع بحث عن احترام الفرد للآخر والعيش بسلام وانسجام، أما الحالة الثانية فتشير إلى دخول الناس مع بعضهم متعهدين بإطاعة السلطة والتخلي عن جزء من حريتهم وحقوقهم أو كلها، مقابل أن تضمن لهم السلطة حياتهم وملكياتهم وإلى حد ما مجالاً من حريتهم، حتى يؤمن المجتمع هروبه من (الحالة الطبيعية) استلزم من الطرفين (المجتمع والسلطة) أن يعيشا معاً تحت قوانين مشتركة وفي ظل آليات الالتزام بالعقد الاجتماعي والقوانين المؤسسة له[20].

جاءت نظرية العقد الاجتماعي ضمن إطار عقلنة الإنسان والمجتمع في تلك الفترة، وفيما يلي عرض مقتضب لأصحاب هذا الطرح الكلاسيكي، كضرورة سياقية ملائمة لمسار لبحث في التوصيف المعاصر لمفهوم الدولة عند فوكوياما لاحقاً.

أولاً: هوبز والعقد الاجتماعي

ظهرت نظرية العقد الاجتماعي للمرة الأولى في كتاب توماس هوبز (Thomas Hobbes) بعنوان "الليفاثيان" (Leviathan) الذي نشر في بريطانيا خلال الحرب الأهلية، وقد بنى هوبز نظريته استناداً الى الافتراض أن الإنسان ما قبل العقد كان قد عاش في الحالة الطبيعية، وكانت حياته محفوفة بالخوف والأنانية، وحالة من الفوضى والرعب الثابتين، فقد استند على فكرة إدخال اصطلاحي للإنسان يتناسب مع هذا الحالة الطبيعية التي نظر إليه فيها بوصفه كائناً شريراً بالطبع مما سيشكل خطراً من حالة حرب الكل ضد الكل، وفي تلك الحالة المركبة دفعت الإنسان الى الدخول في حالة العقد الاجتماعي[21]. وبما أن الأمن والانتظام من الرغبات الطبيعية للإنسان عند هوبز وأن تلك الحالة المركبة دفعت الإنسان إلى الدخول في حالة العقد الاجتماعي التي تفرض عليه تخليه

---

[20] - lascar. (2013). pp. 1.

[21] - بريمو، م. (1993 م). ص: 128.

طوعاً عن حقوقه وحريته إلى السلطة من أجل تحقيق رغباته الطبيعية في البقاء وضمن هذا المعنى كان العقد الاجتماعي بمثابة "مهمة السلطة الإلهية في الحماية والحفاظ على حياة البشر وكذلك ملكياتهم" [22].

ضمن السياق الذي طوره هوبز شكل العقد الاجتماعي الأساس الذي ستبنى عليه (الدولة) بالمعنى الحديث، فطرفا العقد يتمثلان في السلطة /الحاكم/ طرفاً أولًا وأفراد الشعب طرفاً ثانيًا، بموجب هذا العقد يتنازل الطرف الثاني (الشعب) عن كل حقوقهم لصالح الطرف الأول (الحاكم الفرد) من أجل الاضطلاع بمهمة شؤون المجتمع والدولة والحفاظ على بقاء الأفراد وحمايتهم من أي تهديد خارجي.

على هذا النحو تنشأ الدولة والمجتمع عند هوبز بين أفراد المجتمع فقط، فالحاكم ليس طرفاً في العقد لأن له السلطة المطلقة في التصرف وليس له أي التزام تجاه افراد المجتمع، وقد دافع هوبز عن الحق المطلق باسم مصلحة الأفراد وبقاء السلم بينهم، ذلك لأنه يرى أن الفرد في الدولة الأكثر تسلطاً سيصل لأكمل درجات تطوره ويجد فيها مصلحته وسعادته ولذته ورفاهيته، على هذا النحو سيكون دين الدولة واجبًا محتومًا على الأفراد بوصفه ظاهرة طبيعية لا تناقش وإنما تتطلب الطاعة، وإلى هذا الحد يذهب هوبز في دعم مفهوم استبداد الفرد والحكم المطلق من خلال جعله حكماً للقانون الطبيعي، وبموجب هذا الطرح تشكل مفهوم الحاكم أو الملك (Monarch) الذي يمثل السلطة المطلقة (Absolutism) على اعتبار أن " الإلهي دائماً على حق" (Might is always right)[23].

ثانياً: فرضية جون لوك والعقد الاجتماعي

اتفق لوك مع هوبز في معقولية فرضية وجود حالة عقد اجتماعي مؤسس لفكرة الدولة لكنه اختلف معه في مسوغات هذا العقد والحالة الطبيعية أو الأصلية (state of nature) للأفراد على الرغم من انعدام القوانين فيها إلا أنها تحتوي على أسس أخلاقية واقعية وقابلة للتحمل وإن الحالة الطبيعية عند لوك أساسها الحرية والمساواة، فحالة الطبيعة بين الناس تقوم على المساواة، والقانون الطبيعي يكون سابقاً على قيام المجتمع المدني.

---

[22]- Hobbes. (2010). pp. 200.
[23] المرجع السابق..pp: 250

إلا أن انتقال الأفراد من الحالة البدائية الفطرية إلى حالة الجماعة أو المجتمع المنظم سياسياً بدت للوك ضرورية أيضاً لأن المحافظة على الملكية في حالة الطبيعة لم يكن مضموناً، وحق الملكية عند لوك أحد أهم الحقوق في الحالة الطبيعية من أجل المحافظة على الذات وعلى الآخرين، ويضمن الاستقرار والسلام بين أفراد المجتمع.

لكن إلى جانبها حق الملكية دافع لوك عن حق الأفراد في الدفاع عن حريتهم بوصفها أيضاً من الحقوق الطبيعية، لذلك ركز لوك على ما يترتب للفرد من حقوق مثل حق المساواة وحق الحرية وحق الملكية. وهنا نلاحظ أنه يخالف سابقه هوبز الذي لا يرى أنّ حرية الفرد حق من حقوقه، أي الحالة الطبيعية لا توفر الحقوق الكاملة للأفراد بسبب افتقارها لسلطة تنفيذية تحافظ على الأمن والسلام وتضمن حقوق الأفراد وحرياتهم، "افتقاد هذه الأمور نقل الحالة الطبيعية من حالة السلام والأمن إلى حالة الحرب وهنا كان لا بد للأفراد من القيام بمواجهة حالة الحرب الجديدة والتخلي عن الحالة الطبيعية لتكوين المجتمع السياسي من أجل الحفاظ على ملكيتهم وتنظيم حريتهم وإقامة العدالة بوضع أنفسهم تحت نوع من أنواع الحكمة" [24]

بموجب هذا الاتفاق في نسخته الجديدة عند جون لوك فقد أبرم الاتفاق بين طرفين هما أفراد المجتمع من جهة والحاكم من جهة ثانية، وأصبح الحاكم مقيداً بشروطِ هذا العقد على نحو مخالف لما أقره هوبز إذ لم يضع حدًّا لسلطة الحاكم فكانت سلطته مطلقة لا علاقة للأفراد بها ولا يحق لهم محاسبته لأنه ليس طرفاً في العقد.

وضمن هذا المعنى جاء نص العقد في مقاربة لوك على النحو الآتي: " ألا تتنازل الأفراد عن حقوقهم إلا بالقدر الذي يتيح للسلطة أن تقوم بواجباتها للدفاع عن مصالحهم، ولا يجوز هذا الانتقال إلى الحالة السياسية الا برضا الأفراد سواء الرضا الصريح أو الضمني فالفرد يكتفي بإرادته الحرة مع غيره من الأفراد على الاتحاد في جماعة هدفها حفظ بقائهم وضمان استقرارهم فرضا الفرد إذن هو أصل قيام الحكومة وليست السلطة الأبوية كما يذهب أنصار الوراثة والاستبداد" [25]، والحاكم طرف في العقد شأنه شأن المحكوم، وإذا قصّر أحد الطرفين في تنفيذ العقد أصبح الطرف الآخر في حل من الالزام بتعهداته. وبناء على ذلك يكون للشعب الحق في تغيير حكومته إذا

24- عبد الجواد عبد الحميد. ص: 261-262
25- المرجع السابق. ص: 263- ص264

أخلت بالعقد القائم إذا استبد الحاكم [26] فتصبح العلاقة متبادلة بين الأفراد والمجتمع فأي خلل في أحد أطرافه يصبح العقد ملغيًا وإذ أخلَّت الحكومة بالتزاماتها تجاه المجتمع وجب على المجتمع عزلها.

يُخضع لوك العقد الاجتماعي لثلاث محددات أساسية أهمها أن مصدر السلطة في الدولة هو الشعب وأن تكون السلطة التشريعية في يده لأنه السلطة العليا في الدولة، بينما تهتم السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، وقد أدخل لوك السلطة القضائية ضمن السلطة التنفيذية، أما السلطة السياسية فهي سلطة الشعب وحده، وهي بمثابة تراضٍ مشترك وعقد إداري بحت، فمهمة الحكومة هي خدمة الجماعة وتأمين الراحة والازدهار والحفاظ على الحرية والملكية اللتين تكتسبا عن طريق العمل، وفي حال خروجها عن ذلك يحق للأفراد الثورة عليها لحفظ النظام العام، فالغرض من الدولة عند لوك هو الحفاظ على الحرية والملكية المكتسبتين عن طريق العمل، يقول لوكفي تبيان الغاية الأساسية لتشكيل الدولة : "يبدو أن الدولة جماعة من الناس تكونت لغرض وحيد هو المحافظة على خيراتهم المدنية وتنميتها، وأنا اقصد بـ(الخيرات المدنية): الحياة، الحرية، سلامة البدن وحمايته ضد الألم، امتلاك الأموال الخارجية مثل: الأرض، النقود..... الخ "[27].

ثالثاً: جان جوك روسو والعقد الاجتماعي

يعد الفرنسي جان جاك روسو المنظّر الثالث المؤسس والموضح لمفهوم العقد الاجتماعي الذي عاش حياةً مليئةً بالمعاناة منذ الفترات الأولى في حياته متأثراً بالظروف الموضوعية التي سادت في مجتمعه وعاش فيها فلم يظهر منهجه الفلسفي إلا في الأربعين من عمره عند قيامه بكتابة أفكاره في مجموعة من الكتب حول مفهوم العقد الاجتماعي.

حاول روسو أن يقدم تفسيراً جديداً لنظرية العقد الاجتماعي، كان قد بسطه في كتابين: الأول بعنوان "العقد الاجتماعي" والثاني بعنوان" إميلي" وقد جاء تفسيره الجديد من خلال مزج مفهوم الحريات عند لوك ومفهوم السيادة عند هوبز فالعقد القائم عنده بين الأفراد وهو أساس لنشوء الدولة، وأن النظام السياسي يبنى على العقلية الاجتماعية

26- مطر. (1995). ص: 69

[27] لوك. (1988). ص: 70

لإقامة سلطة موحدة يلتزم بها الأفراد، وقد شكك روسو بوجود الحالة الطبيعية التي تحدث عنها هوبز ولوك[28] عادّاً أنها ليست حقيقة تاريخية بل فرضية مبنية على المنطق[29]، وكانت حالة سعيدة حيث يصفها بالقول" إنني أرى السعادة في رجل يتفيأ شجرة سنديان خضراء غضة، وبقربه ساقية ماء جار ينهل من مياهها عندما يشاء ويتخذ من الأرض سريراً... لا يحلم بأن يتملك من مال الدنيا سوى الراحة والغذاء والأنثى، ولا يعاني من مصاعب سوى الألم والجوع، ولا يحتاج إلى غيره من الآخرين"[30] جاء العقد الاجتماعي في مقاربة جان جاك روسو بمثابة تحقيق لهذا الحلم من خلال إبرام أفراد الشعب عقدًا فيما بينهم لتحدد الواحد بالكل وتذوب إرادة الفرد من ضمن الإرادة العامة صاحبة السيادة والسلطة المطلقة أما الحكومة والشخصيات المنتخبة كافة في سلطاتها محكومة بموجب سلطة الإرادة العامة فيمثلها الشعب.

وبهذا تنبثق الدولة من قبول الأفراد بها، لأنها شاملة ا=للسلطة، إلا أن كل إرادة من إرادات هؤلاء الأفراد تشكل جزءاً من إرادة الدولة في أثناء ممارستها للسلطة، والشعب هو الحاسم والموجه لسلوكها دوماً فيكون الهدف من التنظيم السياسي للمجتمع هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية وأن السيادة هي ملك الأمة وأن القانون يعبر عن الإرادة العامة للمجتمع، الأمر الذي يفترض اشتراك الجميع، لا ممثلين عنهم في صنع القوانين[31]، وبالنتيجة يمكن القول أن جوهر نظرية روسو قائم على مبدأ الإرادة العامة(general will) وتعني أن الدولة والقانون هما ناتج الإرادة العامة للشعب وإذ ما أخلّت الدولة والقوانين بها يحق للشعب نكرانها[32]، وكل هذا قائم على فرضية روسو القائلة "ولد الإنسان حراً إلا أن مقيداً في كل مكان"[33].

خلاصة القول إن المفكرين الثلاثة اتفقوا على أن العقد الاجتماعي يضع الملامح الأولى لنشوء الدولة على اعتباره عقد يتم بين طرفين ضمن قوانين ومبادئ ثابتة في ظل وجود سلطة ونظام حكم محدد، ولكن اختلفوا فيما بينهم في تحديد طبيعة السلطة والحكم والأفراد والأدوار الذين يشملهم العقد.

---

[28] العطواني. (2020). ص: 216.
[29] - Manzoor. مرجع سابق .p.25
[30] - بريمو. مرجع سابق. ص: 244.
[31]- العطواني. المرجع السابق. ص: 218.
[32] - Manzoor . مرجع سابق .p.28
[33]- روسو، ج. (2012). ص: 23.

إن العرض الذي قدمناه عن تشكل فرضيات العقد الاجتماعي بوصفها أولى صور العقلنة الحديثة لمفهوم الدولة لم يأتي غاية في ذاته بقدر ما جاء تمهيداً وتوضيحاً لغاية أهم هي الوقوف عند ملامح مفهوم الدولة الحديثة لاحقاً (المعاصر) وهو المفهوم الذي ارتكز أساساً على نقد تلك الفرضيات ومحاولة تجاوزها أولاً عند هيغل وثانياً عند فرنسيس فوكوياما كما سيعرض لاحقاً وهذا المستوى من التحليل ضروري لعرض ومراجعة مفهوم الدولة عند هيغل ما بعد فرضيات العقد الاجتماعي.

2- الدولة عند هيغل، ومفهوم الدولة الأمة

أولاً: الدولة عند هيغل.

عُد هيغل أحد أهم منظري العقد الاجتماعي من حيث كونه أساس أحد مكوناتها الأساسية لمجتمع معاصر كما يراه هوبز ولوك وروسو، لكن لم يرَ فيه أساساً لوجود الدولة بقدر ما هو اللبنة الأولى التي نشأ عليها المجتمع المدني؛ لأن الدولة عنده هي الفكرة الإلهية كما توجد على الأرض تتجلى من خلالها إرادة الإنسان وحريته، فدون الحرية لا وجود للدولة والتاريخ معا، فالتاريخ في الأصل يعبّر عن التقدم من خلال الشعور بالحرية فالحرية الخارجة عن نطاق العقل والإرادة العامة والدولة هي شيء خارج عن الإطار الشامل عند هيغل، ومن هنا انطلق هيغل في تعريفه للدولة من مفهومه الفلسفي بأنها التحقيق الفعلي الواقعي للروح الأخلاقية وأن إرادة الإنسان تتحقق من خلالها أي إن الدولة وعي الشعب في تعبيره عن الحرية بمعناها السامي الذي يستشعر به كل مواطن[34].

توسع مفهوم هيغل الفلسفي بعد الثورة الفرنسية من خلال قراءاته في الفترات المتلاحقة عن الأوضاع التي مر بها سياسياً وتأليف منهجه الجدلي الذي يعتبر امتداداً وتطويراً للجدل القديم عند باليونانيين[35]، واستقى أفكاره من مجموعة من الفلاسفة والمفكرين منهم والرومانسيين، ليصل إلى تصور للدولة على أنها صورة لله والفكرة المطلقة بعد تحققها بالفعل على الأرض[36].

وفق منهجه الجدلي الثلاثي نظر هيغل إلى الأسرة على أنها الجذر والأصل الأخلاقي الذي تقوم عليه بوصفها لفكرة الدولة لذلك يرى أن المجتمع المدني بوصفه نقيض الفكرة إلى جانب الأسرة والدولة التي تشكل

---

[34]- بدوي. (1996). ص: 160.
[35]- إمام عبد الفتاح. (2007). ص: 55-59.
[36] - العطواني. مرجع سابق. ص219.

الأخلاق الاجتماعية، والأسرة عند هيغل في الأصل نظام اجتماعي يكتمل بثلاث عناصر هي الزواج والملكية وتربية الأطفال[37]، وينتقل الفرد –لتحقيق غاياته– من العائلة إلى مؤسسة جديدة هي المجتمع المدني الذي يخرج للنور في مرحلة تسمى الروح الموضوعية من الأسرة إلى الدولة، وصولا إلى الدولة الحيّة الأخلاقية أو الاخلاق الاجتماعية التي تناولها في كتابه فلسفة الحق[38]، والمجتمع المدني الذي قصده هيغل هو المجتمع البرجوازي: "المجتمع المدني هو الفارق الذي يقيم بين العائلة والدولة[39].

تبلور مفهوم المجتمع المدني ضمن صيغة الإصلاح السياسي وكان مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس على بناء العقد الاجتماعي الذي اعتبر أصحابه أن الفرد هو منطلق النظرية السياسية فالدولة عندهم تتأسس على اعتبار أن الأفراد أحرار، فالإنسان يعي حريته بإدراكه لمراحل وعيه بطريقة جدلية وبالتالي يظهر في الديالكتيك الجدلي المراحل التي يمر بها الإنسان لوصوله إلى غايته المطلقة وخاصة في كتاب هيغل (فينومو لوجيا الروح) الذي يعتبر رداً على أصحاب نظرية العقد الاجتماعي الذين جعلوا منه تفسيراً لنشوء الدولة، بينما هو عند هيغل أساس لتشكل المجتمع المدني.

جاءت فكرة تشكل الدولة عند هيغل نتيجة لتأمله أحوال ألمانيا في إثبات أنها ليست بدولة وإنما مجموعة إنسانية أو كيان غير مكتمل وليست بدولة عقلانية، وتركيب مفهوم الدولة يجب أن يكون من خلاصة التاريخ على اعتباره شكلًا من أشكال النظام أو تنظيمًا اجتماعيًّا كسائر التنظيمات الاجتماعية وهذا ما قاله هيغل في كتابه (دستور المانيا): لا تستحق مجموعة إنسانية أن تسمى دولة إلا إذا كانت متجهة لأجل الدفاع الجماعي عن ممتلكاتها أي إنها الروح الأخلاقية حيث هي إرادة جوهرية وواضحة بذاتها[40]، وقسم الروح في إطار الفكرة الشاملة لدائرتين متناهيتين هما: الأسرة والمجتمع المدني ومنها تنال الأفراد حقها لأنها مؤسسات تدعم الحرية العامة، وضمنيا الحرية الجزئية كما عبر هيغل بقوله " لم تعد علاقة الفرد بالدولة علاقة إقصاء وإنما هي علاقة اشتراك"[41].

---

[37]- كيشانة. (2017). ص: 39.
[38]- المرجع السابق. ص:30.
[39]- بيارلوفيفر، ج، وماشيري، ب. (1993). ص: 23.
[40]- بدوي. مرجع سابق. ص: 159
[41] الشيخ. (2008). ص: 208

قدم هيغل تعريفاً مهماً للدولة في كتابه (فلسفة الحق) "الدولة هي الروح إذ تموضعت "[42] وتوجد في العرف والقانون من ناحية، وفي الوعي الذاتي من ناحية أخرى، بالتالي يتجلى مضمون الدولة في الحرية الذاتية والموضوعية للأفراد بوصفهم جزءاً منها، فأهم ما يميز الكلي والفردي " الغاية النهائية لها حق أعلى أو أسمى من الفرد، ذلك أن واجب الفرد الأسمى أن يكون عضوا في الدولة " [43]، وتتمثل صور هيغل في الدولة بفكرة أنها " تحدد ذاتها عن طريق القوانين والمبادئ التي هي أفكار ومن ثم <تم> كلية، وهذه الفكرة هي الوجود الأزلي على نحو مطلق، والضروري للروح " [44] أي إن الحق والواجب متلازمان، فالقانون والأخلاق في الدولة هما مستلزمان ضروريان للمثل الأعلى للحرية لأن القيمة التي يملكها الفرد لا يملكها إلا من خلال الدولة ولا يكون حرّا عند هيغل إلا بوصفه كائناً سياسياً في الدولة خاضعا لقوانينها.

تمثل الدولة السياسية، في الفكر الهيغلي، وحدة الأفراد وسبب وجودهم، بذلك تكون العقل المطلق المتأكد الذي لا يعترف بسلطة غير سلطته فالدولة عند هيغل تتصور ذاتها وتعرفها وتنفذ ما تعرفه وكما هي تعرفه[45]، وهي إرادة الإنسان كما يريدها بعقل[46] ، ويتميز الفكر الهيغلي بالشمولية والعمق لذلك تم التركيز على بعض أبعاده للدخول إلى البداية التي انطلق منها فوكوياما في طرحه لمفهوم الدولة في سياق نهاية التاريخ، ويمكن العودة لكتابات ألكسندر كوجيف (**Alexandre Kojeve**) لتوضيح العديد من أفكار هيغل التي تأثر بها فوكوياما، ولا سيما كتابه "مدخل إلى قراءة هيغل" [47](Introduction to the Reading of Hegel)، حيث تعتبر أفكاره حول هيغل واحدةً من أهم المقاربات الفلسفية في القرن العشرين فقد تعلم كوجيف بأن الفيلسوف يبحث عن معرفة نفسه أو امتلاك الوعي بذاته كاملاً.[48]

قدم كوجيف شروحات وتحليلات للكثير من أفكار هيغل التي ألقاها على شكل محاضرات، حيث قدم تفصيلاً لحياة الإنسان فيما أسماه بالدولة القديمة عند الأباطرة الرومان، والتي قامت على العلاقة بين السيد والعبد،

---

[42] إمام. (1996). ص: 498
43- المرجع السابق ص497
44- المرجع السابق. ص498
45 وايلي، إريك. (2007م). ص 52.
46 العطواني. مرجع سابق. ص: 222.
47 Kojeve. (1969). P 11
48 من مقدمة آلان بلوم لكتاب "مدخل إلى قراءة هيغل".

أي العبودية وهو تصرف إجرامي لأنها تقوض خصوصية المواطن وبالنسبة لهيغل يكتمل التاريخ بتحقيق إرادة البشر الذين توصلوا لفكرة الحرية والرغبة بالاعتراف[49]، من خلال الوعي بالذات لتحديد المعرفة المطلقة فالإنسان الواعي عند هيغل هو الحكيم الذي يجب على الدولة المحافظة عليه، لأنه وحكمته هما التعليل الأخير للدولة المطلقة والتاريخ، لأن تحول الدولة هو تحول الإنسان (المواطن)، والإنسان السياسي الأعظم يجعل من الإرادة الجماعية غير المتحققة دولة وهي الدولة النابليونية، ولكن بعد سقوط نابليون اعتبر هيغل أن الدولة البروسية هي الدولة النهائية او الكاملة[50]، وعندها تتحقق نهاية التاريخ، وقد تأثر فوكوياما بهذه الأفكار عند تحديده لمفهوم الدولة وأضاف عليه تعديلات تبعاً لفهمه العميق للأحداث التاريخية والسياسية التي اختتمها بانتصار الليبرالية الديموقراطية كأيديولوجيا حددت نهاية التاريخ عنده.

ثانياً: الدولة الأمة.

لاستيعاب مفهوم الدولة الأمة، لا بد من تحديده، ويمكن البدء من خلال ما يلي:

الأمة: هي الصفة الحقوقية التي تنشأ عن الاشتراك في الوطن الواحد واعتبار كل أمة لها شخص معنوي له الحق في الوجود والتقدم وفق طبيعته.[51]

وورد في موسوعة السياسة حول مفهوم الأمة "بأنهم مجموعة بشرية متجانسة، يكون تآلفها القومي عبر مراحل تاريخية تحققت خلالها لغة مشتركة والعيش على أرض واحدة ومصالح اقتصادية مشتركة، بما يؤدي إلى إحساس بشخصية قومية، وتطلعات ومصالح قومية واحدة ومستقلة، ومع هذا فإن هذه الشروط ليست نهائية ولا قاطعة فهناك أمم لا تتوفر فيها كل هذه الشروط وهناك شعوب توفرت فيها ولم تبرز إلى حيز الوجود كأمم بل كجماعات قومية داخل أمم متفرقة أخرى"[52].

ومن التعريفات المذكورة أيضاً: الدولة الأمة هي منطقة جغرافية تستمد شرعيتها السياسية من تمثيلها أمة أو مدينة مستقلة، وذات سيادة، والدولة كيان سياسي وجيو سياسي، بينما الدولة القومية هي كيان ثقافي وإثني،

---

49 كوجيف، أ. (2017). ص: 143-150.
50 المرجع السابق. ص: 142-385
51 صليبا. (1982)، ص: 205.
52 الكيالي. (1997). ص305-306.

مصطلح (دولة القومية) يفيد التقاء وتوافق السياسي والجيوسياسي مع الثقافي والإثني معاً، تشكل "دولة القومية" يمكن أن يحدث في أوقات مختلفة، وفي بقاع مختلفة[53].

ويقول أنتوني سميث حول الأمة: تمثل القومية كأيديولوجيا أهم ركائز العصر الحديثة، فلم يقدر لأي رؤى في العالم أن تترك بصمتها على الخريطة العالمية مثلما خلق القومية في تحريك الوجدان والوعي بالهوية، فالقومية تعطي الإنسان الشعور بالهوية والأهمية، ومبدأ القومية فرض على الأيديولوجيات الأخرى أن تكيف نفسها مع أيديولوجيا القومية[54].

بالنتيجة الأمة هي أيديولوجيا سياسية مهمة للدولة داخل منطقة جغرافية محددة وتدعو إلى تطور وازدهار الدولة والمحافظة على الهوية الوطنية والدولة الأمة هي جمعية سياسية ذات سيادة تتداخل فيها المواطنة والجنسية، بمعنى أنها مجموعات من الناس تدعي امتلاك روابط مشتركة كاللغة، والثقافة، والهوية التاريخية. وتشكل اتفاقية وستفاليا (صلح) 1648م أول معاهدة وضعت حداً للحروب الدينية في أوروبا ونظمت شؤونها وتناولت ثلاثة جوانب: التسوية الدينية والسياسية والتعديلات السياسية في ألمانيا، وقد شكلت الأساس الذي قامت عليه العلاقات الدولية حتى قيام الثورة الفرنسية 1789 مع الاعتراف بسيادة كل دولة على أراضيها وشعبها،

إن الوعي بالانتماء القومي أو الانتماء إلى الأمة الواحدة وجد منذ أقدم العصور عند الكثير من الحضارات القديمة، إذ تعد القومية أو الأمة المنتج النهائي لعملية دمج مجموعة جماهير في شكل سياسي مشترك، لذلك لم تظهر بوعي سياسي خلال القرون التي سبقت القرن السادس عشر، والوعي السياسي الذي نقصده هو عملية إضافة بعد أو عنصر من العناصر السياسية إلى قومية ما قصد إيجاد حالة من الاندماج ضمن مشروع سياسي، كما فعلت الصهيونية العالمية التي خرجت عن أدبيات الفكر الديني اليهودي الذي كان يرفض فكرة الدولة اليهودية ما لم يظهر عصر المخلص أو (الماشح)، وقد ذهبت النازية في المنحى ذاته وكذلك فعل الماركسيون. لذلك فإن القومية في مجملها وبعيداً عن القوالب السياسية هي ذلك الإطار الجمعي الذي يضم مجموعة بشرية تتكلم لغة واحدة ولها دين واحد أحياناً وتاريخ نضالي مشترك وتوجد قبل وجود الدولة.[55]

---

[53] زوبدي. (12 ابريل 2021). على الرابط التالي: https://hadfnews.ps/post/81184 تاريخ الاطلاع 2023/8/14.

54- تيلور، وفلنت. (2002). ص:15

[55] خضير. (تموز 2020). ص: 336.

وكانت البدايات الأولى لتطور الدولة – الأمة في أوروبا الشرقية والغربية داخل حدود إقليمية شكلت جزءاً من نظام الدول الأوربية التي ما بعد اتفاقية وستفاليا (سلام) تم الاعتراف بها، أما الدول التي نشأت لاحقاً اتخذت مساراً مختلفاً كدول– أمم ولا سيما في أوروبا الشرقية والوسطى، حيث أن الوعي الوطني مهد الطريق لقيام الدولة، وقد ينعكس مسار تطور الدول أي من الدولةّ إلى الأمة ومن الأمة إلى الدولة، ففي الحالة الأولى كان المؤسسون دبلوماسيين وضباطاً في الجيش ينتمون إلى إدارة الملك، وقاموا بتأسيس بيروقراطية الدولة، أما في الحالة الثانية فقد تم وضع الأساس لتوحيد الدولة دبلوماسياً وعسكرياً من قبل الكتاب والمؤرخين والعلماء والمثقفين[56].

ويربط البعض ما بين بناء الدولة وبناء الأمة، فمن وجه نظر الأمريكيين فإن بناء الأمة يسبق بناء الدولة اعتماداً على التجربة القومية الأمريكية بعد حرب الاستقلال، بينما يرى آخرون (الأوربيون) أن بناء الأمة يلي بناء الدولة وهذا يتوقف على قوتها ومداها الجغرافي[57]، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاعتراف الدبلوماسي يعطي طابع الشرعية لدولة أو دول جديدة، ولكن أحياناً يغيب التوافق على هذا الأمر في إطار المجتمع الدولي[58].

وفي الحديث عن الفرق بين الدولة والأمة يمكن القول: الدولة هي الأمة المنظمة على حين أن الأمة جماعة من الناس تجمعهم صفات واحدة ومصالح وآمال مشتركة[59]، ويعتبر هيغل من أبرز الفلاسفة الذين قاربوا هذا المفهوم، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى الأساس الذي اعتمده فوكوياما لتوضيح مفهوم الدولة وماهيتها.

أن الدولة الأمة هي نوع من الحكم السياسي–العسكري ويملك الخواص التالية:

1– لديها حدود جغرافية محددة تنفذ عليها سلطتها القضائية.

2– تملك السيادة ضمن هذه الحدود المحددة ما يعني أن سلطتها القضائية على المستوى النظري تنحصر ضمن هذه الحدود وخارج تدخلات أي دولة أمة أخرى.

---

[56]- غريغيش، أوكالاهان. (2002). ص: 217.
[57]- سالم محمد. (2014). ص66
[58]- غريغيش، أوكالاهان. (2002). مرجع سابق. ص 216
[59] صليبا. مرجع سابق. ص 568

3- لديها حكومة تتألف من مكاتب عامة (نواب، مجلس شعب...) ودورهم التحكم الإداري على أرض الدولة الأمة وإخضاع مواطنيها لسلطتها القضائية.

4- لديها حدود محددة بشكل واقعي على الأرض، قد تكون هذه الحدود نقاط حدودية للعبور والدخول أسوار يحرسها حرس الحدود أي الجيش.

5- احتكارية الدولة للاستخدام الشرعي للقوة على مواطنيها.

6- لدى مواطنيها الشعور بالهوية القومية.

7- يمكنها الاعتماد إلى حد معين على طاعة وإخلاص شعبها [60].

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ المختصون في العلوم السياسية بتوسيع المفهوم ليشمل المجتمع بعامة وما يحدث به وبدأ ينظر إلى الدولة على أنها أكثر من مجموعة اجتماعية دون مجموعات أخرى موجودة[61].

تعقيب:

ومما تقدم نجد مفهوم تطور مفهوم الدولة عند أهم مفكرين العقد الاجتماعي، والذي يعد أحد النظريات المفسرة لنشوء الدولة، والتي تقوم على مبدأٍ هو أن أساس الدولة عقدٌ تم إبرامه بين الأفراد والحاكم، يتولى فيه الحاكم السلطة على الأفراد بهدف حمايتهم. واختلفت آلية أو مضمون هذا العقد عن كل من توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، لكنهم أجمعوا على أنه الأساس لنشوء فكرة الدولة أو التنظيم الاجتماعي السياسي. في حين أرجع هيغل نشوء الدولة إلى الأسرة على اعتبار أنها الوحدة الأساسية لنشوء التجمعات البشرية ثم المجتمعات ومن ثم الدولة. أي إن نواة الدولة الأساس هي الأسرة ضمن المجتمع. وفيما يتعلق بفكرة الدولة الأمة كأحد أهم الأفكار التي جاءت نتيجة لتطور مفهوم الدولة، فهي تقوم على أن الدولة تنشأ في كل جماعة تمتلك ذات الصفات العرقية أو الدينية أو إثنية، وبالتالي تعمل على إنشاء دولة أو نظام سياسي يعبر عن إرادتها الجماعية.

---

[60]- Vincent. (1987). pp.19-21.

[61]- C.Opello, Jr. and J.Rosow. (2004). Pp: 7.

ثالثاً: مفهوم الدولة عند فرانسيس فوكوياما.

إن توضيح مفهوم الدولة عند فوكوياما يتطلب بداية أن نبين مفهوم الدولة ودلالاته الاصطلاحية المعاصرة، وأيضاً أن نُلقي الضوء على طبيعة هذا المفهوم في إطار نهاية التاريخ والتي عبر عنها بالكثير من كتاباته.

1- مفهوم الدولة ودلالاته الاصطلاحية المعاصرة.

أولاً: تعريف الدولة

لم يتوقف الاهتمام بالبحث عن أسباب نشوء ظاهرة الدولة في المجتمعات البشرية ما بعد مفكري العقد الاجتماعي بل استمرت حتى تاريخه، بدأ الاهتمام بالمفهوم الحديث الدولة يتضح تدريجياً، من قبل المفكرين وعلماء السياسة والاجتماع والقانون والتاريخ والفلسفة وغيرهم، وقد أخذت تتعدد تعريفات مفهوم الدولة بحسب السياق الذي تم تناوله فيه فتعددت لمقارباتها ونورد منها السياسي والقانوني والفلسفي وغيره، ومن الضروري أن نورد بعض التعريفات التي بدأت توضيحها بخصوص هذا المفهوم قبل الانتقال للحديث عن دلالات المفهوم في الخطاب المعاصر عند فوكوياما.

تعريف الدولة سياسياً: هي جماعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليماً معيناً وتربطهم سياسة مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، ويرى الفرنسي كارييه أنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأخطار سلطة عليا آمرة وقاهرة، وعرف الرئيس الأمريكي ولسن الدولة بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضاً معينة[62]

تعريف الدولة قانونياً: الدولة كيان حقوقي تتبع السلطة القائمة فيه من مجموعة قواعد قانونية تحدد مدى هذه السلطة وتنظم العلاقات ببن المواطنين والدولة وبين المواطنين أنفسهم، والتجسيد القانوني لأمة ذات سيادة يبرز الفكرة الشخصية المعنوية أو القانونية التي تتمتع بها الدولة ويشير إلى مادتها الحقيقة أي الشعب وإلى خاصيتها الأساسية أي السيادة وذلك من خلال الاعتراف بها عالمياً، وتنشأ الدولة حقوقياً عندما تجتمع عناصر ثلاثة هي الإقليم والشعب والسلطة السياسية ذات السيادة فوجود هذه العناصر ضروري وكافٍ لوجود الدولة[63]

---

[62] نصر. (2015). ص: 88.
[63] سليمان. (1989م). ص: 173-175.

وقد عرف البعض الدولة بأنها تجمع سياسي يؤسس كياناً ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة فالعناصر الأساسية للدولة الحكومة والشعب والإقليم بالإضافة للسيادة والاعتراف بهذه الدولة بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة ولا سيما الخارجية منها[64]

تعريف الدولة فلسفياً: هي القوة الاجتماعية والسياسية التي تملك سلطة القرار التي تلخص بالجهاز الذي يشكل التوازن بين الأفراد والسلطة على أرض جغرافية محددة[65].

الدولة: هي أولى مظاهر الانتماء عند الإنسان ويمكن تبيان معناها في اللّغة والاصطلاح، وقدم مجمع اللغة العربية تعريفاً للدولة بأنها "مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية ومتميزة من المجتمعات الأخرى المماثلة التي تربطه بها بعض العلاقات، وتختلف الدول فيما بينها من حيث تكوينها ونظم الحكم فيها فمنها كبيرة وصغيرة ومنها ملكية وجمهورية، وسيطرة الدولة نظام يرمي إلى جعل الوظائف الاجتماعية من إنتاج وخدمات في يد الدولة"[66]، أما لغوياً فهي "الاستيلاء والغلبة والشيء المتداول مرة لهذا ومرة لذاك ودالت الأيام أي دارت.

وقد وردت تعريفات عديدة لمفهوم الدولة، منها:

- الدولة وحدة قانونية دائمة، تتضمن وجود هيئة اجتماعية، لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها.
- الدولة جماعة من الناس تقيم دائما في إقليم معين، ولها شخصيتها المعنوية، ونظامها الذي تخضع له، ولحكامها، واستقلالها السياسي.
- الدولة مجموعة من الأفراد (الشعب) يعيشون على إقليم محدد (الأرض)، ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة (الحكومة)، وتتمتع بالاعتراف الدولي، كشرط للتمتع بالصفة الدولية.

---

[64] السيد. (196). ص: 27.
[65] سفيان. (2016). ص11
[66] المعجم الفلسفي. (1983). ص: 85

- الدولة عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل أمة (تقطن أرضا معينة)، والذي بيده السلطة العامة، أو كما يسمونها السيادة.
- الدولة هي عبارة عن كيان سياسي منظم، يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين، تفرضه سلطة عليا[67].

والدولة اصطلاحاً هي جمع من الناس مستقرين في أرض معينة ومستقلين وفق نظام خاص أو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له.

ثانياً: أركان الدولة

تتكون الدولة من ثلاث أركان أساسية، نتناولها على الشكل التالي:

1. **الشعب:** وهو مجموعة الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة بصفة دائمة، ويخضعون لسلطة واحدة، أو هو الكيان الاجتماعي المتجانس، الذي يتمتع بنفس الدين أو اللغة أو العرق، ويمتلك هوية واحدة، ولا يشترط عدد معين من الشعب لتقوم الدولة، حيث أن هذا العامل يزداد وينقص تبعاً للعوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية.
2. **الإقليم:** وهو المجال الطبيعي المخصص لقيام الدولة، وهو الجزء الذي تتمتع الدولة فيه بسلطاتها وتمارس عليه سيادتها بمفردها، دون أن تشاركها أي سلطة أخرى في هذا المجال أو النطاق الطبيعي، وتمارس السلطة سيادتها في المجال التنفيذي والتشريعي والقضائي. ولا يشترط في الإقليم مساحة محددة أو معينة، فيمكن أن يكون صغيراً أو كبيراً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة حجم الإقليم من شانه أن ينعكس بشكل إيجابي على الدولة من الناحية العسكرية والاقتصادية، ويتكون الإقليم من عناصر رئيسية هي: البر، الماء، الجو.

وقد أصبحت الأرض وهي عنصر من عناصر الدولة الثلاثة، تسمى بالإقليم الذي لا يشمل اليابسة فقط، وإنما إلى جانبها المسطحات المائية التابعة لليابسة، والفضاء الذي يعلو الأرض، والبحار الخاضعة للدولة وفقا

---

[67] مقال بعنوان: الدولة، تعريفها، مفهومها العام، أركانها، اشكالها ووظائفها، (حزيران 2021). على الرابط التالي: https://www.starshams.com/2021/06/country.html تاريخ الاطلاع 2023/8/13.

لقواعد السلوك الدولي، وإن حق الدولة على إقليمها حق عيني نظامي، يتحدد مضمونه بممارسة السيادة العامة بما تفرضه من إجراءات رقابة وادارة للشؤون العامة

3. **السيادة:** تتمثّل السيادة بالإدارة أو السلطة العليا للدولة، ويتمثل دورها في اتخاذ القرارات، وتنفيذها على الصعيد الداخلي والخارجي لإقليم الدولة، وهي الجهة المخولة بفرض كافة القوانين والتشريعات التي تنعكس على المصلحة العامة للشعب، فضلاً عن تنفيذ هذه القوانين، وممارسة الرقابة على آلية تنفيذها[68].

والسيادة تعني قدرة السلطة على ممارسة كافة اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، دون أن تكون مقيدة بأي طرف خارجي، سواءً من دولة أو دول أخرى.

ثالثاً: وظائف الدولة

نتناول وظائف الدولة بشكل مختصر وفق نظرة كل من المذهب الفردي، والمذهب الاشتراكي والمذهب الاجتماعي، وفق ما يلي:

- **المذهب الفردي:** يقوم على أساس تقديس الفرد أو المواطن، ويقوم على أساس الحصر أو الحد من وظيفة الدولة إلى أكبر حد ممكن، وبالتالي تمارس صلاحياتها في النشاطات المتصلة مباشرة بوظائف الأمن والدفاع والقضاء، فيما عدا هذه الوظائف تترك الدولة للأفراد ممارسة مختلف أوجه النشاط الأخرى في حدود القانون وعلى وجه الخصوص حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي.
- **المذهب الاشتراكي:** ظهر هذا المذهب كرد فعل على أفكار المذهب الفردي، وذلك كونه يجعل الجماعة هي الهدف والغاية التي تعمل الدولة على تحقيق مصلحتها، وذلك من خلال إزالة بعض مخلفات الرأسمالية من طبقية بين أفراد المجتمع ليؤمن بذلك للدولة التدخل في كافة الأنشطة وإدارتها وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.
- **المذهب الاجتماعي:** يمتاز كونه من أكثر المذاهب التي نادت بوظائف الدولة انتشاراً، ذلك كونه جاء كخط وسط بين كل من المذهبين الفردي والاشتراكي، فموقفه يتجلى في وجوب العمل على إصلاح المجتمع

[68] الغزو. (7 ديسمبر 2022). على الرابط التالي: https://mawdoo3.com/ تاريخ الاطلاع 2023/8/14.

عن طريق تدخل الدولة مع الاحتفاظ بالقيم المعروفة كالدين والأسرة والملكية الفردية وحرية التعاقد، ومن الناحية الاقتصادية يأخذ بفكرة الاقتصاد الموجه بمعنى أن الدولة تتدخل لتوجيه بعض نواحي الحياة الاقتصادية دون أن تقضي على المبادرة الفردية مثل السيطرة والسيادة على ثرواتها الطبيعية وإقرار العدالة الاجتماعية أو مكافحة البطالة[69].

ومنه نجد أن الدولة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد تقيم بصفة دائمة في إقليم معين أو مساحة معينة من الأرض، وتكون خاضعة لسلطة أو لتنظيم سياسي معين، يكفل لهؤلاء المواطنين الحماية والتنمية ويكفل لهم حقوقهم ويملي عليهم واجباتهم، ويفرض عقوبات بحق كل من يخالف القواعد الناظمة لسير الحياة داخل الدولة.

2- الدولة في إطار نهاية التاريخ عند فوكوياما.

طرح فوكوياما فكرته خلال صيف 1989، متضمنة رؤيته التي تفضي بأنه قد ظهر توافق مدهش في السنوات الأخيرة يتعلق بالديمقراطية الليبرالية كنظام حكم، وذلك لانهيار الأيديولوجيات المنافسة كالنظام الملكي الذي يقوم على أساس توريث الحكم، فضلاً عن الفاشية والنازية وغيرها من الأنظمة الشمولية، ذلك كون الليبرالية الديمقراطية يمكنها أن تشكل فعلاً الحد الأخير أو منتهى التطور الأيديولوجي للإنسانية، والشكل النهائي لأي فكر أنساني، وبالتالي تشكل نهاية التاريخ[70].

أولاً: مفهوم نهاية التاريخ من وجهة نظر فوكوياما.

حاول فوكوياما تبرير أطروحته بالتقارب الموجود بين أطروحته وبين آراء كل من هيغل وماركس، وذلك بقوله: "كان هيغل وماركس أيضاً يعتقدان أن تطور المجتمعات البشرية ليس بلا نهاية، ولكنه يكتمل عندما تجد البشرية الشكل الاجتماعي الذي يشبع حاجاتها الأكثر عمقاً والأكثر أساسية وهكذا يكون المفكران قد وضعا نهاية التاريخ، فبالنسبة لهيجل تتجلى تلك النهاية في الدولة الليبرالية أما بالنسبة لماركس ففي المجتمع الشيوعي". كما يقول أيضا: "لا يعني أن الدورة الطبيعية (الولادة، الحياة، الموت) سوف تتوقف وإن أحداثاً مهمة لن تحصل أو أن الصحف التي تتحدث عنها سوف تتوقف عن الصدور، ولكن ذلك لا يعني أنه لن يكون هناك إمكانية للتقدم في

---

[69] مقال بعنوان: وظائف الدولة، (2009/10/10). على الرابط التالي: https://droit-algerie.ahlamontada.com/ تاريخ الاطلاع 2023/8/16.

[70] راهي. (2017). ص: 49_50.

تطور المؤسسات الرئيسية والمبادئ المتعلقة بها لأن كل المسائل الكبرى سيكون حلها قد تم"[71]. ويقصد فوكوياما بذلك، أن نهاية التاريخ لا تعني جمود الحياة وفق ما هي عليه اليوم، فالتغييرات البسيطة ستبقى موجودة، لكن المسائل الكبرى والتي تتعلق بمفهوم المؤسسات العامة للدول سوف تبقى كما هي، كون نموذج الليبرالية الجديدة قد تلافى كل المسائل الشائكة مسبقاً.

لا يجب أن يقرأ مفهوم النهاية من المبدأ التبسيطي على أنه انتهاء الأحداث التاريخية وزوالها تماماً لأن في ذلك مغالطة موضوعية إذ ما تم تطبيقه على أرض الواقع بشكل حتمي أي زوال الأحداث نهائياً، بل من الأفضل فهم فكرة نهاية التاريخ بوصفها نهاية أيديولوجيات أو مراحل تاريخية تحمل طابعاً مميزاً يمكن من خلالها التنبؤ بظهور فترات أو أيديولوجيات جديدة تختلف عن سابقتها بناءً على الأحداث الجديدة التي تمهد لها نهاية الأحداث السابقة، تحت وطأة تطور الفكر البشري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويحمل التاريخ أدلة كثيرة على ذلك كانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وظهور قوة سياسية جديدة تمثلت بالولايات المتحدة الأمريكية.

تأثر فوكوياما بأفكار من سبقه من المفكرين وبخاصة هيغل وكوجيف حول مصطلح أو مفهوم نهاية التاريخ الذي طرحه لأول مرة في مقالته الشهيرة نهاية التاريخ التي عبر فيها عن انتصار الليبرالية كنظام حكم جديد مقابل انهيار الأيديولوجيات المنافسة (الوراثية والفاشية والشيوعية) واعتبرها الصورة التي انتهى إليها الفكر الإنساني بمعنى آخر نهاية التاريخ، حيث انطلق فوكوياما من النقطة التي توقف عندها هيغل بقوله إن تشكل الدولة هو نهاية التاريخ إلى ذروته، لكن فوكوياما اعتبر أن الدولة قائمة بحد ذاتها وهي تدخل في إطار نهاية التاريخ عند تطورها لدولة ليبرالية ديمقراطية وهي المرحلة الأخيرة للتطور البشري مقابل انهيار الأنظمة الأخرى، وتعمل إلى جانبها الرأسمالية التي تمثل وجهة نظر النظام الاقتصادي الوحيد الناجح ولا سيما بعد قيام الثورة الصناعية، وقد وضح ذلك في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) الذي جاء تتويجاً لمقالته السابقة وقد أثار جدلاً كبيراً في هذا المضمون[72].

حاول فوكوياما وضع تصور لتطور الدولة في الحاضر والمستقبل اعتماداً على أفكار من سبقوه من المفكرين وبخاصة هيغل ويتجلى التقارب بينهما في أن نهاية التاريخ ستكون عندما تتطور المجتمعات البشرية لتصل

---

[71] المرجع السابق. ص: 51.

[72]- الحسيني. مقالة منشورة على الانترنت: http://www.sasapost.com

إلى أحد أشكال المجتمع الذي يشبع حاجات البشر الأساسية وهو عند هيغل يمثل الدولة الليبرالية[73] ولكن أجمع العالم على أن الديمقراطية الليبرالية هي النظام الأوحد في العالم بعد انهيار النظام المنافس الاشتراكي أمامه[74]، وأنها "النقطة النهائية في التطور (evolution) الأيديولوجي وتكون الصيغة النهائية لدولة الإنسان وهذا ما يمثل نهاية التاريخ"[75].

ابتعد فوكوياما عن الفهم التقليدي لمفهوم نهاية التاريخ واعتبر أنه نهاية أحداث وليس الزمان، مثل انهيار جدار برلين أو اجتياح الكويت للعراق، بمعنى " فهم التاريخ كحدث مفرد ومتماسك وصيرورة تطورية عند الأخذ بعين الاعتبار تجربة كل البشر في كل الأزمنة" [76] وارتبط هذا المعنى بشكل وثيق بفهم هيغل لمفهوم نهاية التاريخ.

ثانياً: مفهوم الدولة الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما.

يعتبر فوكوياما أن هناك ارتباطًا وثيق بين الليبرالية والديمقراطية ومع ذلك فهما مفهومان مستقلان، ويعرف الليبرالية بأنها قاعدة قانونية تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد غير خاضعة لسيطرة الحكومة، تتمثل بالحقوق المدنية والدينية والسياسية، وحرية التعبير وحرية الصحافة، والسوق الحر وغيرها، أما الديمقراطية فهي برأيه الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين بأن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية كالانتخاب والمشاركة في النشاط السياسي وفي الوقت نفسه يعتبر هذا أحد الحقوق الليبرالية المهمة، لذلك كانت الديمقراطية على صلة وثيقة بالليبرالية[77].

يمكن الفصل بين المفهومين السابقين، فقد تكون الدولة ليبرالية دون أن تكون ديمقراطية كما في حال بريطانيا في القرن الثامن عشر حيث اعترفت بمجموعة من الحقوق لصالح فئة من الناس دون غيرهم، بالمقابل قد تكون الدولة ديمقراطية دون أن تكون ليبرالية أي أنها لا تحمي حقوق الأفراد والأقليات كما هو الحال في إيران[78] يرى فوكوياما أن الاتجاه نحو الديمقراطية ظاهرة دورية وليست في اتجاه واحد من خلال إلقاء النظرة على الأحداث التي تمت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات كالأزمة الاقتصادية في الغرب الأوربي بسبب النفط والانقلابات

---

[73]- فوكوياما، ف. (1993). ص: 9.
[74]- قاموس المصطلحات المدنية والسياسية. (2014م). ص: 138.
[75] Fukuyama. (1992). pp. 4.
[76] المرجع السابق. p. 4
[77]- فوكوياما. مرجع سابق. ص 54
[78]- فوكوياما. مرجع سابق. ص55

العسكرية ضد ديمقراطيات أمريكا اللاتينية بالتالي هناك عوامل تتحكم في تطبيق الديمقراطية إلا أن نجاح الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم دليل على أن مبادئ الحرية والمساواة التي قامت عليها لم تظهر مصادفة ولم تنتج من تعصب عنصري وإنما كانت في حقيقتها اكتشافَ الإنسان لطبيعته بكونه إنساناً عبر المراحل التاريخية المختلفة إذ إن المحور الرئيس في التاريخ البشري هو نمو الحرية[79].

اعتبر فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية من بين الأنظمة المختلفة التي ظهرت عبر التاريخ هي الشكل الوحيد للحكومة الذي ظل راسخاً حتى نهاية القرن العشرين، وأن نمو الديمقراطية الليبرالية كان أهم ظاهرة سياسية في السنوات الأربعمئة الماضية[80]، والقول بأن الديمقراطية الليبرالية فشلت في دولة معينة كدليل على الضعف العام في الديمقراطية يدل على قصور شديد في الفكر، واعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المثال الأعلى للدولة الليبرالية الديموقراطية والتي يجب أن تحتذي بها الدول التي تسعى لتصبح دولًا ليبرالية ديموقراطية، بالتالي من وجهة نظره أن منح الحريات والحقوق للأفراد وضمانها وحمايتها من قبل الحكومة على مبدأ العدالة والمساواة وسيادة الشعب هو من أهم خصائص الدولة الليبرالية الديمقراطية وأن النموذج الأمثل لتطبيق ذلك يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: مفهوم الدولة القومية عند فوكوياما.

ينظر فوكوياما إلى مفهوم القومية بأنه مصطلح حديث كونه يعوض علاقة سيد– عبد بالاعتراف المتبادل على أساس المساواة، وهي أحد أشكال الشرعية التي تتميز بكونها أكثر ديمقراطية ومساواةً من الملكية الوراثية[81]، وهي الاشتراك باللغة والثقافة على أرض جغرافية محددة، ويمكن تعريفها في بعض المعاجم الفلسفية بأنها هي الصفة الحقوقية التي تنشأ عن الاشتراك بالوطن الواحد واللغة والثقافة والمصالح والتاريخ والحضارة وهي مرادف لكلمة أمة[82].

---

[79]- فوكوياما. مرجع سابق. ص57-62

[80]- فوكوياما. مرجع سابق. ص60

[81] - فوكوياما. مرجع سابق. ص: 234.

[82] - صليبا، مرجع سابق. ص: 205.

ساهمت الحربان العالميتان في تحديد مفهوم القومية بشكل أكثر تسامحًا وخاصة بعد المعاناة التي عاشتها الدول الأوربية تحت وطأة التجربة اللاعقلانية المروعة للحروب وانتهى بها الأمر إلى الاعتراف الشمولي والمساوي لإنهاء الحروب والصراعات والاتجاه نحو النشاطات الاقتصادية (ثورة التصنيع) ومن هنا نشأت المنظمات الاقتصادية الأوربية كالسوق الأوربية المشتركة[83]، وقد ترسخ مفهوم القومية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتصار الليبرالية على الدين، وأصبح العالم مؤلفاً من الدول الأمم التي تحكمها المبادئ القومية البعيدة عن سلطة الدين، فالقومية ذات معنى عميق في تشكيلها لكل الأيديولوجيات السياسية، وقد هيأت نهاية الحرب الباردة للولايات المتحدة وحلفائها من دعاة فلسفة الرأسمالية الليبرالية والاقتصاد الحر الفرصة لفرض أيديولوجيتهم على العالم تحت وطأة هزيمة الفلسفة الغربية. يعتبر فوكوياما أن الحركات القومية لها علاقة وثيقة بالحركات الديمقراطية منذ الثورة الفرنسية وأن الاعتراف بالكرامة الذي يسعى إليه القوميون هو كرامة مجموعتهم القومية مما قد يفتح الباب أمام الصراع بين المجموعات المختلفة كما يعتقد أن تبلور مفهوم القومية ما بعد الثورة الصناعية رافقه زوال الفروقات الاجتماعية الطبقية، وأصبح الاتجاه العام للتاريخ الأوروبي الحديث نحو القومية[84].

نشأت الدولة القومية كظاهرة أوروبية في القرن التاسع عشر تلبية لرغبة الاعتراف القومي والسيادة، ويرى فوكوياما أن الدول التي قامت على أساس القومية اعتمدت على عنصري اللغة ووعي القوميين، بمعنى أنها أهم العناصر لقيام الدولة القومية، فالمشاعر القومية هي أحد أركان تأسيس العالم الجديد وقد لاقت قبولاً عالمياً.

جذبت فكرة القومية مختلف النخب السياسية الطموحة والناس العاديين في آن معاً، لأن الدولة القومية قدمت علاقة تبادلية مع الحكومة أساسها المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، وأنه بوسع الجماعات القومية أن تحتفظ بلغاتها المستقلة وإحساسها بهويتها من خلال الثقافة لا السياسة[85]، وهذه الهوية القومية ترتبط ببناء الدولة الأمة من أجل توحيد الشعب ضمن الدولة بهدف ديمومة استقراره سياسياً، وتطوير المجتمع الوطني من خلال الهيئات والمؤسسات الموجودة والتي لديها الحرية والقدرة على تنفيذ خطط الحكومة وتحقيق مبادئ القومية.

---

83 فوكوياما، ف. (1993). ت: فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي. ص: 254.
84- المرجع السابق. ص: 238-250.
85- المرجع السابق. ص238

تعقيب:

إذا ما أردنا أن نقدم تعريفاً واضحاً وشاملاً للدولة يكاد يجمع بين كافة التعريفات الواردة عنها، فيمكن القول: أن الدولة هي عبارة عن مجموعة بشرية غير محددة بعدد تقيم بصفة دائمة على قطعة من الأرض غير محددة بمساحة، ويكون فيما بين هذه الجماعة وازع يمتلك القوة والسيادة ينظم هؤلاء البشر ويضمن لهم حقوقهم ويملي عليهم واجباتهم، وبالتالي يتمتع بالسيادة عليهم.

وما من شك أن مفهوم الدولة منذ ظهوره، حتى الآن لم يمر بمسار واحد، ولا بأبعاد وغايات واحدة، فقد سار هذ المفهوم جنباً إلى جنب مع التغيرات السياسية والاجتماعية التي سادت العصور والفترات التاريخية المتلاحقة في المرحلة البدائية، فقد كان الفصل والتغير واضحًا ومتغيرًا بين مراحل تشكل الدولة كمفهوم سياسي واجتماعي، ولهذا فإن دوافع هذا الفصل مندرجة في التحولات التي ترتبط بالفترات المختلفة التي أعطت دوراً مهماً في هذه الدراسات، رغم الاختلاف بين مفهوم الدولة بشكله عند رواد العقد الاجتماعي وتطوره كمفهوم عند هيغل وفوكوياما على حد سواء، حيث يرجع تعدد هذه الآراء عندهم إلى طبيعية رؤيتهم لتشكل الدولة بشكل عام كفكرة عند العقد الاجتماعي وكنتيجة عند هيغل، وبشكل خاص عند فوكوياما، وتخضع هذه الدراسات الى الفترة الزمنية التي مر بها مفهوم الدولة وصولاً الى المراحل التي عاصرها فوكوياما ضمن الظروف السياسية بأعقاب ظهور قطب واحد عالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثاني

مفهوم النظام السياسي ما بعد أطروحة النهايات

أولاً: مراجعة أسس النظم السياسية الكلاسيكية عند فوكوياما

1- الأسس البيولوجية للسياسة عند فوكوياما

2- نقد الأطروحة الحداثية

3- مكونات النظام السياسي عند فوكوياما

ثانياً: آليات التطور والانحطاط في النظام السياسي عند فوكوياما

1- آليات التطور في النظام السياسي عند فوكوياما

2- آليات الانحطاط السياسي عند فوكوياما

الفصل الثاني

مفهوم النظام السياسي ما بعد أطروحة النهايات

تمهيد:

في كتابه أصول النظام السياسي بالجزأين، يقدم فوكوياما في إجابة مركزة المسوغات المعرفية التي دفعت لإعادة التفكير والكتابة في الموضوعات التي ناقشها سابقاً وقدم فيها نظريات وحلول لا سيما ما تعلق منها بمفهوم الدولة والنظام السياسي وفق منظوره السابق. تبدأ إجابته في أنه أولاً أراد تحديث كتاب أستاذه صموئيل هنتنغتون (النظام السياسي في مجتمعات متغيرة) عام 1968، بما يستوعب التحولات التي طرأت على المسرح السياسي العالمي، مثل بروز دول شرق آسيا كقوة اقتصادية، وانهيار الشيوعية العالمية، واتساع وتيرة العولمة مع بداية موجتها الثالثة من الدمقرطة في سبعينيات القرن الماضي. كما أراد تحديث معالجته التي بدأها في كتابه (بناء الدولة) حول المشكلات التي تواجهها الدول الضعيفة والفاشلة على أرض الواقع بخصوص بناء الدولة. هناك ترابط كبير بين كلٍّ من مفهومي النظام السياسي والدولة، كونهما يمثلان أهم المشاكل التي تمس مكونات النظم السياسية وعلى رأسها مشكلة الدولة ومؤسساتها السياسية.

تشكل موقف فوكوياما الأول بخصوص تلك العلاقة انطلاقاً من ملاحظته أن الارتفاع الهائل لعدد الديمقراطيات في العالم بين عامي 1970و 2010، كان قد مثل مؤشراً كبيراً على أن الديمقراطية الليبرالية في صيغتها الأمريكية هي صيغة الحكم الافتراضية الصحيحة وجزء ثابت من المشهد السياسي المعتمد في بداية القرن الواحد والعشرين[86].

لكن التحول الذي دعاه إلى مراجعة ذلك الموقف المبدئي كان ظهور ما أسماه حقبة الركود الديمقراطي، مع بدايات العقد الأول من هذا القرن عقب الموجة الثالثة، إما في صورة ارتداد إلى الحكم الاستبدادي، (روسيا، إيران، فنزويلا)، أو في صورة تآكل مؤسساتها وانحطاطها (افريقيا اللاتينية وآسيا الوسطى)، ويضيف إلى هاتين

[86]فوكوياما. (2016). ج:1. ص22.

الصورتين التقلب وعدم الاستقرار للاقتصاد العالمي في موطن الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي ارتبط بأشكال متنوعة للفساد السياسي مع غياب رقابة تنظيمية كافية على المستويين الوطني والدولي[87].

ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصل إليها فوكوياما من هذه التحولات، على النحو الآتي:

1- إن ليبرالية النظم السياسية وديمقراطيتها في صورتها المثلى لا تبدو قادرة على إنهاء التاريخ ولا تشكل نهاية مطاف حقيقية لأنها ككل ظاهرة اجتماعية وسياسية قد تتراجع وتنتكس إلى نظم شخصانية أو مستبدة، أو تتراجع قدرتها ومؤسساتها بعلة الفساد.

2- كل الأنظمة السياسية في كل أشكالها مدعوة لاختبار حاسم لقدرتها على التكيف مع المتغيرات تحت طائلة الانحطاط السياسي.

3- إذا كانت الليبرالية والديمقراطية لم تفشلا على صعيد الفكر والمفهوم إلا إنهما شهدتا أشكال تراجع متعددة لا سيما في إقامة مؤسسات سياسية فاعلة وإدامتها أو بناء حكومات مسؤولة ملتزمة بالقانون.

في كتابه (أصول النظام السياسي) يقترح فوكوياما محاولة البحث ومراجعة تطور النظام السياسي والعودة الى الأصول التي تشكل هذه النظم والبحث في العلل وأسباب تطورها وكذلك تراجعها ونقصها فيما يخدم محاولة إعادة بناء مفهوم الدولة.

ومن الجدير ذكره أن فوكوياما لا ينطلق من تفسير هذه الأصول بواسطة فكرة افتراضية وربطها بعلة مركزية قابلة للتعميم، إنما يسعى إلى اقتراح نظرية متوسطة المدى قائمة على المقارنة التي تتجنب مزالق التجريد المفرط أو التخصص المفرط، والتي تدرك أيضاً الخصوصية الإقليمية في دراسة الطبيعة الاجتماعية والجغرافية والثقافية وتكييفها مع البيئة المحيطة، وتنظيمها في واقع نظم سياسية القائمة، والبحث في أصولها ومرتكزاتها الأساسية (الدولة، حكم القانون، المحاسبة)، وأشكال تطورها وأسباب انحطاطها مستنداً إلى معطيات علوم متعددة (البيولوجيا، علم الأناسة، الأنثروبولوجيا)[88].

---

[87] المرجع نفسه ص: 26.

[88] المرجع نفسه. ص49.

من أجل توصيف التحولات المعرفية التي طرأت على مفهوم الدولة عند فوكوياما ما بعد أطروحة نهاية التاريخ من الضروري الوقوف على طبيعة التطورات اللاحقة التي ظهرت في مؤلفاته بعد هذا الكتاب ولا سيما تلك التي طالت النظم الكلاسيكية المتضمنة لفكرة الدولة، وسيتم بالمقام الأول الحديث عما يسمى بالبيولوجيا السياسية عند فوكوياما، وذلك لما لاحظناه من أن نظرية داروين مثلت الإطار العام الذي استند إليه فوكوياما لأطروحته الحديثة، دون أن يعني ذلك إيمانه بأي نوع من أنواع الحتمية البيولوجيا فهو يأخذها كنقطة انطلاق للتشابه الذي لاحظه بين ظاهرة التطور السياسي وظاهرة النشوء والارتقاء البيولوجي. لنقف بعد ذلك على نقد الأطروحات الحداثية في التنظير السياسي لنصل بالمقام الثالث إلى مسوغات النظام السياسي المعاصر عند فوكوياما.

أولاً: مراجعة أسس النظم السياسية الكلاسيكية عند فوكوياما.

إن تحديد أبرز الأسس والمكونات التي ترتبط بالنظم السياسية الحاكمة لدى فوكوياما له دور كبير في التعرف على وجهة نظره في هذا الموضوع، بالإضافة إلى تحديد ماهية البيولوجية السياسية عند فوكوياما ونقده للنظرية الحداثية، وهو ما سيتم العمل عليه من خلال سطور هذا المبحث.

1- الأسس البيولوجية للسياسة عند فوكوياما

نقطة الانطلاق للبحث في الأسس البيولوجية للسياسة عند فوكوياما ليست مجرد مقارنة فقط فعلم الأحياء بمعنى ما يحدد الإطار العام للإنسانية قاطبةً، لذلك وبدون أي نوع من أنواع الحتمية البيولوجية يأخذ فوكوياما نقطة انطلاقه من علم البيولوجيا لما لاحظه من تشابه بين ظاهرة التطور السياسي وظاهرة النشوء والارتقاء البيولوجي، إذ يشكل الإطار العام لفهم ظاهرة التطور السياسي، الذي يحمل في طياته ملامح متشابهة إلى حدٍ كبير مع ظاهرة النشوء والارتقاء البيولوجي، إذ يبنى التطور الداروينى على مبدأي النوع والانتخاب، والتي تتجسد في مرور الكائنات العضوية بطفرات جينية ذات طابع عشوائي تستقر وتتكاثر فيها أقدرُها على التلاؤم مع بيئاتها. كذلك الأمر في التطور السياسي، إذ تتنوع المؤسسات السياسية وتستقر وتنتشر أكثرها قدرة على التلاؤم مع بيئاتها المادية والاجتماعية[89].

إن الحديث عن البيولوجية السياسية عند فوكوياما يضعنا أمام ضرورة توضيح الربط بين هذين العلمين من خلال بيان أثر نظرية النشوء والارتقاء (Evolution) في خطابه السياسي، واستقراء عودته إلى الأصول أو الجذور الأولى لنشأة الإنسان ومن ثم نشوء الدول بالمفهوم الحديث. ويعد تشارلز داروين أول من وضع الأسس العلمية لهذه النظرية، وإن المعنى اللغوي لنظرية (Evolution) "النشوء والارتقاء" في اللغة العربية هو النمو والتقدم

[89] فوكوياما. ج:1. مرجع سابق. ص48.

ومعانٍ أخرى[90]، وتعني في اللغة الإنكليزية تغير نحو الأفضل*، كما يمكن أن تستخدم بمعنى وصف عملية تغير الأفكار أو التصاميم أو النباتات أو الحيوانات عبر الزمن لتصبح بصيغ أخرى*

ووفقاً لداروين ليست الحياة سوى نتاج لعملية النشوء والارتقاء الخاضعة بمبدأ الاصطفاء الطبيعي والاصطناعي[91]، فضلاً عن قاعدة " البقاء للأفضل" ودورها في استكمال النظرية في وصف كيفية الوصول الى هذه النتيجة البيولوجية، وفي طبيعة الحال لم تبقَ هذه النظرية حبيسة المجال البيولوجي بل تخطته لتصبح مقولة في عديد من المجالات والدراسات والميادين المختلفة وحديث العامة أيضاً، فعلى سبيل المثال لا الحصر أصبح " البقاء للأفضل" أحد المرتكزات الأساسية لنظريات في علم الاجتماع لتعليل مسألة التفوق العرقي، والعنصرية.

وفيما يتعلق بفوكوياما فقد استهل الفصل الخامس من كتابه أصول النظم السياسية عبارة مفادها: " يقدم هذا الكتاب سرداً وصفياً للتطور السياسي من العصر السابق على ظهور البشر إلى عشية الثورتين الفرنسية والأمريكية، اللحظة التي انبثقت فيها السياسة الحديثة الكاملة "، والتي تعني أن فوكوياما يؤكد وجود عنصر السياسة في المجتمعات ما قبل البشرية، حيث أن جملة ".. من العصر السابق على ظهور البشر.."[92]، تعني أنه يوضح وجود تنظيم سياسي" ذي شكل بدائي" موجود في الحيوان الأدنى من الإنسان، وعلى اعتبار أن فوكوياما متأثرٌ بالدارونية والعلم الذي يعنى بمسألة "التطور البشري من خلال خلية واحدة ومن بعدها ليصل الإنسان إلى حالته التطورية الراهنة"، فإن الحيوانات الأدنى تطوراً بالمفهوم البيولوجي من الإنسان تعرف تنظيماً سلطوياً يمكن أن نطلق عليه "سياسة"، تواجد هذا النظام السياسي" الدوني"، لانتمائه إلى عالم ما قبل " ظهور البشر"، ومن ثم تطور البشر من فصيلة الثدييات، فحمل البشر معهم هذا النظام وتطور بتطورهم.

---

[90] (1) " أ "تحول. "ب " نمو. "ج" تقدم. " د" تطور، (2) ثمرة (تطور ما) (3) "أ " نشوء. "ب " النشوء (اح). "ج" نظرية النشوء (أح)، (5) التجذير: استخراج الجذور.
المرجع: **المورد قاموس**. (2005م). ص: 325.

*- (1)" أ" سلسلة من التغيرات المتصلة باتجاه معين. "ب " عملية تغير مستمر من ظروف الأدنى أو الأبسط أو الأسوأ إلى الأعلى أو الأعقد أو إلى حال أفضل، (2) أي حركة مصممة لتؤثر في ترتيب جديد بالانتقال من وضعية إلى أخرى، (3) تطور، (4) تجذير في الرياضيات، المرجع: **Webester's Third New International Dictionary of English Language Unbridged**, Marriam – Webester INC, publishers, Springfield, Massachusetts, USA, 1993, p. 987

*- ودخلت كلمة **Evolution** (النشوء والارتقاء) واحتلت مكانها في اللغة عام 1647 واستخدمت في بدايات القرن التاسع عشر من قبل تشارلز ليل لوصف التغيرات البيولوجية، وفي أواخر القرن التاسع عشر استخدمها هربرت سبنسر لوصف التغيرات في المجتمع الإنساني، **المرجع:** **Encyclopedia of Evolution**, editor in chief Mark Pagel, Oxford, University Press, 2002, Vol I, p. 330.

[91]- Jerry A. Coyne, **Why Evolution Is True**? Penguin Group. New York, 2009, p xvi.

[92]- فوكوياما. (2016م). ج: 2. ص: 573.

وما يؤكد اعتماد فوكوياما على نظرية النشوء والارتقاء استخدامه مصطلحات داروينية في نظريته، كما في (آليات ارتقاء النظام ..... شروط التطور بمرور الزمن). بالإضافة إلى أن مفهوم حدوث "طفرة" بالمفهوم الداروينى أصبح الحديث عنه حالياً بمفهوم " الطفرة الجينية" المولدة لجنس جديد من جنس متواجد، فقد استخدمها فوكوياما بعالم السياسة ليشير إلى حدوث طفرة" جينية في عالم السياسة، ولدّت نمطًا مغايرًا في بنيته عن بنية عالم السياسة السابق له. وبهذا تكون "الطفرة" بسبب قدرتها على البقاء، بمعنى " البقاء للأقوى" بالمفهوم الداروينى، أدت إلى انقراض البنية السابقة لها، وهذا ما يمكن ملاحظته في قوله " اللحظة التي انبثقت فيها السياسة الحديثة الكاملة". فالمولود الناجم عن هذه "الطفرة" يملك قدرة البقاء على قيد الحياة لأنه " كامل"، بمعنى يستوفي كافة شروط الدارونية ليبقى على قيد الحياة، ومن ثم يستكمل الفقرة ليقول" من تلك النقطة، ظهر عدد من الكيانات السياسية التي جمعت الفئات المهمة الثلاث للمؤسسات السياسية: الدولة، وحكم القانون، والحكومة الخاضعة للمحاسبة" بهذا فإن شروط بقاء المولود الحديث الناجم عن طفرة حياً تكمن في النقاط السابقة، وفي حيال تعرض أحدها لخلل ما فلن يملك قدرة البقاء على قيد الحياة وحينها يخسر رهانه على " البقاء للأفضل".

وللتأكيد على اهتمام فوكوياما بداروين فقد استخدم عبارة "الأسس البيولوجية للسياسة، آليات النظام السياسي..... "[93]، مما يشير إلى أنه انطلق في قراءته السياسية من فكرة أن الأسس السياسية تتشابه أو تتقاطع مع الأسس البيولوجية فحاول إنشاء حلقة وصل ما بين الطرفين ليثبت ما يريد قوله على المستوى السياسي، ومسألة الثبات هنا تدعمها البيولوجيا بكونها علمًا وضعيًّا " مثلها مثل الكيمياء والفيزياء والرياضيات...." تخضع لقوانين مثبتة بالمنهج العلمي بينما السياسة يمكن تصنيفها ضمن العلوم الإنسانية " علم الاجتماع... السياسة... الفلسفة..."، فهي لا تخضع لقوانين كقوانين العلوم الوضعية، وليثبت فوكوياما أقواله السياسية بقوانين وضعية ربط بين العلم الوضعي والعلم الإنساني.

وعند الحديث عن كيفية نقل فوكوياما من الدارونية إلى السياسية، نصل إلى فكرة مفادها: أنه وفقاً لِـ داروين كل ما نراه من حولنا نشأ وفقاً لقوانين لو أخذت بأوسع المعاني ستكون: النمو مع التكاثر والتغيير بالفعل المباشر

---

[93]- المرجع السابق. ص: 574

وغير المباشر للظروف الخارجية للحياة ولظاهرة الاستعمال وعدم الاستعمال..." [94]، ضمن هذا المنظور ذهب فوكوياما للحديث عن نشوء النظم السياسية وتطورها من خلال إخضاعها إلى القوانين البيولوجية عينها، على الرغم أن داروين كان يتحدث عن النظام البيولوجي (البيئي)، بأنه قد نشأ عن "عدد قليل من الصور، أو في صورة واحدة" [95]، وانطلق فوكوياما من هذه الفكرة ليقول إن النظم السياسية المتنوعة التي نراها حالياً هي بدورها قد نشأت بشكل أحادي من نظام سياسي واحد ومن ثم تطور هذا النظام ليأخذ أشكالًا متعددة مات بعضها وما زال بعضها قائماً مفسراً أسباب الوفاة أو البقاء لهذه الأنظمة إلى قانون النشوء والارتقاء.

كما يتوافق فكر فوكوياما مع داروين في مسألة التطور ويعود هذا إلى الشروط الموضوعة للتطور، لأنه من أجل حدوث (طفرة) تؤدي إلى نشوء جنس جديد كما حدث في الجنس البشري، لا بد من توافر شروط حدوث (الطفرة)، فعلى الرغم من وجود الجنس البشري بصيغته الراهنة المسمى (الجنس العاقل) (Homo Sapiens)، فالجنس البشري مرَّ بأكثر من (طفرة)، أي أكثر من جنس بشري وهذا ما أكدته العلوم الحديثة، ومن هذه الأجناس "الإنسان المنتصب" (Homo Erctus)، وهو أول جنس بشري تطورت منه بقية الأجناس البشرية، وهناك نظرية تقول بأنه تواجد أجناس أخرى عندما هاجر (الإنسان المنتصب) (homoerctus) إلى أفريقيا والتقى بها في بقية بقاع الأرض وتزوج معها، وأخرها ما يسمى النياندرتال" (Neanderthal).

وتفيد الأبحاث الحديثة أن " الإنسان العاقل" يحمل ما يقرب 7% من جينات النياندرتال، ما يؤكد مسألة التزاوج مع هذا الجنس البشري المنقرض[96]، وقد يكون هذا ما دفع فوكوياما إلى القول بأن "السياسة" وجدت... من العصر السابق على ظهور البشر..."، أي إن التنظيم السياسي وُجِد عبر مراحل تطورية لا تقتصر على مرحلة وجود الإنسان فقط، بمعنى (Development) لا (Evolutionary)، ليصل إلى بدايات تشكيل الحضارات السابقة التي مرت بكل صيغتها السياسية بمراحل تطورية وصلها مع الثورتين الفرنسية والأمريكية إلى مرحلة حدوث "طفرة"،

---

[94] داروين، ت. (2017). ص: 693.
[95] المرجع السابق. ص: 694.
[96] Hararri. (2014). pp. 10

بالمعنى الداروينى، لتولد مرحلة تطورية بمعنى (Evolutionary) لتشكل الدولة بالمفهوم الحديث القائمة على الأسس الثلاثة التي ذكرها فوكوياما.

وبالتالي يعتبر أن البشر لم يصلوا إلى هذه المرحلة التطورية بالمعنى الداروينى بين ليلة وضحاها، فهم في البدء لم يكونوا أحراراً بشكل كامل لتشكيل سلوكهم الاجتماعي لأنهم يتقاسمون طبيعية بيولوجية مشتركية، أي إنهم محكومون بقوانين بيولوجية مشتركة، وهنا أدخل فوكوياما القوانين الطبيعية وتحديداً البيولوجية في مفهومي السلوك الاجتماعي والحرية. وجعلهما خاضعين لقوانين بيولوجية داروينية، إلا أنه أثبت العنصرية الغربية عندما استثنى النوع الأوربي من هذا القانون الطبيعي وإدخاله طفرة لدعم الاستثناء والشعور " الغربي" في مسألة التطور حيث يقول باعتبار حقيقة أن البشر المعاصرين –خارج إفريقيا– ينحدرون من نسل مجموعة صغيرة نسبياً من الأفراد الذين وجدوا على الأرض قبل نحو خمسين ألف سنة"[97].

ومن ناحية أُخرى فقد أضاف فوكوياما إلى الداروينية ما تواصلت إليه العلوم الحديثة حول أصل جنس البشر وتطورهم ليفصل ما بين " الإنسان المنتصب" الذي تواجد في أفريقيا باسم " الإنسان الإفريقي" (homo africano)، وما بين الأجناس الأخرى التي توجد خارج إفريقيا، ليشير إلى أن الجنس البشري الموجود في أوروبا –النياندرتال– كان متطوراً أكثر من "الإنسان الإفريقي" وعندما هاجر إليه " الإنسان المنتصب" وتزاوج معه انتقلت إليه الجينات وضمناً الأفكار، فأصبح أكثر تطوراً من بقية الأجناس البشرية، بشكل أدى في عملياته التراكمية الى حدوث "طفرة" تبلورت في الثورتين الفرنسية والأمريكية، بالتالي يؤكد نظرية التفوق العرقي، بطريقة غير مباشرة.

وبهذا اختلفت السلوكيات الاجتماعية لدى البشر بين أفريقيا وخارجها مع أن هذا لا يتوافق مع الداروينية لأنها وضعت القوانين والشروط لمسألة الطفرة وفوكوياما أخذها –أي الطفرة– بما يتوافق مع أهواءه السياسية ليثبت أن التطور مقصور على "نوع " واحد من البشرية وهم خارج إفريقيا بينما من هم في داخلها لم تطالهم الطفرة التطورية بعد، كما أخضع السياسة البشرية في أنماطها السلوكية لمسألة "الوراثة" وتمثل الوراثة الداروينية أحد العناصر الأساسية لاستمرار النوع الجديد فهي عملياً تناقل جيني بعد حدوث طفرة الطفرة عبر الأجيال ما ساعد على

[97] فوكوياما. ج1. مرجع سابق. ص: 575

استمراريته، وبهذا تكون، الأنماط السلوكية والثقافات عند فوكوياما تمثل الجين الذي حدثت به الطفرة لتصبح متوارثة مع النوع البشري خارج إفريقيا فهو القائل " إن السياسة البشرية خاضعة لأنماط سلوكية معينة ومتكررة عبر الزمن والثقافات.[98]

يمثل علم الأحياء الإطار العام للإنسانية ككل، فوكوياما لا يحاول اختزال علم السياسة إلى علم الأحياء وإنما يقارب بين الإطار العام لعلم الأحياء وتطور النظم السياسية، محاولاً وضع اللبنات الأساسية للاجتماع السياسي التي من الممكن تفسيرها استناداً إلى علم الأحياء، وانطلاقاً من قاعدة التوريث (الجيني) الحامل للطفرة اقترح فوكوياما عملية توصيفه لهذه الطبيعة المشتركة بما يتجاوز فرضيات العقد الاجتماعي وقد قام بوضع الركائز البيولوجية لتطور السياسة استناداً إلى معطيات علم الاجتماع وعلم الأناسة اعتماداً على المقترحات والافتراضات الآتية:

1. "لم يوجد البشر قط في حالة سابقة على التعاون الاجتماعي": إذ يرى فوكوياما أن حالة التعاون الاجتماعي سابقة لوجود البشر، تعبر عنها الفصيلة التي ينحدر منها الإنسان وهي الثدييات التي ينشأ فيما بينها نوع من التعاون والعاطفة والتنظيم[99].
2. يقوم المقترح الثاني على أن نزعة البشر الطبيعية أسست للتواصل الاجتماعي على مبدأين: "الاصطفاء القرابي والإيثار المتبادل". حيث إن الاصطفاء "الجنسي" عند الإنسان قائم على أساس اختيار الشريك " الأفضل" بغية توريث الجيل الجديد أفضل الجينات التي حدثت بها الطفرة والاصطفاء، فضلاً عن بناء علاقات بين البشر من خلال الإيثار المتبادل[100].
3. يوجد في البشر نزعة فطرية لإيجاد الأعراف أو القواعد واتباعها: أي إن الأفراد يعملون على إبرام العقود الاجتماعية فيما بينهم لإيجاد حياة اجتماعية مشتركة تحقق مصالحهم المشتركة.

---

[98]- المرجع السابق. ص: 575
[99]- المرجع السابق. ص: 575.
[100] المرجع السابق: 576.

4. البشر بطبعهم لا يكتفون بالاعتراف بالرغبة في الموارد المادية فحسب بل في الاعتراف أيضاً أي الإقرار بكرامة الإنسان أو بقيمته (المكانة)[101].

ومما سبق، تبين لنا أن فوكوياما قد عمل على توظيف النظرية الدارونية وما توصلت إليه بعض العلوم الإنسانية الحديثة في إطار أحداث قطع أبستمولوجي أو "ثورة في البراديغم" بالمعنى الذي طوره "توماس كوهن" في كتابه "بنية الثورات العلمية"، حيث أن التغير الحاصل في البراديغم العلمي يؤدي إلى تغير في الحقل العلمي كاملاً وصولاً إلى القطيعة الأبستمولوجية. بالتالي حاول "فوكوياما" مستنداً إلى الدارونية إحداث قطيعة بالمعنى الأبستمولوجي في مجال السياسة والتمهيد لبناء براديغم جديد في هذا الحقل المعرفي لا سيما فيما تعلق بمفهوم الدولة.

إن الاعتماد على شكل من أشكال الدارونية لا يعني كما أسلفنا اختزال السياسية إلى البيولوجيا لأن فوكوياما لا يغفل أن النظم السياسية لم تتبع نفس النمط العام من التنظيم على مدى التاريخ، حيث إن أشكال التنظيم السياسي تختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعامل القوة الموجود فيه سواءً كانت على الصعيد العسكري أو الاقتصادي أو غير ذلك، فضلاً عن إدراك فوكوياما أن التشابه المذكور بين المجالين لا يلغي برأيه التمايز والاختلاف بين المجالين الارتقاء السياسي على نظريه البيولوجي الذي حدده وفق ما يلي[102]:

- تتمثل وحدات الانتخاب (الاصطفاء) في الارتقاء السياسي بالقواعد والأنظمة وتجسيدها من المؤسسات، عوضاً عن المورثات في الارتقاء البيولوجي.
- يمكن للتنوع في مؤسسات المجتمعات البشرية أن يكون مخططاً ومعتمداً، لا عشوائياً.
- يتمثل وجه الاختلاف الثالث بين التطور السياسي والارتقاء البيولوجي في أن تنتقل المؤسسات في التطور السياسي ثقافياً وليس وراثياً كما في المورثات في الارتقاء البيولوجي، وهي مثلت نقيصة وميزة في آن واحد عند فوكوياما ينطوي على قابلية النظام السياسي للتكيف.

---

[101] المرجع السابق. ص: 576 .
[102] المرجع السابق. ص: 584-588.

وفقاً لهذا الفهم والتوظيف للتشابه والافتراق بين المجالين واستناداً إلى المرتكزات البيولوجية وتحديدها بدقة وعلى أساس هذا المنطلق البيولوجي من فهم الطبيعة السياسية وأشكال تطورها والذي يمثل المطلب الأول في هذا المبحث يوجه فوكوياما انتقاداته الجذرية لنظريات العقد الاجتماعي ورواده ويقترح بديلاً سنناقشه في مطلب بحثنا الثاني.

2- نقد الأطروحة الحداثوية.

استناداً إلى تلك المقاربة التي تكلمنا عنها في الفقرة السابقة واعتماداً على المعلومات المتوفرة أو الدلالات والتي خلصت الى إعادة مركزة نظرية التطور السياسي وفق الإطار العام لنظرية النشوء والارتقاء البيولوجي للإنسان، نتطرق في هذا المطلب إلى المسار الفكري والفلسفي عند فوكوياما، وتوضيحه لأهم المفاهيم التي ناقشها في نظريات العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر انطلاقاً من مفهوم أو شكل الدولة الأولي، وفكرة الاجتماع السياسي، ذلك وفق نمط موضوعي ممكن. وبشكل أدق باستناده إلى فرضية رئيسية مفادها أن البشر قد جاؤوا نتيجة لحاجة أو ضرورة طبيعية لهذه الفروقات.

يوجه فوكوياما انتقاداته لأطروحة الحالة الطبيعية التي شكلت الأفق الفلسفي للحداثة السياسية عند هوبز ولوك وروسو[103]، الذين رأوا أن البشر في حالة الفطرة أفراد معزولون يعتبرون المجتمع حالة غير طبيعية[104] في المقام الأول. وأطلق فوكوياما على هذه الأطروحة "مغالطة هوبز"[105]، ووقد رأى أن قول أرسطو بأن البشر كائنات سياسية بالفطرة أكثر صوابًا في الواقع من تنظير هؤلاء الفلاسفة الليبراليين في بدايات العصر الحديث[106]، أكثر صحّةً من "فكرة أنهم وجدوا أن نموذج الاختيار العقلاني للعمل الجمعي، الذي يعتقد الأفراد فيه أن نتيجة للتفكير والحسابات سيكونون أفضل حالاً عند التعاون فيما بينهم، وسيقلل من درجة التعاون الاجتماعي الذي وجد في المجتمعات البشرية، ويسيء فهم الدوافع الكامنة خلفه[107].

---

[103] أنظر إلى الفصل الأول، عرضنا للعقد الاجتماعي.
[104] فوكوياما. ج:1. مرجع سابق. ص: 57.
[105] تعني أن البشر كانوا فردانيين أصلاً وأنهم دخلوا المجتمع في مرحلة لاحقة من تطورهم، نتيجة حسابات عقلانية حصراً.
[106] فوكوياما. ج:1. مرجع سابق ص58.
[107] فوكوياما ج:1. مرجع سابق. ص576.

مقابل هذه الأطروحة واستناداً إلى معلومات من علم الأحياء وعلم الأناسة المعاصرين دافع فوكوياما عن أطروحة جديدة تخص حالة الفطرة التي هي "عكس المفهوم الفرداني تماماً" يمكن لنا عرض مضمون هذه الأطروحة البديلة عن الاطروحة التعاقدية من خلال ثلاث نقاط:

في النقطة الأولى يرى فوكوياما موافقاً رأي أرسطو في الطبيعة الاجتماعية للإنسان: " إن الطبيعة البشرية من شأنها أن توفر سبلاً منظمة إلى الاجتماعية، تكسب السياسة الإنسانية طابعها المميز، وتتضمن هذه السبل:

- الكفاءة الكلية واصطفاء القربى والإيثار المتبادل كصيغ أولية صحيحة للاجتماعية، وتتجسد في انجذاب البشر للتعامل مع الأقارب والأصدقاء الذين يتبادلون معهم المنفعة.
- قدرة البشر على التنظير والتجريد، والتي تنمي من عقلية السببية مع نزعة غيبية أو متسامية، تشكل مصدراً حيوياً للتماسك الاجتماعي.
- ميل الإنسان لاتباع القواعد والأعراف، وهو شعور متأصل في المشاعر والعواطف أكثر من العقل.
- رغبة البشر بتحقيق الاعتراف البيني، سواء بقيمتهم الذاتية أو قيمة آلهتهم وقوانينهم وعاداتهم وطرائق حياتهم." [108]

ضمن هذه الاطروحة وبخلاف نظرية روسو عن العنف المكتسب، ويقول بخصوص النقطة الثانية فوكوياما: " ليست النزعة إلى العنف سلوكاً مكسوباً لم يظهر إلا في مرحلة معينة من التاريخ البشري، في الوقت ذاته، وجدت المؤسسات الاجتماعية على الدوام للسيطرة على العنف وتوجيهه، وفي الحقيقة فإن أهم وظائف المؤسسات السياسية هي بالضبط السيطرة والتحكم والتجمع على المستوى الذي يظهر فيه العنف"[109]. أما النقطة الثالثة فقد ارتبطت بالمزايدة على حقوق الإنسان التي تحدث عنها جون لوك، ليؤكد فوكوياما فيها أن جزءاً كبيراً من سياسة البشر يتركز على الكفاح من أجل الاعتراف، ومن المبالغة بالتبسيط المخل اعتباره مجرد نوعاً آخر من المنفعة[110].

تنتمي النظريات التعاقدية إلى الفلسفة القانونية السياسية الحديثة وهي تتفق مع فكرة أساسية تقول: إن ولادة الدولة لم تكن أمرا عارضاً في التاريخ، بل هي نتاج إرادة بشرية وثمرة خيار عقلاني لأفراد وقدرتهم على عقد اتفاق

---

[108] المرجع نفسه. ص: 76.
[109] المرجع نفسه. ص: 578.
[110] المرجع نفسه. ص: 579.

بشري، إلا أن الغايات الدقيقة "للعقد الاجتماعي" الذي لم يكتب، رسمياً، في صك قانوني حقيقي تتباعد بحسب المنظرين الرئيسين الذين حمّلوا مفاهيم مختلفة لطبيعية الدولة[111]، وفي جميع الأحوال انتقد كل من هيغل و فوكوياما هذا الأمر حيث اعتبرا أن المجتمع المدني الذي يمكن أن يتشكل من العقد الاجتماعي هو النواة الأولى لتشكل الدولة والتي تعمق فيما بعد فوكوياما بتحديدها من خلال تركيزه على النظام السياسي فيها وبناه على ثلاثة أعمدة رئيسية هي: الدولة وحكم القانون والمحاسبة، ويبدو أن فوكوياما اهتم بإرادة الدولة أكثر من اهتمامه بالحريات، فالديمقراطية والليبرالية لا تعني الحرية الفردية فقط التي قد تسمح لمجموعات المصالح بفرض رأيها، ولكنها تعني فرض إرادة القانون لتحقيق مصالح الناس في رأيه.

3- مكونات النظام السياسي عند فوكوياما.

بعد نقد النظرية التعاقدية التي شكلت الأساس الفلسفي للحداثة السياسية المعاصرة، يعيد فوكوياما تناول مفهوم الدولة استناداً إلى أطروحته الجديدة، في طبيعة الحالة الاجتماعية ودورها في تشكيل مفهوم الدولة، ليفصل في أبعاد مفهوم الدولة اليوم على أرض الواقع، ضمن مكونات النظام السياسي القائم من وجهة نظره على الدولة ومؤسساتها، وحكم القانون، والمسائلة القانونية. سنحاول في هذه الفقرة الوقوف عند هذه المكونات الثلاثة لتعميق فهم فوكوياما لطبيعة الدولة ومقوماتها في الحقبة المعاصرة.

يعرف النظام السياسي[112] على أنه السلطة التي تدير الشؤون العامة للبلاد، وتضطلع بممارسة السيادة ضمن حدود الدولة الإقليمية، وذلك بهدف تحقيق النفع العام والمصلحة للمواطنين. وقد حدد فوكوياما مكونات أو عناصر النظام السياسي في ثلاثة مكونات هي الدولة وحكم القانون والمحاسبة، كونه يرى أن النظام السياسي النموذجي أو الأمثل هو النموذج القادر على تحقيق التوازن بين هذه المكونات واستقرارها[113]. وكانت نقطة التحول الأولى في فكر فوكوياما بهذا الخصوص التخلي عن اعتقاده بنموذجية التجربة الأمريكية تحت ضغط التراجعات والانتكاسات التي لاحظها ضمن هذا النموذج، لينتقل إلى التفكير في نموذج افتراضي تمثل بما أسماه "بلوغ الدنمارك". يشرح فوكوياما متطلبات هذا النموذج الافتراضي من خلال تفصيل القول بمكونات النظام السياسي سالف

---

[111]- حمدي. مرجع سابق. ص: 36

[112] **الحياري. (2018/11/14). على الرابط التالي:** https://mawdoo3.com/

[113] فوكوياما. ج: 1. مرجع سابق. ص: 38

الذكر بما يتلاءم مع الأسس البيولوجية التي طورها في القسم الأول لكتابه والتي على أساسها وجه انتقادات جوهرية للنظرية التعاقدية وأعلامها تمهيداً إلى صياغة فهم البديل بهذا الخصوص. سنحاول في الفقرات الآتية الوقوف على أهم الميزات في هذا الفهم البديل لا سيما ما تعلق منها بالتحولات التي طرأت على فهم للدولة وأشكال نشوئها وتطوراتها وأنواعها.

أ_ الدولة ومؤسساتها[114]:

في حديث فوكوياما عن المؤسسة الأولى للنظام السياسي وهي الدولة، يعرض بعض الأنماط التاريخية عبر العصور، فيبدي إعجابه بالدولة الصينية المبكرة، التي ضمت العديد من عناصر الدولة الحديثة، على اعتبار أنها نموذجٌ متطورٌ من مؤسسات الحكم التي ظهرت قبل اندلاع الثورة الفرنسية. كما تطرق فوكوياما إلى الهند التي انحرف مسارها نتيجة للقوة الدينية الحاكمة في البلاد، وتعاظم روح القرابة والقبائلية بين الطبقات الحاكمة. وفيما يخص الدولة الإسلامية فقد تبلور بناؤها بفعل تطوير نظام الرّق العسكري، على حساب السيطرة القبلية. ويظهر فوكوياما إعجابه بنموذج الدولة الأوروبية التي أخذت مساراً مختلفاً، في سمو روح الفردية على حساب روح القرابة، ذلك بفضل الكنيسة الكاثوليكية التي أضعفت بقوانينها من دون أن تدري سطوة القبيلة[115].

وينطلق فوكوياما بفرضية مفادها أنّ "الدولة الرشيدة هي الدولة التي توازن بين قدرتها على الفعالية في الإنجاز وبين قدرتها على كبح جماح جهازها البيروقراطي المتضخم الذي إن ترك دون مراقبة صار جهازاً مستبداً طاغياً. فالدولة الرشيدة هي تلك الدولة التي تمتلك فعالية ناجزة وبيروقراطية متمكنة ذات مهارات تقنية عالية؛ تيسر على المواطنين تحقيق مصالحهم، دون التحيز إلى فئة دون فئة. والدولة الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في السيطرة على النخب، وفي توفير الخدمات والمنتجات والمرافق العامة، وفي التدخل بقدر محدود في عملية إعادة التوزيع. ومن ثم، فإن تقييم

---

[114] تعتبر المؤسسات وعلى وجه الخصوص المؤسسات العامة: منظمات أو مشروعات أو مرافق تتمتع بالشخصية القانونية المعنوية والاستقلال المالي والإداري مع ارتباطها بالسلطات الإدارية المركزية المختصة بعلاقة التبعية والرقابة الوصائية، وهي الصورة والنوع الثاني من أنواع اللامركزية الإدارية، حيث تشكل فكرة المؤسسات العامة اللامركزية الإدارية المرفقية أو المصلحية أو المادية والفنية
والمؤسسات هي هيئات تأخذ بها جميع دول العالم سواء كانت غربية أو شرقية مهما كانت متقدمة اقتصادياً أو سائرة في طريق النمو، فهي ظاهرة إدارية أساسية لا غنى عنها لتنظيم الدولة على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي. وهي عبارة عن مرافق عامة تتمتع بالشخصية المعنوية العامة والاستقلال المالي والإداري، وتتخصص في القيام بأعمال وتحقيق أهداف محددة ذات طبيعة علمية ثقافية.
أنظر إلى **المرجع:** عوابدي. (2008). ص: 307
والمرجع: كمال. (2012/2011). ص: 14.

[115] إسميك. (2021/2/4). على الرابط التالي: https://strategiecs.com/ar/analyses تاريخ الاطلاع 2323/10/5.

ممارسة الدولة يأتي بناء على مدى ممارستها لتلك الأدوار. فإن لم تقم بها أضحت دولة غير فاعلة وغير حاكمة، بل أضحت دولةً تضر بمصالح الناس لدرجةٍ تجعلهم يتمنون ويحلمون بقدوم الديكتاتور الذي ينجز لهم مصالحهم"[116].

واعتمد فوكوياما نتيجة لاهتمامه بالمؤسسات كأحد أهم مكونات النظام السياسي بشكل كبير على "صامويل هنتنغتون" في تعريفه للمؤسسة، والذي عرّفها بأنها: "العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً، وإن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن تعريفه بتكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته". ووفقاً لذلك فقد عرّفها فوكوياما بأنها: "أنماط مستقرة وقيّمة ومتكررة من السلوك"، وأكد أن الاهتمام بفهم طبيعة وأصول هذه المؤسسات والظروف التي تطورت ضمنها، وحيثيات نشأتها، هو ما يُسهم في التعرف على الفروق بين الدول، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات أو عدم وجودها أو غياب بعضها هو الذي يميز بين الدول، ولكن وجودها جميعاً معا على نحو متوازن هو ما يكون الدولة الديمقراطية الليبرالية. وهذا الشكل من النظام السياسي هو آخر ما أنتجه التطور السياسي عبر التاريخ. وقد وصلت إليه بعض الدول واتخذت مسارات مختلفة لذلك، وبرأيه أن الدنمارك هي النموذج الواضح الذي أراده فوكوياما، الأمر الذي جعله يعتمد على مصطلح "بلوغ الدنمارك" والتي من وجهة نظره تُشكل نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية[117].

وفيما يتعلق بتطور الدول فقد وجد فوكوياما بأن المجتمعات جميعها مرّت بالمراحل التطورية الخاصة بالدولة، إلا أن الاختلاف بينها كان بعملية الارتقاء وطريقتها، وطبيعة الاعتماد على العوامل المختلفة المحيطة بالمجتمعات للوصول لهذا الارتقاء، فهو يرى بأن كافة المجتمعات مرت بالمرحلة الأولى، وهي القبائل ولكن لم تستطع كافة هذه المجتمعات أن تتجاوز هذه المرحلة، والمجتمعات التي استطاعت أن تتجاوز هذه المرحلة لم تستطع أن تتجاوزها بكافة مفرزاتها، أما بعد هذه المرحلة فقد ظهرت مرحلة تطور المجتمع إلى المشيخة والدولة، وهذا التطور حمل في طياته تغيرات واضحة، فقد كانت التنظيمات تعتمد على الشخصية والقرابة إلا أن هذه التطور جعلها لا تعتمد على

---

[116] فهمي. (2018/4/2). على الرابط التالي: http://www.khotwacenter.com/ تاريخ الاطلاع 2023/10/5.
[117]- صالح. (2019). ص: 142.

العلاقات الشخصية أو القرابة، وهذه اللحظة عبّر عنها فوكوياما بأنها "اللحظة الحاسمة تاريخياً وبنيوياً في مسيرة مجتمع ما" وهذه المرحلة تؤدي إلى التطور السياسي الحقيقي[118].

ويرى فوكوياما أيضاً بأنّ الدولة عبارة عن تنظيم تراتبي ممركز يحتكر القوة الشرعية على منطقة معينة". ولا تبزغ الدولة كاملة، بل تمر، هي بفترة نمو ونضج، ولم تشهد الحضارات القديمة بزوغ دولة، بالمعنى الفيبري الحديث، إلا في الصين القديمة؛ حيث كانت الحرب وليس أي عامل آخر، السبب في قيام الدولة، فالحرب تقتضي تنظيماً بيروقراطياً ومؤسسات وابتكارات تقنية فبنت الدولة الصينية، ولقد تفوق الصينيون في إقامة الدولة في مرحلة مبكرة من تاريخهم وكانوا أول من صمّم نظاماً إدارياً تميز بالعقلانية، وتنظم وظيفياً اعتمد على معايير لا شخصية للتوظيف والترقية"، وقد أكد فوكوياما أن: "من يراقب الأسروية الصينية من المنظور التاريخي يتضح له أنها حققت قدراً كبيراً من العقلانية الاقتصادية". أما الدولة في أوروبا الغربية فكان لها مسار آخر. فقد جاء بناء دولة مركزية قوية في أوروبا متأخراً عن نظيرتها في الصين. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى قوة الإقطاع، وقوة التجارة واكتفائهم الذاتي ونمو المدن المستقلة التي كانت لها جيوشها الخاصة. ولكن كان هذا التأخر في المنظور التاريخي الطويل مفيداً لمسيرة أوروبا الغربية لاحقاً، فلقد "شكل تأخر مشروع بناء الدولة الأوروبية ذاته مصدراً للحرية السياسية التي سيتمتع بها الأوروبيون لاحقاً، والتي تنبأ فيما بعد فوكوياما بالانتصار النهائي للديمقراطية الغربية ورأسمالية السوق[119].

وفيما الدولة في أميركا اللاتينية فهي تعاني من تشوهات في بناء الدولة بسبب الاستعمار الإسباني والبرتغالي، الذي أعلى في هذه القارة إنتاجاً ببنيته الطبقية الصراعية، فضلاً عن التصدعات الإثنية والعرقية فورثت عشية استقلالها دولة مبتلات بجميع أشكال الاستبداد والضعف والفساد. ومن المفارقات، أن فوكوياما يرى غياب الحروب بين دول أميركا اللاتينية (وليس غياب الحروب الأهلية) سبباً في عدم ظهور دولة قوية. وتعد الدولة في أفريقيا حالة خاصة، فبسبب حلول الاستعمار فيها متأخراً وبسبب تحطيم الاستعمار المؤسسات الأفريقية التقليدية، وعدم تعويضها بمؤسسات جديدة، فضلاً عن أن أفريقيا (جنوب الصحراء) لم تشهد قيام دولة قبل الاستعمار، كل ذلك أدى إلى ضعف مزمن في بناء الدولة وفساد مطبق وكل شيء يدور حول مصالح الرئيس وزبانيته. أما الدولة

---

[118] المرجع السابق. ص: 142_143.
[119] المرجع السابق. ص: 143.

في جنوب شرق آسيا ففيها تقاليد دولة قوية موجودة قبل أي احتكاك لها بالغرب. وكانت الدولة هناك قوية، بل أقوى من القانون واستطاعت، ولا سيما اليابان مواجهة الاستعمار، وحتى عندما أخذت بعض قوانينها من الغرب، فكان ذلك على وفق مصلحتها الخاصة. الحرب، أيضًا، أسهمت في بناء الدولة اليابانية، بما وفرته من تنظيم بيروقراطي قوي، وعناية بتطوير مجالات البحث العلمي، ومركزة السلطة[120].

ما الجديد الذي طوره فوكوياما بخصوص تصوره عن مفهوم الدولة ضمن هذه المقاربة القائمة على المقارنة بين أشكال التحول ضمن المجتمعات المختلفة من مرحلة ما قبل الدولة إلى مرحلة تكون الدولة؟

الجديد في فكر فوكوياما بخصوص نشوء مفهوم الدولة هو تخليه عن الاعتماد على النموذج القائم في صيغته المعاصرة كمعيار نقيس عليه فكرتنا عن آلية تشكل واحدة ووحيدة لفكرة الدولة لصالح طرح نماذج متعددة حققت فيها المجتمعات انتقالها من حالة الزمر والقبائل الخاضعة للسلطة الشخصية إلى حالة الدولة غير الشخصية عملاً بالمبدأ والركيزة التي كان قد طورها سابقاً عن أن أشكال النمو والارتقاء تتغير بين المجتمعات بتغير طرق تكيفها مع الظروف الداخلية والخارجية والعوامل الاجتماعية والثقافية والبيئة الخاضعة لها. من خلال طرق التكيف تلك والقدرة على التلاؤم مع الظروف والعوامل القائمة نتج لدى فوكوياما أشكالاً متباينة لطبيعة الانتقال إلى مرحلة الدولة وسينتج أيضاً أشكالاً متباينة ومتعددة في درجة استقرار وتوازن أشكال الدول ومؤسساتها. ووفق هذه المقاربة المقارنة سيتعامل فوكوياما مع باقي المكونات الأساسية لأي نظام سياسي كما سنرى في الفقرتين الآتيتين.

[120] المرجع السابق. ص: 144.

ب_ حكم القانون[121].

يعرف فوكوياما القانون باعتباره القواعد النظرية المجردة للعدالة، ويعرض أشكال ظهوره وتطوره في بقاع مختلفة من العالم. وبرأي فوكوياما، فإن التطبيق الأفضل للقانون موجود في أوروبا، ذلك بفعل خروجها المبكر من النظام القبلي من جهة، وتراتبية الكنيسة الكاثوليكية وبيروقراطيتها التي عمدت إلى مأسسة قوانينها بالكامل من جهة أخرى. وفي الصين القديمة كان القانون نتاجَ ما يأمر به الإمبراطور ويقرره. أما فيما يخص العالم الإسلامي، فقد أدى تدخل المؤسسة الدينية في الحكومة إلى إضعاف سيطرة الدولة والدور الاجتماعي الذي كان يمارسه العلماء والقضاة. ويرى فوكوياما أن حكم القانون ليس ضرورياً للنمو الاقتصادي[122].

وحسب فوكوياما، يعد حكم القانون مكونًا منفصلًا عن النظام السياسي؛ إذ يضع الحدود المقيدة لسلطة الدولة، لذلك يعيش كل من بناء الدولة وحكم القانون حالة من التوتر المتبادل. الأمر الذي يمثل أخطر العيوب السياسية في البلدان، فالسلطة العسكرية إلى جانب السلطة الضريبية تنبثق بشكل طبيعي من غرائز الطمع الأساسية لدى البشر، وتثبيت مفهوم حكم القانون لدى كل النخب في الدول هو ما يجعل من ديمقراطية ما ديمقراطية أقرب إلى العدالة عن أماكن يمارس فيها النظام الديمقراطي بشكله الانتخابي، لكن مع وجود خلل كبير في تطبيق القانون مثل ديمقراطية أميركا اللاتينية، وديمقراطية روسيا الاتحادية مع تمتع بعض النخب بحصانة ضد القانون. وفي

---

[121] يعود أصل كلمة "قانون" إلى اللفظ اليوناني "kanun"، والذي يعني "العصا المستقيمة"، وكانت تستخدم للدلالة على الاستقامة والنظام. ومن ثم انتقلت الكلمة إلى اللغة الفارسية بنفس اللفظ "kanun"، والذي يعني "أصل الشيء وقياسه". وبعد ذلك، تم تعريب الكلمة لتأخذ أحد المعاني التالية: الأصل أو الاستقامة. وفي الاصطلاح، يشير مصطلح "القانون" إلى الأمر الكلي الذي ينطبق على جميع جزيئاته، والتي يتم تحديد أحكامها من خلاله. ويعرف القانون عمومًا بأنه المقياس لكل شيء والطريق الذي يتم اتباعه، حيث يعد مقياسًا لكل شيء ويحدد حدود السلوك المقبول والمرفوض في المجتمع. ويهدف القانون إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وتنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والجهات المختلفة. وبالتالي، يعد القانون أساسًا أساسيًا للحفاظ على النظام والاستقرار في المجتمعات المختلفة، وتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي فيها.
والقانون يُعرّف على أنه مجموعة من الأسس والقواعد التي تنظم المجتمع وتضع الإطار القانوني اللازم لتنظيم سلوك الأفراد وتحديد حقوقهم وواجباتهم. وبدون وجود قوانين وقواعد تحكم المجتمع، يصعب على الأفراد العيش بسلام ونجاح، فالقانون يضع القواعد التي تضمن العدل والمساواة بين الأفراد، ويضع العقوبات المناسبة للمخالفين لتلك القواعد والقوانين. وكما يتغير المجتمع ويتطور، تتغير القوانين والقواعد القانونية لتتوافق مع تلك التغيرات. وفي المجتمعات الديمقراطية، يتم وضع آليات لتعديل القوانين غير العادلة، لأن العدالة هي مبدأ أساسي في القانون. ويهدف القانون إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، وحماية حقوق وحريات الأفراد وتنظيم العلاقات بينهم. وبالتالي، فإن القانون هو الضامن لاستقرار وتنمية المجتمعات، ولا يمكن لأي مجتمع العيش بنجاح دون وجود نظام قانوني يحكمه ويضبط سلوك أفراده.

أنظر إلى **المرجع:** تعريف ومعنى قانون في معجم لمعاني الجامع- معجم عربي- عربي، على الرابط التالي: .www.almaany.com

[122] إسميك. مرجع سابق، https://strategiecs.com/ar/analyses

استعراضه لحكم القانون، يدرس فوكوياما حالة الهند والعالم الإسلامي وأوروبا في العصور الوسطى مع إلقاء نظرة على التجربة الصينية، وينتقل في كل فصل إلى عمليات مقارنة مستمرة ليستخلص ما يمكن أن يكون نظرية متوسطة المدى، تتجنب مزالق التجريد المفرط (وهو عيب الاقتصاديين)، والتخصيص المفرط (وهو مشكلة العديد من المؤرخين وعلماء الأناسة)[123].

ومن وجهة نظر فوكوياما فإن المؤسسة الثانية في تكوين النظام السياسي هي (حكم القانون)، وقد حاول فوكوياما في تعريفه لمفهوم (حكم القانون) أن يبدأ من التفكير الغربي في الظاهرة، فالقانون "هو جملة من القواعد النظرية المجردة للعدالة تجمع المجتمع معاً" هذا التعريف للقانون وجد أصدق تطبيق له في أوروبا فخروجها من التنظيم القبلي إلى الدولة لم يكن إلا لقدرة مؤسسي هذه الدولة على تطبيق القانون، ولعل تراتبية الكنيسة الكاثوليكية وبيروقراطيتها وخضوعها للقانون صارت جميعها نموذجًا لبناة الدولة العلمانية[124].

وكان للقانون في الصين قصة أخرى؛ إذ لم تعرف هذه الدولة سلطة دينية أعلى من الدولة؛ لذلك، "لم يكن للدين دور في تكوين القانون، بل كان القانون في الصين القديمة هو ما يأمر به الإمبراطور ويقرره وفي الصين الحديثة، والآن يضطلع الحزب الشيوعي بالسلطة والسيادة على الدستور"، وكان تنظيم الدولة والحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية لا يسير على وفق القانون في الصين، بل على وفق الإرادات وكان أحد أخطار غياب القانون تعرض حقوق الملكية للخطر. ومع ذلك، يتوصل فوكوياما إلى نتيجة مفادها أن حكم القانون لا يعد ضرورياً بالمعنى الدستوري للنمو الاقتصادي. فجمهورية الصين الشعبية اليوم لا تتبنى "القانون بالمعنى الدستوري ولا تتمتع الملكية بالأمان الكامل، لكن توجد حقوق ملكية كافية لدعم المعدلات الاستثنائية من النمو". أما في العالم الإسلامي، فبسبب عدم استقلالية المؤسسة الدينية عن الحكومة، لم تستطع أن تشكل تراتبية بيروقراطية مستقلة لذلك ضعفت سيطرتها على الدولة، أو ضعفت شوكتها في الحد من تغول الدولة. وكان ما حدث في القرن التاسع عشر، من إقدام العثمانيين على تبنّي المنظومة القانونية الغربية، مفصلاً تاريخياً مهماً في حدوث انقطاع جذري في تراث

---

[123] عبد العزيز. (2016). موقع فاير فورم الالكتروني، https://fairforum.org/review تاريخ الاطلاع 2023/10/6.

[124]- صالح. مرجع سابق. ص: 144.

حكم القانون الإسلامي. لذلك، ضعف الدور الاجتماعي الذي كان يمارسه العلماء طوال التراث الإسلامي، وصاروا موظفين كغيرهم من الموظفين الرسميين العلمانيين[125].

ج_ المحاسبة[126].

تعني المحاسبة أو المساءلة اعتقاد الحكام بأنهم مسؤولون أمام الشعب الذي يحكمونه، ويضعون مصالحه فوق مصلحتهم. وإن مؤسسات المحاسبة السياسية هي الركن الثالث في النظام السياسي حسب فوكوياما، وأن المحاسبة الرسمية عملية إجرائية: توافق الحكومة على إخضاع نفسها لآليات معينة تحد من سلطتها وقدرتها على فعل ما تشاء. وتتيح هذه الإجراءات –التي تنص عليها الدساتير عادة– للمواطنين في المجتمع استبدال الحكومة برمتها بسبب التجاوزات، أو عدم الكفاءة، أو سوء استخدام السلطة. ويتمثل اليوم الشكل المهيمن للمحاسبة الإجرائية في الانتخابات، ويفضل أن تكون متعددة الأحزاب مع حق شامل في الاقتراع للبالغين. لكن المحاسبة الإجرائية لا تقتصر على الانتخابات. في إنكلترا، قدمت المطالب المبكرة بحكومة تخضع للمحاسبة والمساءلة باسم القانون، الذي اعتقد المواطنون أن على الملك طاعته[127].

وكان أهم قانون هو القانون العام، الذي صاغ معظمه في تلك المرحلة قضاة غير منتخبين، إضافة إلى قوانين تشريعية أجازها برلمان منتخب على أساس حق الاقتراع المقيد. وهكذا، لم تكن الأشكال المبكرة من المحاسبة السياسية مسؤولة أمام الشعب ككل، بل أمام جملة تقليدية من القوانين التي عدت ممثلة لإجماع المجتمع، لهذا السبب أُستعمل تعبير (المحاسبة) بدلاً من (الديمقراطية) في هذا القسم من الكتاب[128].

---

[125]- صالح. مرجع سابق. ص: 144.

[126]يُمكن تعريف المحاسبة (بالإنجليزية: Accounting) مصدر للفعل حاسبَ، وتعني ضبط الحسابات وتدقيقها، كما يمكن شرح مفهوم المحاسبة بعملية تسجيل المعاملات والإجراءات المالية التي تقوم بها المنشأة التجارية، وتتضمن تلخيصاً وتحليلاً للبيانات المالية الناتجة عن المعاملات التجارية وإعداد التقارير الخاصة بها بطريقة تُمكّن الهيئات الرقابية، والتنظيمية، والدوائر الضريبية من الاطّلاع عليها بشكل دقيق وصحيح، وتُلخص البيانات المالية المستخدمة في المحاسبة جميع العمليات المالية التي تمّت في فترة زمنية محددة وتُبين المركز المالي للمنشأة والتدفقات النقدية فيها.
ويكمن جوهر الديمقراطية في إخضاع الموظفين الحكوميين للمحاسبة، وتؤمن المحاسبة أو المساءلة الديمقراطية للمواطنين وممثليهم الآليات اللازمة للتعبير عن همومهم والمطالبة بإيضاحات حول أداء المسؤولين المنتخبين وغير المنتخبين، واتخاذ الإجراءات المناسبة أو العقوبات بحقهم. وتشتمل فكرة المحاسبة على المحاسبة السياسية والاقتصادية في طرق مباشرة أو غير مباشرة، عمودية أو أفقية أو قطرية أو آليات أخرى تقوم على مبدأ ديمقراطي جوهري في الرقابة الشعبية أو رقابة المواطنين على صنع القرار. ويستلزم مبدأ المساءلة أو المحاسبة امتلاك المواطنين قدرة التعبير عن مطالبهم من أجل التأثير على صنع القرار، من خلال العمليات الانتخابية وغيرها، وثمة وسائل ديمقراطية أخرى كالتظاهرات العامة والصحافة الاستقصائية والمبادرات التشريعية والمناظرات العامة والاستفتاءات وغير ذلك
أنظر إلى **المرجع:** أبو خليف. (2021/9/20). على الرابط التالي: https://mawdoo3.com/ تاريخ الاطلاع 2023/9/28.
والمرجع: مجموعة مؤلفين. (2014) ت: علي برازي. ص17_18.

[127] عبد العزيز. (**مرجع سابق**، **https://fairforum.org/review**

[128] المرجع السابق. https://fairforum.org/review

يفضل فوكوياما مصطلح المحاسبة على الديمقراطية؛ لأن المحاسبة الإجرائية لا تقتصر على الانتخابات، ففي بعض التجارب السياسية، إنكلترا مثلاً، سبقت المحاسبة زمنياً الديمقراطية وفي أوروبا، كانت شروط ظهور الدولة القومية قد حدَّت من سلطة الدولة نفسها وهيمنتها، وجعلتها عرضة للمساءلة من قوى عديدة تتمثل في الطبقة الإقطاعية النبيلة، وطبقة التجار التي بدأت تتكون بفعل نمو الاقتصاد الرأسمالي، والظهور المبكر للقانون. ولغرض فهم أسباب نجاح المؤسسات التمثيلية في مناطق من أوروبا وفشلها في مناطق أخرى، فإنّه لا يكتفي بمعاينة الحالات الناجحة للمحاسبة والمسؤولية بل يزيد عليها التجارب الفاشلة، وهي كثيرة. ويحدد فوكوياما أربعة نماذج لبناء الدولة الأوروبية: الدولة المستبدة الضعيفة (جسدتها المملكتان الفرنسية والإسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر)، والدولة المستبدة الناجحة (الملكية الروسية)، والدولة الأوليغارشية الفاشلة (المجر وبولندا)، والحكومة الخاضعة للمحاسبة (إنكلترا والدنمارك)، وبرأيه أن إنكلترا تُمثل النموذج الأساسي للحكومة التي تخضع للمحاسبة، رغم محاولات ملوكها انتهاج المسيرة نفسها التي انتهجها ملوك أوروبا الآخرون، ولكن الطبقات الاجتماعية الإنكليزية الممثلة بالبرلمان حالت دون ذلك بتلاحمها وتضامنها. وأما أصول هذا التضامن فهي[129]:

1. التضامن في المجتمع الإنكليزي منذ البدايات المبكرة سياسياً أكثر منه اجتماعياً.
2. اعتبر القانون العام والمؤسسات القانونية الإنكليزية شرعيين على نطاق واسع، وكان من مصلحة ملاك الأراضي الدفاع عنها أخيراً، مع أن الدين قسم الإنكليز على نحو حاد في هذه الحقبة، فقد منح البرلمان إحساساً قوياً بسمو الهدف، ما كان ليشعر به لو أن الخلاف مع الملك انحصر في مجال الأملاك والموارد.

ولكن لم يقف فوكوياما فقط عند التجربة الإنكليزية في حديثه عن موضوع المحاسبة بل أيضاً اعتمد على نموذج الدنمارك، والسبب في اختياره هذا البلد أنه كيان سياسي ديمقراطي وملتزم بالقانون ومزدهر تحت حكم رشيد، وأحد أقل البلدان في العالم فساداً سياسياً. وقد تكون حالة الإصلاح البروتستانتي فيه أمثل حالة يمكن أن ينطبق عليها التفسير الفيبري الشهير. ومن وسائل هذا الإصلاح تشجيع القضاء على الأمية فظهر الفلاحون على شكل طبقة اجتماعية متعلمة نسبياً وحسنة التنظيم. وكان التحشيد الاجتماعي أساسياً في هذا النموذج، ولكنه لم يحدث

[129]- صالح. مرجع سابق. ص: 144_145.

على أساس اقتصادي، بل على أساس ديني. وكان للعامل الخارجي أثره الرئيس، حيث أصبحت الدنمارك، نتيجة متغيرات في السياسات والصراعات الدولية آنذاك، بلداً صغيراً متجانساً. فتميزت عن إنكلترا وبقية بلدان أوروبا بأن تطور الديمقراطية والاقتصاد الحديث أقل عنها وإثارة للنزاع. وبخلاف غيرها، لم تشهد الدنمارك حرباً أهلية طويلة، ولا حكماً طغيانياً استبدادياً، ولا فقراً طاحناً من جراء التصنيع المبكر. باختصار، تضافرت عدة عوامل لتحقيق النموذج الدنماركي؛ قد لا تحدث في أماكن أخرى من العالم. ومن هذه الحالة يريد فوكوياما القول: إن هناك طرقاً عديدة لبلوغ الدنمارك"[130].

وبرأي الباحثة أن فوكوياما عندما تحدث عن ضرورة خضوع الحكومة للمحاسبة والمساءلة، لم يكتفِ فقط بذكر النماذج والأسس والدول التي خضعت فيها الحكومة للمحاسبة، بل عمل أيضاً على ذكر الحالات الفاشلة أيضاً، من أجل التعلم منها والبناء عليها فذكر لنا الدولة المستبدة الضعيفة، والدولة المستبدة الناجحة، والدولة الأوليغارشية، والحكومة الخاضعة للمحاسبة، وهو ما يؤكد على المنظور المقارن الذي يفضي إلى شرح الأشكال المتعددة لأشكال النشوء والارتقاء في كل مكون من مكونات النظام السياسي.

---

[130]- المرجع السابق. ص: 145.

ثانياً: آليات التطور والانحطاط في النظام السياسي عند فوكوياما

بعد توصيف المكونات الأساسية للنظام السياسي، الذي بدى لفوكوياما ككائن حيوي ينمو ويتطور حيناً ويتراجع وينحط حيناً آخر تبعاً لجملة من العوامل العديدة والمتنوعة، يناقش فوكوياما في نهايات الجزء الأول من كتابه وعلى امتداد الجزء الثاني منه آليات التغير والتطور في النظام السياسي ومؤسساته وكذلك عوامل التراجع والانحطاط. ويمثل هذا الطرح تحولاً لافتاً في فكر فوكوياما ما بعد أطروحته في نهاية التاريخ. فمسارات التفسير لم تعد خطية لديه بحيث تفضي إلى نهايات حتمية وإلى انتصار نموذج واحد ووحيد بقدر ما ستغدو مسارات متعددة يطرأ على بعضها تطور وتقدم تفرضها آليات ومحددات بعينها بغياب بعضها سيحدث التراجع والانحطاط. في هذا المبحث سنقف عند هذه الآليات والعوامل في حركتي النمو والانحطاط ضمن النظام السياسي بحسب تصور فوكوياما.

1- آليات التطور في النظام السياسي عن فوكوياما

يتناول فوكوياما مفهوم التطور السياسي كونه عنصر من عناصر النمو الأخرى؛ أي إنه يقع ضمن إطار أوسع لمفهوم التطور الذي يتألف من أبعاد اقتصادية واجتماعية وأيديولوجيا، وبالتالي فإن التطور السياسي بأبعاده الثلاثة (الدولة، سيادة القانون، والديمقراطية) يعتبر وجهاً واحداً فقط من أوجه النمو الاجتماعي – الاقتصادي للإنسان. وبالتالي فإن التغيّرات في المؤسسات السياسية يجب أن تفهم في إطار النمو الاقتصادي والتعبئة الاجتماعية وقوة الفكر تجاه قضايا العدل والشرعية. ويضيف الكاتب بأن التفاعل بين الأبعاد المختلفة المذكورة أعلاه تغير بشكل دراماتيكي عقب الثورتين اللتين قامتا في فرنسا وأميركا. وبالإضافة الى النمو الاقتصادي والتعبئة الاجتماعية، فهناك تطور الأيديولوجيات فيما يتعلق بالشرعية فالأخيرة تمثل تصوّراً مشتركاً بأن ترتيبات اجتماعية محددة تعتبر عادلة[131]. وقد أكد فوكوياما في كتابه (النظام السياسي الجزء الثاني) على فكرة رئيسة مفادها أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تسهم في تطوير المكونات الأساسية للنظام السياسي كما حددها فوكوياما وهي آليات النمو الاقتصادي، وأنماط تحشيد الاجتماعي، وتنوع أشكال التفكير في مفاهيم العدل والشرعية.

[131] السباعي. (2017/6/23). على الرابط التالي: https://www.almayadeen.net/books/720188 تاريخ الاطلاع 2023/10/18.

أولاً: النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: ارتفاع نسبة القدرة على الإنتاج عند دولة ما، ويُقاس النمو بمقارنة إجماليّ الناتج القوميّ خلال السنة الحالية، مع إجماليّ الناتج القوميّ في السنة السابقة، وتوجد مجموعة من العوامل الرئيسة لزيادة النمو الاقتصاديّ، ومن أهمها التقدم التكنولوجيّ، وزيادة رأس المال، وغيرها من العوامل الأخرى. وتؤدي زيادة الإنتاجيّة إلى ارتفاع ربحيّة الشركات، وزيادة أسعار الأسهم؛ ممّا يُسهم في توفير رأس مال مناسب للاستثمار، واستقطاب المزيد من الموظفين بهدف توظيفهم؛ نتيجةً لارتفاع عدد فرص العمل. والنمو الاقتصاديّ من المؤشرات المهمة في قطاع الاقتصاد، ويُستخدم لقياس إجمالي القيم المضافة إلى جميع الوحدات الإنتاجيّة العاملة، ضمن كافة فروع الإنتاج في قطاع اقتصاديّ معين، مثل الصناعة، والزراعة[132].

وتمثل الدولة حسب فوكوياما شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي المكثف أو المستدام غير المنقطع، ويعكس هذا النمو الاقتصادي حسب فوكوياما طبيعة الناتج المحلي للدولة، والدخل القومي للفرد[133]. ويعرف فوكوياما النمو الاقتصادي بأنه زيادات مستدامة في ناتج الفرد بمرور الزمن، ذلك كون حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تركز بؤرة الاهتمام على المال وحده، لا على الصحة أو الفرصة، أو النزاهة، أو التوزيع، وكثير من الجوانب الأخرى للازدهار البشري، إذ تحظى حصة الفرد من الناتج بميزة الدقة وحسن التحديد نسبياً، وقد تم بذل جهود كبيرة في محاولة قياسها[134]. بالتالي يعد فوكوياما النمو الاقتصادي شرطاً أو عاملاً ضرورياً لتطور النظام السياسي.

ثانياً: التحشيد الاجتماعي:

إن التحشيد الاجتماعي أو التعبئة الاجتماعية تخلق تغيّراً سياسياً من خلال تكوين جماعة جديدة تطالب بالمشاركة في النظام السياسي. وطوال مدة النهضة الصناعية في أوروبا وأمريكا في أواخر القرن التاسع عشر، بدأ العمال بالانضمام الى الاتحادات التجارية وقاموا بالضغط للحصول على رواتب أعلى بالإضافة الى الحصول على ظروف عمل آمنة ومعدلة. كما أنهم تحركوا من أجل المطالبة بحقهم في التحدث علناً وبحقهم في التنظيم والتصويب. بل أكثر من ذلك، بدأ العمال بدعم الأحزاب السياسية الجديدة والتي بدورها بدأت تفوز في الانتخابات تحت لواء

---

[132] حياتي. 2017/5/23. على الرابط التالي: https://mawdoo3.com/ تاريخ الاطلاع 2023/10/17.
[133] فوكوياما. ج:1. مرجع سابق. ص: 612.
[134] فوكوياما. ج: 2. مرجع سابق. ص59.

أحزاب مثل حزب العمال البريطاني والحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني. وفي الأماكن التي لم يكن توجد فيها انتخابات مثل روسيا بدأ العمال بالانضمام الى الأحزاب الاشتراكية ذات الطابع السري[135].

وحسب فوكوياما، يتعلق التحشيد الاجتماعي بنهوض فئات اجتماعية جديدة بمرور الزمن والتغيرات في طبيعة العلاقات بين هذه الفئات وداخلها. وهو يستلزم أن تصبح أجزاء من المجتمع واعية بذاتها بوصفها جماعات من الأفراد تتقاسم مصالح أو هويات مشتركة، وتنظيمها للفعل الجمعي. وقد أدت عملية التصنيع والنمو الاقتصادي إلى استمرار ظهور فئات اجتماعية جديدة، مثل العمال والطلاب والمهنيين والمديرين، وغيرهم. كما أنه في المدينة الكبيرة يصبح الناس أكثر حراكاً من الريف، ويعيشون في مجتمعات أكثر تنوعاً وتعددية، وتكون هوياتهم أكثر سيولة إذ لم تعد تحددها عادات القرية أو القبيلة أو الاسرة. الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى بروز أشكال جديدة من الهوية كالقومية أو صيغ جديدة من الارتباط الديني الشمولي. وبالتالي يضع أو يُسهم التحشيد الاجتماعي في وضع ركيزة التغيرات في المؤسسات السياسية[136]. وبالتالي يقصد فوكوياما بالتحشيد الاجتماعي، ظهور عوامل جديدة في المجتمع تساهم في توحيد الرأي العام أو الجماهير تجاه قضية معينة أو رؤية معينة تساهم في تحقيق أهدافهم، وتشبع حاجاتهم المشتركة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وهو ما يؤثر بشكل كبير في طبيعة النظام السياسي ويؤدي إلى تطوره، تبعاً للتطور الحاصل في المجتمع.

ثالثاً: ارتقاء الأفكار المتعلقة بالشرعية:

إضافة إلى النمو الاقتصادي والتحشيد الاجتماعي، حدث ارتقاء في الأفكار المتعلقة بالشرعية، وهي التي تمثل إدراكاً مشتركاً واسع النطاق بأن هناك بعض الترتيبات الاجتماعية ذات صفة عادلة. وإن هذه الأفكار المتصلة بالشرعية تتطور بمرور الزمن. ويعد هذا التطور منتجاً ثانوياً أو جانبياً للتغيرات في الاقتصاد أو المجتمع، لكن ثمة مراحل ومفاصل حاسمة عديدة تعمل فيها على شكل محركات مستقلة للأبعاد الأخرى للتطور[137]. كما هو الحال في ارتقاء الأفكار المتعلقة بشرعية النظام السياسي الفرنسي بين عام 1614 م، وعام 1789 م وقيام الثورة الفرنسية.

---

[135] السباعي. مرجع سابق. https://www.almayadeen.net/books/720188
[136] فوكوياما. ج: 2. مرجع سابق. ص61.
[137] المرجع نفسه. ص: 61.

حيث إن ارتقاء الفكر الاجتماعي قلّص من صلاحيات النظام السياسي الفرنسي بعد الثورة، والتي كانت نتاجاً لهذا الارتقاء[138]

2- آليات الانحطاط السياسي عند فوكوياما:

يشير فوكوياما في الجزء الثاني من كتابه أصول النظام السياسي إلى وجود عمليتيْن يحدث الانحطاطُ السياسي من خلالهما، تتمثّل الأولى في الفشل في التكيّف مع المستجدات، وتعود أسباب هذا الفشل إلى الاعتقاد بأنَّ ما لدينا من مؤسسات أفضل من غيرها، واستيلاء الفاعلين في نظام سياسي ما على مقدّرات الدولة، وكذلك عندما يسعى الرابحون في اقتصاد السوق لتحويل التفاوت في الثروات إلى تفاوت في التأثير السياسي. أمّا العملية الثانية فتتمثل في عودة الميراثية، أي محاباة النخب السياسية إلى أقربائه[139]. حيث اختتم فوكوياما كتابه بحديثه عن ظاهرة الانحطاط السياسي، ليس في الأنظمة المتسلطة وحسب بل في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ متناولاً بإسهاب انهيار فعالية الجهاز التنفيذي الإداري الأمريكي على مدى العقود الأخيرة؛ معللا ذلك الانهيار بعدة أسباب، والتي منها: ترهل وازدياد عدد الموظفين الإداريين بصورة غير طبيعية، وانعدام المهارة كمقياس لتشغيل هؤلاء الموظفين ولا سيما بعد الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة (أفغانستان 2001، والعراق 2003)، حيث عاد الكثير من المحاربين الأمريكيين القدامى ليشغلوا وظائف بالجهاز الإداري الأمريكي، وهم غير مؤهلين[140].

وحسب فوكوياما فإن الانحطاط السياسي يطرأ حين تفشل الأنظمة السياسية في التكيف مع الظروف المتغيرة. فثمة ما يشبه قانون الحفاظ على المؤسسات في هذه السيرورة. كما أنه ليست هناك آلية أوتوماتيكية تكيّف بواسطتها الأنظمة السياسية نفسها مع الظروف المتغيرة، فيحدث حينها الفشل في التكيف مع هذه الظروف المتغيرة، وبالتالي تنشأ ظاهرة الانحطاط السياسي. فعلى سبيل المثال تاريخياً، لم يكن ثمة سبب منطقي يمنع السلطان المملوكي في مصر من اعتماد الأسلحة النارية في فترة أبكر لمواجهة التهديدات الخارجية المتصاعدة، كما فعل العثمانيون الذين هزموه في نهاية المطاف؛ ولم يكن من المحتم أن يفشل أباطرة الصين أواخر حكم سلالة مينغ في

---

[138] المرجع نفسه. ص: 61.
[139] العنبر. 2023/2/12. على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/ تاريخ الاطلاع 2023/10/12.
[140] فهمي. مرجع سابق. http://www.khotwacenter.com/

فرض ضرائب مناسبة على مواطنيهم لبناء جيش قوي وتدعيمه، بحيث يستطيع حماية البلد وإنقاذها من المانشويين. المشكلة في الحالتين كلتيهما كانت جموداً مؤسسياً هائلاً يقبع خلف الوضع القائم[141]. وفي هذا المبحث سنسعى إلى تفصيل أسباب الانحطاط السياسي والتي ركزها فوكوياما بسببين أساسيين: التصلب المؤسساتي وإعادة الميراثية.

أولاً: التصلب المؤسساتي:

يعبر فوكوياما عن قلقه إزاء الديمقراطية في الاستيطان في كثير من البلدان، ومرجع هذا القلق هو صعوبة إقامة مؤسسات سياسية فاعلة وإدامتها مع حكومات قوية ومسؤولة وملتزمة بحكم القانون في آن واحد، وهكذا تنشأ مشكلة في التطبيق والتنفيذ أكثر منه في المفهوم والفكرة. قد يكون شغف المتظاهرين والمدافعين عن الديمقراطية في أرجاء العالم كافة كافياً لـ (تغيير النظام) والانتقال من حكومات استبدادية إلى حكومات ديمقراطية. لكن الأخيرة لن تنجح بدون عملية بناء المؤسسات، وهي عملية طويلة ومكلفة ومعقدة ومضنية. كما أنه ثمة تغافل كبير لأهمية المؤسسات السياسية أصاب على مر السنين أناساً كثراً يحلمون بعالم يتجاوز السياسة بطريقة ما مستقبلاً[142].

وإن الانحطاط السياسي في الأساس هو نظرية سياسية، وصفها في الأصل صامويل ب. هنتنغتون، والتي تصف كيف يمكن للفوضى والاضطرابات أن تنشأ عن التحديث الاجتماعي المتزايد بسرعة أكبر من التحديث السياسي والمؤسسي. ووفقاً لتعريف هنتنغتون فإن الانحطاط السياسي يحدث لأن "الدول الحديثة يمكن أن تتغير من خلال فقدان القدرات وكذلك من خلال اكتسابها. بالإضافة إلى ذلك عادة ما تنطوي المكاسب في أي قدرة على التكاليف في دول أخرى". وأشار هنتنغتون في العلاقة بين تطوير المؤسسات السياسية والتحديث إلى تطور غير متسق في بعض النظم السياسية، مثل بعض مناطق أمريكا اللاتينية حيث تأثرت الحكومات بالتدخل العسكري نتيجة لعجز الحكومة عن التغلب على ضغوط التحديث[143].

طور فرانسيس فوكوياما، طالب هنتنغتون السابق، نظرية الانحطاط السياسي من خلال تحليل التصلب في المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. حيث يعكس الجزء الثاني من مؤلف فوكوياما حول

---

[141] عبد العزيز. مرجع سابق. https://fairforum.org/review/16

[142] المرجع السابق. https://fairforum.org/review/16

[143] عودة. 2019/9/26. على الرابط التالي:
https://www.elbalad.news/3995963 تاريخ الاطلاع 2023/10/13.

النظام السياسي، النظام السياسي والانحطاط السياسي (2014)، عنوان مقالة هنتنغتون لعام 1965. ويركز فوكوياما على مفهوم الاضمحلال السياسي في إطار تاريخ صعود وسقوط السلالات الصينية وأسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي خلال كل أسرة[144].

إن جوهر الانحطاط السياسي، بحسب نظرية فوكوياما هو عدم قدرة المؤسسات على التكيّف، وهو ما يسمى بالتصلب المؤسساتي. وما من ضمان لأيّ نظام سياسي، بما في ذلك الديمقراطية الليبرالية، من أن يصيبه الانحطاط، فكلّ شيء يتوقّف على الأداء، وقد يكون الانحطاط السياسي لِلنظام القديم بشارةً لتطور سياسي نحو نظام جديد. ولكن قد تكون عملية التغيير هذه فوضوية، ولا تعود قادرة على إعادة الاستقرار. ويمكن وصف عملية تغيير النظام السابق في العراق في 2003، وبعد عشرين عاماً بأنّها لا تزال في مرحلة الفوضوية وغير قادرة على تحقيق الاستقرار[145].

وهناك عملية توازي أو تؤدي إلى الانحطاط السياسي، تصبح بها المجتمعات أقل مأسسة. فالمؤسسات توجد لمواجهة التحديات التنافسية لبيئة معينة، والتي يمكن لها أن تكون طبيعية، تشمل كلًّا من الأرض والمناخ والأعداء والمنافسين والحلفاء وغيرهم. وحين تتشكل المؤسسات يجري المحافظة عليها أو على آلية عملها (تصلب مؤسساتي)، وذلك نتيجة للنزعة البيولوجية إلى إسباغ أهمية فطرية وأصيلة على القواعد والنماذج الذهنية، وهي لن تكون مؤسسات إذا لم تتعزز بمعايير اجتماعية فاعلة، وطقوس شعائرية مؤثرة وغير ذلك من أنواع الاستثمارات النفسية (السيكولوجية) فيها. فتتبدى قيمة واضحة على صعيد التكيف في المحافظة على المؤسسات: إذا لو توجد لدى الناس نزعة بيولوجية للامتثال للقواعد وأنماط السلوك يجب إعادة التفاوض عليها باستمرار لكن بتكلفة باهظة على حساب استقرار المجتمع المعني. من ناحية أخرى تعني حقيقة أن المجتمعات تحافظ على المؤسسات إلى هذه الدرجة الهائلة، وأن المؤسسة تفشل في التكيف بسرعة لمواجهة الظروف المستجدة حين تتغير الشروط الأصلية المؤدية إلى إيجادها أو تبنيها. ومن ثم يفسر الانفصال في معدلات التغيير بين المؤسسات والبيئة الخارجية الانحطاط السياسي أو الإخفاق في المأسسة[146].

---

[144] المرجع السابق. https://www.elbalad.news/3995963

[145] العنبر. مرجع سابق. https://www.alhurra.com/

[146] فوكوياما. ج:1. مرجع سابق. ص: 592.

ثانياً: إعادة الميراثية:

في الجزء الثاني من كتابه أصول النظام السياسي، وفي سياق الحديث عن أسباب الانحطاط السياسي في الأنظمة الديمقراطية، يتوقف فوكوياما عند مفهوم الديمقراطية التي يعدها سلاحًا ذي حدين يمكن أن يكون إيجابيًا وسلبيًا في نفس الوقت، ولكن مع مرور الوقت يبدأ الجانب السلبي في النمو بشكل متسارع حتى يصبح سببًا للتدهور السياسي في الدولة، بحيث لا تتمكن الحكومة من ممارسة عملها بشكل فعّال بسبب العقبات الديمقراطية القائمة أمامه؛ فالديمقراطية تفتح الباب على مصراعيه أمام كل من لديه رأي أو انتقاد وتعطيه الحق في التعبير عن آرائه بشكل سلمي وقانوني، فتقوم بعض الجمعيات الخاصة وجماعات الضغط باستغلال هذه الحريات فتنشأ تحالفات قوية فيما يعرف بجماعات الضغط أو لوبيات وتعرقل قوانين قد تكون مفيدة للبلاد بشكل عام ولكن مضرة ببعض مصالح هذه الجماعات، فيكون الشعب ومصلحة البلاد رهينة لمصالح هذه القوى[147]. والتي تبقى متمسكة بزمام الأمور في البلاد بالشكل الذي يجعلها تدور في فلك السلطة على مدى سنين أو عقود، وهو ما يعرف بإعادة الميراثية.

يتمثل الشكل الثاني من الانحطاط السياسي في إعادة الميراثية. إذ تعد محاباة الاقرباء أو الأصدقاء الذين يتبادل معهم الفرد الأفضال والحظوة شكلاً طبيعياً من أشكال التواصل الاجتماعي، وأسلوباً أساسياً من أساليب التفاعل الإنساني. أما الشكل الأشمل للتفاعل السياسي بين البشر فهو علاقة (السيد– التابع)، حيث يحابي الزعيم مجموعة من الأتباع والأزلام ويقدم لهم المزايا مقابل دعمهم وتأييدهم في مراحل معينة من التطور السياسي، مثل ذلك الشكل الوحيد للتنظيم السياسي. لكن مع ارتقاء المؤسسات، وُضعت قواعد جديدة للتجنيد والضم على أساس الوظيفة أو الموهبة مثل نظام الامتحان الإمبراطوري في الصين، أو الدوشيرمة في تركيا، أو التبتل في الرهبانية الكاثوليكية، أو التشريع المعاصر الذيزو إذ يحظر محاباة الأقارب في التوظيف. إلا أن هناك ضغطاً متواصلاً لإعادة الميراثية إلى النظام؛ فقد جُنِّد الأفراد بداية في المؤسسات على أسس لا شخصية، ومع ذلك كثيراً ما يحاولون

[147] موسى. مرجع سابق. https://www.noonpost.com/6101/

توريث مناصبهم إلى أبنائهم أو أصدقائهم. وحين تتعرض المؤسسات للضغط والإجهاد، يجد الزعماء عادة أن عليهم الإذعان من أجل ضمان الأفضلية السياسية أو تلبية الاحتياجات المالية[148].

تعقيب

أثار اعتمادُ فوكوياما على المفاهيم البيولوجية في تفسيره للمفاهيم السياسية بعض الانتقادات، فتوظيف فوكوياما للمصطلحات الداروينية في السياق السياسي يعتبر مجازفةً قد تؤكدي تفسير أراء فوكوياما بشكل خاطئ أحياناً أو إساءة فهمها أحياناً أخرى أيضاً. فهو قد يعني التقليل من دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل النظم السياسية والسياسة بشكلها الأعم. فالسياسة تتأثر بعوامل متعددة ومتغيرة مثل الثقافة والتاريخ والاقتصاد والتكنولوجيا، ولا يمكن تفسيرها بشكل كامل من خلال النظريات البيولوجية وحدها.

بشكل عام، يعتبر التحليل البيولوجي للتطور السياسي مفيداً في بعض الحالات فقط، ولكن يجب أخذه بحذر شديد وتوخي الحيطة لتجنب التبسيط الزائد والانفصال عن الواقعيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية للظواهر السياسية.

بالمقابل وعلى الرغم من وجاهة بعض الانتقادات التي تطال مقاربته البيولوجية فقد تميزت نتائج مقاربة فوكوياما من أكثر من جانب:

فقد احتوت المقاربة على تحليل شامل لتطور الدول ومؤسساتها عبر العصور والثقافات المختلفة مما يعكس دقة إدراك فوكوياما للتنوع الذي قد يؤثر على بناء وتطور الدول. كذلك ركز فوكوياما على الدور الإيجابي في أهمية المؤسسات في بناء الدولة وضمان استقرارها وكيفية تأثيرها على الحكم والسياسة. وقدَّم تحليلًا متعددَ الأبعاد للعوامل التي شكلت الدولة مثل الدين والقبيلة والتجارة والحرب على مدى تطور الدول ومؤسساتها مما يعكس فهمه الشامل للتنوع والتعقيدات التي تحيط بتشكيل الدول وهذا أدى من وجهة نظره الى تقدير مدى أهمية التوازن بين قدرة الدولة على الفعالية والإنجاز وقدرتها على مراقبة جهازها البيروقراطي وكبح جماحه لتجنب الاستبداد والتقليل من المشاكل المرتبة على توسيع الدولة.

---

[148] فوكوياما. ج: 1. مرجع سابق. ص: 593.

قدم فوكوياما حججاً تثبت صحة أفكاره ونظريته وذلك لمهارته وعمق تحليله وأوضح أن تعقيدات الانحطاط السياسي مردُّها الى أمرين هما الفشل في التكيف وإعادة الميراثية فاستخدم أمثلة تاريخية مثل سلالة مينغ في الصين والإمبراطورية العثمانية لتوضيح عواقب التخمّر السياسي وفشل التكيف لتدعيم حججه التي تدعم إطاره النظري ويقدم رؤى تحليلية دقيقة للتحديات التي تواجه النظم الحاكمة سواء الاستبدادية أو الديمقراطية، وقدم انتقاده إلى الأنظمة الاستبدادية ليشمل الديمقراطيات الليبرالية مثل الولايات المتحدة وركز على الفشل النظامي ضمن المؤسسات الديمقراطية مثل عدم الكفاءة والإدارية وتأثير مجموعات المصالح الخاصة لتسليط الضوء على ضعف الحوكمة الديمقراطية. ويدعو فوكوياما ضمنياً الى إصلاح المؤسسات وزيادة المساءلة السياسية للتخفيف من مخاطر الانحطاط من خلال تشخيصه للأسباب الكامنة وراء التخمر السياسي ويدعو الأشخاص المهتمين بقراءة أفكاره إلى التفكير في هشاشة الأنظمة الحاكمة وضرورة التغيير الاستباقي، ويقدم نقداً مقنعاً للأنظمة السياسية المتجمدة ويدعو الى اتخاذ إجراءات نشطة للحفاظ على الاستقرار السياسي.

الفصل الثالث:

الدولة الليبرالية الديمقراطية وتصنيف الدول عند فوكوياما

أولاً: الدولة الليبرالية الديمقراطية في فكر فوكوياما

1- موقف فوكوياما من الليبرالية الديمقراطية

2- عوامل التهديد التي تواجه الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما

ثانياً: التغيرات التي طرأت على مفهوم الدولة الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما

1- ضرورة وجود الحكومات وقياس جودتها

2- السيادة وأهميتها عند فوكوياما

ثالثاً: الدول في فكر فرانسيس فوكوياما

1- أنواع الدول عند فوكوياما

2- نقد الدولة النموذجية عند فوكوياما

الفصل الثالث

الدولة الليبرالية الديمقراطية وتصنيف الدول عند فوكوياما

بعد التطرق إلى مفهوم الدولة في نهاية التاريخ عند فوكوياما في الفصل الأول، توضح لنا أن نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية يمثل النموذج الأفضل للدولة في النظام الدولي المعاصر، بما يمتلكه من مميزات وأسس تتجلى في وجود نظام قانوني حازم، ومؤسسات فاعلة، ومساءلة على كافة الأصعدة، وإن هذا النظام يتعرض لعدد من العوامل والمتغيرات تساهم تارة في تطوره وتارة في انحطاطه، وقد تطرقنا إليها في الفصل الثاني، وبدأ فوكوياما في التراجع عن هذا التصور شيئاً فشيئاً نتيجة رؤى أو أبعاد تطورية في تصوره الجديد لمفهوم الدولة ومفهوم الليبرالية الديمقراطية.

وفي هذا الفصل سنعرض كلًّا من مفهوم الليبرالية والديمقراطية وموقف فوكوياما من الدولة الليبرالية الديمقراطية، والتغيرات التي طرأت عليها في وجهة نظره، باعتبار أنه يعدها قيمة إنسانية كونية ومسلمة من مسلماته، ذلك نتيجة للتطورات الحاصلة في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين، التي جاءت مخالفة لأهم الأفكار أو التصورات التي وضعها في كتابه أصول النظام السياسي. وصولاً إلى حدود ودرجات الليبرالية الديمقراطية في فكر فوكوياما.

أولاً: الدولة الليبرالية الديمقراطية في فكر فوكوياما.

إن نظرة فوكوياما حول الليبرالية الديمقراطية كانت إيجابية بشكل كبير، واعتبرها الشكل المثالي والنهائي لأي حكومة، والوصول إلى هذا الشكل مرتبط إلى حد كبير بالعناصر الثلاثة التي تحدث عنها فيما يتعلق بتكوين النظام السياسي وهي (الدول– القانون– المحاسبة)، وتكامل هذه العناصر مع بعضها البعض يؤدي إلى تشكل الليبرالية الديمقراطية، على اعتبار أن الدول تحتاج إلى العمل من خلال القانون كي تكون فاعلة ولا شخصيةً. وحين تتوقف الحكومات عن كونها مسؤولةً وخاضعة للمحاسبة تستدعي الرفض السلبي والاحتجاج، وأحياناً الثورة، فلذلك تعدّ المحاسبة حيويةً لأداء الدولة، وعلى الرغم من اهتمامه بتكامل العناصر الثلاثة لتكوين الليبرالية الديمقراطية، إلا أن فوكوياما وجد بأن هناك توترًا دائمًا بين المكوّنات الثلاثة للنظام السياسي؛ فالدول الحديثة تقوم على الخبرة

والكفاءة والاستقلالية. ومن جهة مقابلة، تتطلب الديموقراطية السيطرة السياسية على الدولة، وهناك أيضاً توتر بين الدولة عالية الجودة وحكم القانون، فالقانون الرسمي قد يصبح أحياناً عقبةً أمام ممارسة مستوى مناسبٍ من حرية التصرف الإدارية. وهناك توترٌ راسخٌ بين حكم القانون والمحاسبة الديموقراطية، وأخيراً، يمكن للديموقراطية نفسها أن تكون في حالة توتر مع ذاتها، إذ إن محاولات زيادة مستويات المشاركة والشفافية الديموقراطية قد تؤدي فعلياً إلى تقليص التمثيل الديموقراطي للنظام ككل. وتعني كلّ هذه التوترات (بين العناصر المكوّنة للنظام السياسي) أن كل الأشياء الجيّدة لا تسير بالضرورة معاً، فالديموقراطية الليبرالية الجيدة هي التي تجمع العناصر الثلاثة في نوع من التوازن.

1- موقف فوكوياما من الليبرالية الديمقراطية

تتمحور الفكرة الأساسية لمفهوم الليبرالية حول تقديس الفرد، وإعطاءه مطلق الحرية في ممارسة كافة النشاطات الفكرية والثقافية والاقتصادية، دون أن يكون محكوم بأي قيد أو شرط لممارسة هذه الأفعال، لكن ذلك لا يعني أن يمارس الفرد التصرفات التي من شأنها أن تضر بالمصلحة العامة للدولة، إذا تكون الحرية الفردية محددة وفق القانون (أي كل ما هو غير محرم وفق القانون مجاز)، وتعود فكرة الليبرالية إلى الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في أواخر القرن الثامن عشر، والذي جاء عقب انتصار الثورة الصناعية في فرنسا؛ إذ نادى بضرورة التركيز على منح كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للدرجة التي لا يتم المساس بحقوقه أو تقييدها إلا عند الضرورات العامة وليس المصلحة العامة، وهو المبدأ الأساسي الذي جاء به هذا الإعلان.

تعرف الديمقراطية على أنها حكم الشعب لنفسه وبنفسه، وكانت أولى تجليات هذا المفهوم في الحضارة اليونانية سالفة الذكر، وخاصة في مدينة أثينا، وذلك عن طريق قيام الأشخاص بالتصويت المباشر من خلال الساحات على أي قرار أو تشريع يصدر عن الملك أو الهيئة الحاكمة، ويتم الأخذ به وفق مبدأ الأكثرية. وكان هذا أول تجسيد فعلي للديمقراطية على أرض الواقع. وتعنى الديمقراطية بإقامة نظام سياسي يقوم على التداول السلمي للسلطة وفق ما تنص عليه القوانين والتشريعات. ويسعى إلى تحقيق الخير العام أو المنفعة العامة للدولة والتعبير عن إرادة المجتمع ككل وفق مبدأ الأكثرية أو الأغلبية تبعاً للقوانين الناظمة في التصويت للموضوع المطروح. وقبل

الحديث عن الدولة الليبرالية الديموقراطية عند فرانسيس فوكوياما لا بد من توضيح الفكرة العامة لكل من هذين المصطلحين كمفهومين سياسيين، كما يلي:

1- الليبرالية[149]: هي تقليد في الفكر السياسي يتركز في قيمة الحرية الفردية وعلاقتها بالدولة، ويقال إن الأفراد لهم حقوق غالباً ما تكون حقوقاً طبيعية، وجودها مستقل عن الحكومة أو عن المجتمع، مكونة قاعدة القيود الدستورية على صلاحيات الحكومة، إن الليبرالية في هذا المعنى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الأدنى للدولة؛ إذ أن الحكومة ليست سوى أداة للإبقاء على الإطار الاجتماعي والسياسي الضروري للعمل الفردي الحر[150].

ظهرت الليبرالية كحركة سياسية أثناء عصر التنوير، حيث حظيت بشعبية كبيرة بين الفلاسفة والاقتصاديين في العالم الغربي، وذلك بسبب رفض الليبرالية للمفاهيم الدارجة خلال ذلك الوقت من الملكية المطلقة والتميز الإلهي للملوك، وسيطرة دين الدولة على الشعب. وينسب الفضل في تأسيس الليبرالية إلى الفيلسوف جون لوك في القرن السابع عشر، حيث جادل لوك بحق الإنسان الطبيعي في الحياة والحرية والملكية، وضرورة توقف الحكومات عن انتهاك هذه الحقوق المطلقة مستغلين العقد الاجتماعي، كما سعى إلى استبدال الحكم الديكتاتوري بحكومة ديمقراطية تمثل كافة شرائح المجتمع[151].

وبالتالي تعرف الليبرالية بأنها مذهب فردي يقوم على تقديس الفرد، ومنحه الحرية الكاملة في ممارسة كافة النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أي قيد أو شرط، وبالتالي تحد الليبرالية إلى حدٍ كبير من سلطة الدولة على الأفراد وعلى وجه الخصوص في المجالات ذات الطابع الاقتصادي، إلا في الحالات التي تتطلب الضرورة العامة ذلك.

2- الديموقراطية[152]: كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية ديموس تعني عامة الناس، والنصف الثاني كراتوس وتعني حكم عامة الشعب، الديموقراطية بمفهومها العام هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية تتمحور

---

[149] لاشين. (2019/8/5). على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=61950 تاريخ الاطلاع 2023/8/18.

[150] : معجم المصطلحات السياسية. معهد البحرين للتنمية السياسية. مرجع سابق. ص: 54

[151] معجم المصطلحات السياسية، https://democraticac.de/?p=61950

[152] أنظر إلى المرجع: Principles of democracy, the amazing race, on the link: https://www.crivitz.k12.wi.us/ retrieved 18/8/2023

حول الإيمان بحرية الفرد وسيادة الشعب، والمساواة القانونية، والتعددية الحزبية، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة والانتخاب الحر[153].

لم يتخلَّ فوكوياما قطُّ عن فكرته الكبيرة بأن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل النهائي للحكومة البشرية، لأن كل البدائل الأخرى سيئة في نظره، وهو يدافع بشكل مؤكد عن الليبرالية باعتبارها ليست عقيدة عفا عنها الزمن، لكنها لا تزال ضرورية في عالمنا الحالي المتنوع والمترابط، بدءًا من المرحلة الكلاسيكية حيث كانت مهمة الدولة الحفاظ على الأمن وحماية الأفراد والتدخل في نشاطاتهم نسبياً لتقديم الدعم لهم[154]، تلاها المرحلة الكلاسيكية الجديدة في عهد رونالد ريغان الذي أخرج الدولة من كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة لفوكوياما حدث تغير كبير في مسار الليبرالية بعد الحرب الباردة بظهور الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)*والتي يمكن تسميتها بالليبرالية الاجتماعية، وقد كان لها تأثير على إصلاحات السوق الحرة لإلغاء الضوابط والخصخصة التي بدأت في السبعينيات، وحملت في مضمونها مفاهيم جديدة وبخاصة فيما يتعلق بالعدالة والمساواة وتميزت بها عن الليبرالية الكلاسيكية التي استمرت حتى القرن التاسع عشر*، ويعتقد فوكوياما أن المجتمعات الليبرالية الناجحة هي التي تتمتع بثقافة خاصة وفهم جيد للحياة حتى لو كانت فيها الرؤية الأخلاقية أقل من المجتمعات الملتزمة بمذهب ديني واحد ويفسر ذلك بكونه ميزة وليست خللاً في المجتمعات الليبرالية[155].

ومن ناحية أُخرى فإن رؤية فوكوياما تقوم على كون الديمقراطية الليبرالية هي نهاية التاريخ الّذي يتحرك ليس بفعل العنف والصراعات بل بفعل الرغبة الملحة للاعتراف، ويخلق فوكوياما البدائل عن الصراع ومنها التيموس وهو المحرك الأساسي للتاريخ ويعني به الجزء الراغب في النفس والطامح إلى تأكيد الذات وانتزاع اعتراف الآخرين به"[156]، وأيضاً من وجهة نظره فإنه لا توجد أيديولوجيا تنافس الديمقراطية الليبرالية، نتيجة للاعتقاد التام أنها أكثر صور الحكم عقلانية، وهي التي تحقق الإشباع بين الرغبة والاعتراف العقلانيين، بالتالي تحقق توازناً بين عمل

153- معجم المصطلحات السياسية. معهد البحرين للتنمية السياسية. مرجع سابق. ص: 37

154- المصري. (2018م). ص98.

*- الليبرالية الجديدة: مزيج سياسي من العدالة الاجتماعية والاقتصاد تحت سلطة الحكومة التي تحافظ على حقوق أفرادها بمختلف أشكالها.

* الليبرالية الكلاسيكية: تركز على الاقتصاد بعيد عن سلطة الحكومة مما قد يسبب أزمات للأفراد من الفقر والشقاء.

155- Krithika varagur, Francis Fukuyama Plays defense, the new Yorker, USA, May 25, 2022 https:\\www.newyorker.com/booke/underreview/francis-fukuyama-plays-defense

156- الحمداوي. (2012). ص: 484.

العقل والعمل السياسي معاً، ويرى فوكوياما أن الحرية أي الديموقراطية كانت سابقة للمساواة أي الليبرالية في بعض الدول القوية كإنكلترا والولايات المتحدة، فالأمريكيون لم يخلقوا متساوين ولكن ممارسة الحكم الذاتي على مستوى الدولة والمستوى المحلي جعلهم كذلك قبل تأسيس الولايات المتحدة والتي أصبحت فيما بعد مسؤولة عن تكييف الطبيعية الديمقراطية لدى الأمريكي الديمقراطي، فالدولة الليبرالية العقلانية لا يمكن أن تنشأ نتيجة انتخابات واحدة، فسلامة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة تقوم على أساس المجتمع المدني، فالتحديث السياسي الناجح يتطلب الحفاظ على أمور سابقة للحداثة ضمن الدستور لضمان البقاء للشعوب[157].

واعتبر فوكوياما الديمقراطيات السياسية الحديثة نسخة من العلمانية في العقيدة المسيحية المؤمنة بالمساواة الكونية للكرامة الإنسانية، وقد انتشرت الأفكار الديمقراطية بسرعة دولياً عن طريق الإنترنت والعديد من الناشطين الذين حملوا أخبار الاضطرابات السياسة في مناطق العالم الأخرى، وهذا الانتشار لم يكن متساوياً في العالم لأن فوكوياما يعتبر الديمقراطية الليبرالية نزعة خاصة بالحضارة الغربية، كما في العديد من الدول الصناعية، بمعنى أن نجاح النظام الغربي يقوم على الجمع بين التطور الاقتصادي والديمقراطية[158]، لأن الأوضاع الاقتصادية المتردية في أي دولة تهدد استقرار الديمقراطية الليبرالية المؤقتة وقد تؤدي لسقوط الأيديولوجيا الديمقراطية، وتأكيداً على نظرته تجاه الديمقراطية الغربية فقد أكد فوكوياما أن هناك عيبًا في البلدان غير الديمقراطية التي استوردت التكنولوجيا من دون إنتاجها قائلا :" العيب الوحيد البارز هو منطقة الشرق الأوسط التي ليست فيها أيضا ديمقراطيات مستقرة، بينما تحتوي عدد كبيراً من الدول حيث المداخل الفردية تصل إلى الفردية تصل إلى المستويات الأوربية أو الأسيوية ولكن النفط يفسر كل شيء، فالمداخل النفطية سمحت لدول مثل المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والإمارات العربية المتحدة أن تُحصل الدلائل الخارجية للحداثة: سيارات، فيديوهات، طائرات حربية من طراز ميراج دون أن تتلقى مجتمعاتها التحولات الاجتماعية الضرورية لبناء الديمقراطية"[159].

وأيضاً يعتقد فوكوياما أن مشروعية الدولة لتكون ليبرالية يجب أن يأتي من قدرتها على حماية الحقوق الفردية لمواطنيها في ظل القانون ولا سيما الملكية الخاصة في ظل توسيع المشاركة السياسية، وبالتالي هو يؤكد

---

[157] فوكوياما. أ. مرجع سابق ص189-198.
[158] فوكوياما. ج:2. مرجع سابق. ص: 509- 511
[159]- عباس. (2008). ص: 290.

بأن نهاية التاريخ لا تعني سوى أن الهدف قد تحقق ببلورة النموذج الليبرالي كأفق وحيد للبشرية، إشكالي نعم لكنه الوحيد ومازال الوحيد[160].

وشدد فوكوياما في كتاب (أمريكيا على مفترق طرق الديمقراطية، السلطة، ميراث المحافظين الجدد) 2006 على أن الديمقراطية هي محصلة مسار طويل في أبعاده التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، محصورة في العالم الغربي، وقد حدد ثلاث مرتكزات لأي نظام ديمقراطي، وهي وجود دولة قوية تتمتع بالهيبة اللازمة، وتكريس سلطة وسيادة القانون، ومسؤولية الدولة أمام محكوميها، وعندما تفتقر مؤسسات الدولة لذلك يحدث انحدار سياسي وتصبح غير قادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وعلى الرغم من تأكيد فوكوياما على أن الليبرالية الديمقراطية محصورة بالعالم الغربي، وأن الغرب الليبرالي عبارة عن كتلة متجانسة وموحدة تجمعها القيم الديمقراطية المساواة والحرية قول فيه مبالغة، فرغم التعاون الذي نلاحظه كثيراً بين الدول الغربية، في الحقيقة ما إلا تعاون شكلي، لا سيما بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كانت السياسة الألمانية أو الفرنسية مثلاً تشكل تعاوناً مع السياسة الأمريكية، فإنّ أحلام الشعبين الألماني أو الفرنسي أمام الشعب الأمريكي ليست واحدة، فحجم الكراهية الذي يبديه الألمان للأمريكان يفوق كل تصوّر، وكذلك بالنسبة للصراع بين أوروبا التقليدية وأمريكا[161].

2- عوامل التهديد التي تواجه الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما

وجد فوكوياما بأن الليبرالية الديمقراطية تواجه تهديدات متعددة ومن أبرزها من وجهة نظره هي الدول الديمقراطية ذاتها، وذلك لأن الساسة الشعبويين يستغلون المشروعية التي يحصلون عليها في أثناء انتخابات حرة، لتقويض الأساسين الأولين للديمقراطية وهما:

- سيادة القانون، التي يلتفون عليها ويحاولون استغلالها وفقاً لمصالحهم.
- مؤسسات الدولة، التي يفسدونها ويعملون على تقويضها تلبيةً لمطالبهم ورغباتهم.

وقد قدم فوكوياما أمثلة عديدة تبرهن وجهة نظره حول هذا الأمر، فقد أكد أن ما يقع في أيامنا هذه في كل من هنغاريا وبولونيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية هو خير دليل على التهديدات التي تواجه الليبرالية الديمقراطية،

---

[160] - فوكوياما، ف. (2018). الهوية: المطالبة بالكرامة وسياسات النقمة. ص: 123.

[161]- جودت. وعلواني. (1996). ص201-202.

فعلى سبيل المثال فقد صرح " فيكتور أوربان" وهو رئيس وزراء هنغاريا في عام 2014 أنه يسعى لتشجيع ديمقراطية «غير ليبرالية»، وهو ما يعني أنه يرفض أسبقية القانون والحق الذي يحمي المواطنين بصرف النظر عن قرارات الحزب المسيطر، وأيضاً في بولونيا أعلن حزب «القانون والعدالة» عن إصلاح دستوري يتعارض مع معاهدات الاتحاد الأوربي، يسمح له بمراقبة سير العدالة مع مناصريه مُقوِّيًا رقابة الجهاز التنفيذي على الجهاز القضائي، وفي الولايات المتحدة الأميركية، سعى الرئيس دونالد ترامب إلى تقويض الثقة في استقلالية العدالة وفي تطبيق القانون حتى يحمي نفسه وعائلته ضد أي شكل من المتابعة القضائية[162].

ومن جهة ثانية وجد فوكوياما أن هناك تهديداً آخر يواجه الليبرالية الديمقراطية وهو عدم اهتمامها بمفهوم الأمة، لأنه ومنذ ظهور الليبرالية في القرن السابع عشر كمبدأ منظم للسياسة، عملت على جذب أنظار السياسات بعيداً عن السعي إلى توفير "حياة كريمة" وفق ما يحددها دين معين أو عقيدة أخلاقية أو تقليد ثقافي، ونقلت تركيز السياسة إلى الحفاظ على الحياة بحد ذاتها في الظروف التي لا يستطيع فيها السكان الاتفاق على ماهية الحياة الكريمة. في الحقيقة، إن هذه الطبيعة اللاإرادية في الليبرالية تخلق فراغاً روحياً؛ إذ يسلك الأفراد طرقهم الخاصة ولا يختبرون سوى إحساس ضعيف بالمجتمع. في المقابل، تتطلب الأنظمة السياسية الليبرالية قيماً مشتركة، كالتسامح والتسوية والمداولات، لكن تلك القيم لا تعزز الروابط العاطفية القوية الموجودة في المجتمعات الدينية والعرقية القومية المترابطة بإحكام. في الواقع، غالباً ما شجعت المجتمعات الليبرالية السعي بلا هدف وراء الإشباع الذاتي المادي، وبالتالي تظل أهم مزايا مغرية تتمتع بها الليبرالية متجسدة في الميزة البراغماتية الموجودة منذ قرون، والمتمثلة بقدرتها على إدارة التنوع في المجتمعات التعددية. وعلى الرغم من ذلك، هناك حدود لأصناف التنوع التي يمكن للمجتمعات الليبرالية التعامل معها. إذا كان هناك عدد كافٍ من الناس يرفضون المبادئ الليبرالية بحد ذاتها ويسعون إلى تقييد الحقوق الأساسية للآخرين، أو إذا لجأ المواطنون إلى العنف للحصول على ما يريدون، فلن تستطيع الليبرالية وحدها الحفاظ على النظام السياسي. وإذا ابتعدت المجتمعات المتنوعة عن المبادئ الليبرالية وحاولت بناء هوياتها الوطنية على رؤى مختلفة عن الحياة الكريمة، كالعرق أو الإثنية أو الدين أو غيرها، فإنها تدعو بذلك إلى العودة إلى صراع

---

[162]- دمياني. (2019). العدد 22838.

دموي محتمل. وتجدر الإشارة إلى أن العالم المملوء بمثل تلك البلدان سيكون على الدوام أكثر انقساماً، وأشد اضطراباً، وأكثر عنفاً، لذلك من المهم للغاية بالنسبة إلى الليبراليين عدم التخلي عن فكرة الأمة. ويجب أن يدركوا أنه في الحقيقة لا شيء يجعل صفة العالمية التي تتميز بها الليبرالية غير متوافقة مع عالم الدول القومية، إذ إن الهوية القومية مرنة، ويمكن تغيير شكلها كي تعكس التطلعات الليبرالية وتغرس الشعور بالانتماء للمجتمع والإحساس بالهدف، في شريحة كبيرة من الجمهور[163]. ورأى فوكوياما أن الليبرالية الديمقراطية والنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية تمر بأزمة خطيرة، وقد عبر عن هذه الأزمة من خلال حديثه عن المشكلات التي تعترض المحركات الأساسية للنظام الأمريكي، الأول اقتصادي والثاني سياسي.

- فيما يتعلق بالمحرك الاقتصادي، فعلى الرغم من أن العولمة حملت معها في الأعوام الأخيرة نموًّا كبيرًا استفادت منه أقلية تنتمي أساساً إلى نخبة الجيل السابق، فقد وجد العديد من العمال الأميركيين أن دخلهم الحقيقي يتجمد أو يقلّ. وقد صاحَبَ هذا التردِيَ الاقتصاديَّ تدهورٌ اجتماعيٌّ كبير: كثير من الأسر يرعاها عائل وحيد بدخل قليل، بالإضافة إلى وباء استهلاك الأفيون المفجع، وارتفاع معدل الجريمة[164].
- أما المحرك السياسي. فقد انفرط نظام التوازن الكلاسيكي بين السلطات وأنتج نهجًا أسمِّيه (النقضقراطيا) (أو الفيتوقراطيا Vétocratie) للقرار؛ أدى إلى شكل من الشلل والعجز السياسي. لقد أصبح من السهولة بمكان لجماعات ذات مصالح منظمة وممولة بشكل جيد أن تعطل كل المبادرات السياسية التي ترفضها. هذا التعطيل يتضافر مع درجة القطبية السياسية الحادة، وهو ما يفضي إلى عدم فاعلية مزمنة للكونغرس في تنفيذ كل التشريعات، التي حصلت مع ذلك على دعم الأغلبية الشعبية. كل عام، نشهد استعراضًا لشل القوة حول خيارات أساسية مثل تحديد الميزانية الفيدرالية، يمنع الحكومة من العمل. هذه الوضعية تسهل الاستيلاء على السلطة من زعيم قوي، وحده يستطيع أن يكسر (النقضقراطيا) من أجل فرض قراراته[165].

163- فوكوياما. (2022). يُسترجع على الرابط: https://www.independentarabia.com. تمت زيارته بتاريخ 2023/7/7. الساعة 10 صباحاً.

164- دمياني. مرجع سابق. ص4.

165- المرجع السابق. ص: 7.

وبالتالي فإن فوكوياما وجد أن هذه التهديدات تُمثل بحق مشكلات كبيرة لليبرالية الديمقراطية الأمريكية، التي تقوض دعائم الحرية وسيادة القانون، وهو أمر ينعكس سلباً على هذه الليبرالية ويُسهم بشكل كبير في تراجعها حول العالم، وأيضاً أكد أن ضعف الليبرالية الديمقراطية الأمريكية يكمن في عدم قدرتها على إنشاء مجتمع مترابط قوي؛ الأمر الذي جعل الناس تتجه إلى الثيوقراطية أو الثقافة القومية العرقية[166].

وأيضاً استطاع فوكوياما أن يبين بأن أزمة الليبرالية الديمقراطية الأمريكية تعود أيضاً إلى السياسات التي يتبعها بعض الرؤساء الأمريكيين ومنهم دونالد ترامب، الذي ساهم بوجوده بخلق محرك ثالث لأزمة الليبرالية الديمقراطية الأمريكية، وهو محرك الهوية الأمريكية، فقد كانت سياساته تعمق من هذه الأزمة، وقد استغل ترامب مشاعر العديد من الأميركيين العاديين، الذين يرون أن السياسيين وكبريات وسائل الإعلام لا يحترمونهم، وينظرون إليهم من فوق ولا يأخذون مشاكلهم على محمل الجد. زيادة على ذلك، يندد ترامب، مثل الشعبويين الأوربيين، بالهجرة بوصفها تهديداً للقيم والهوية الأميرية مُقدماً نفسه بوصفه المدافع النوستالجي عن مرحلة كانت فيها الولايات المتحدة الأميركية أقل تنوعاً، على أنه كان يسعى لتقديم نفسه بصفته رئيساً مُوحداً للبلد حول مشروع مشترك، كرّس ترامب الانقسامات العرقية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وسارع إلى انتقاد العدائيين السود أو بعض المشاهير الملتزمين، وشجع المتعصبين العنصريين الذين يساندونه، وليس له أية فكرة عن دلالة دولة الحق ومبادئها، ويهاجم مثل أغلبية الشعبويين القانون والعدالة عندما يسعيان لتقويض سلطته.

ووفق تحليل أفكار فوكوياما نجد أنه يرى في الليبرالية الديمقراطية كنظام سياسي عالمي هو الشكل النهائي والأوحد لأي دولة قد تصل إلى شكلها النموذجي، وستكون أقل عرضةً للانحطاط السياسي لامتلاكها آليات تصحيح ذاتي لمنع الفساد والانحطاط، وهذا ما ذكره في أطروحته أصول النظم السياسية، واعتبر قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية النقطة التي وجدت فيها المؤسسات الثلاث معاً تحت مسمى الليبرالية الديمقراطية، وفي بدايات القرن الواحد والعشرين أكدت الثورة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية على ارتباط تطور السياسة بشكل وثيق مع

166- رحيم. (2023). يُسترجع على الرابط: https://www.omandaily.om/. تمت زيارته بتاريخ 2023/7/7. الساعة 3 ظُهراً.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجيا[167]، وهذا يضمن ديمومة نظامها السياسي الذي قد يضعف أو يتآكل في بعض جوانبه ولكنه لا يزول نهائياً.

ومما تقدم يمكن القول إن الديمقراطية تقوم على إعطاء الفرد الحرية المطلقة في ممارسة الأمور الاقتصادية والفكرية والسياسية دون أي تمييز بين الأفراد على أساس طبقي أو ديني أو عرقي، وبالتالي يكون كافة الأفراد على قدم المساواة أمام القانون. وتكفل الديمقراطية للمواطنين حق الترشح والانتخاب في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وفق الأنظمة والقوانين. وبالتالي تسعى إلى السمو بالحياة الاجتماعية للمواطنين واستقرارهم وأمنهم. أما الليبرالية فهي مفهوم تقليدي يقوم على أساس تقديس الفرد ومنحه الحرية في ممارسة كافة الاعمال الاقتصادية والفكرية، دون أن يكون معرضًا لتقييد من قبل الدولة. ويرى فرانسيس فوكوياما بالديمقراطية الليبرالية الشكل النهائي لأي دولة، ذلك كونه يعد النموذج الأفضل للدول، ويأخذ الولايات المتحدة الأمريكية كمثال حقيقي على ذلك، والذي يرى بإنها الدولة النموذجية والأفضل في العالم كافة. دون أن يخفي فوكوياما تعرض هذا المفهوم إلى عدد من المعوقات يتمثل في تقويض سياسة وحكم القانون داخل الدول، والمساس بمؤسسات الدولة العامة والحد من سيادتها، وهو الأمر الذي يعارضه فوكوياما، ويرى فيه تهديداً صريحاً للدولة النموذجية، والتي تقوم أساساً على مبدأ حكم القانون والسيادة والمساواة والعدالة. وهي دولة الليبرالية الديمقراطية.

ثانياً: التغيرات التي طرأت على مفهوم الدولة الليبرالية الديمقراطية عند فوكوياما

طرأت العديد من التغيرات على فكر فوكوياما فيما يخص الدولة الليبرالية الديمقراطية، إذ وجد أن ديمقراطية الدولة لا تمثل قيمة عليا أو حالة نموذجية بحد ذاتها، وإنما يجب أن يكون هناك دور كبير للحكومة وضرورة وجودها وتدخلها في مختلف الشؤون العامة بالشكل الذي يتلاءم مع المفهوم الليبرالي الديمقراطي، فيجب بالبداية أن توجد الدولة ومؤسساتها القوية، وتكون ذات فعالية عالية في المجتمع، ثم يتم تقييد صلاحياتها في إطار الليبرالية الديمقراطية.

---

[167]- دمياني. مرجع سابق. ص: 44

كما ركز فوكوياما على فكرة السيادة وأنواعها بالشكل الحديث وربط سيادة أي دولة بقوتها واعتبر أن الديمقراطية ليست أهم من مبدأ سيادة الدولة وقوتها بل قد يكون لاحقاً لها، حيث يمكن للدولة بناء قوتها اقتصادياً لتقليص الفجوة بين طبقات المجتمع في بادئ الأمر وبسط سيادتها على أراضيها ومن ثم تحقيق مبدأ الديمقراطية[168].

1- ضرورة وجود الحكومات وقياس جودتها

يقول فوكوياما في كتابه (النظام السياسي والانحطاط السياسي ج2) أن النقاش حول التطور السياسي تركز معظمه في السنوات الاخيرة على مؤسسات الضبط والتقييد (حكم القانون والمحاسبة الديمقراطية). لكن قبل تقييد الحكومات يجب عليها توليد السلطة اللازمة لأداء وظائفها، أي بمعنى آخر يجب على الدولة أن تكون قادرة على الحكم؛ إذ إنه لا يمكن اعتبار وجود الدولة القادرة على توفير الخدمات العامة الأساسية قضية مسلماً بها، ففي الحقيقة يعود جزء من السبب الذي جعل كثيراً من البلدان تعاني الفقر إلى غياب الحكومات الكفؤ والفاعلة، وذلك ما يتضح في الدول الفاشلة أو التي تنحو باتجاه الفشل، مثل أفغانستان وهاييتي والصومال، حيث تجتاح الفوضى وانعدام الأمان جميع مظاهر الحياة[169]، فالإخفاق هنا هو إخفاق الدولة ولا سيما البيروقراطيات على المستويات المحلية والوطنية والولاية، إذ لا يتعلق النظام السياسي بمجرد تقييد سلطة الحكومات المتعسفة والفاسدة بل كثيراً ما يتصل بدفع الحكومات إلى أداء المهمات المنتظرة منها فعلياً، كتوفير الأمان للمواطن وحماية حقوق الملكية وإتاحة التعليم والخدمات الصحية العامة وغير ذلك[170]. وبالتالي عدم وجود حكومات ذات كفاءة وقوية ذات سيادة تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثَمَّ تنعكس سلباً على واقع الدولة الاقتصادي والسيادي والمجتمعي وغير ذلك.

أولاً: ضرورة وجود الحكومات.

يرى فوكوياما بضرورة وجود الحكومة أو كما يسميها (القطاع العام)، على اعتبار أن هناك بعض الخدمات والوظائف أو المنافع العامة لا يمكن أن توفرها إلا الحكومات، والمنفعة العامة هي الخدمة التي لا تمنع استفادة فرد

---

[168] العاقب. مرجع سابق، ص160.
[169] فوكوياما. ج: 2. مرجع سابق. ص: 74.
[170] المرجع السابق. ص: 75.

منها استفادة غيره من الأفراد. وقد لعبت الحكومات تقليدياً دوراً في تنظيم الآثار الجانبية والمعلومات اللامتناظرة، في حالة التعليم والبنية التحتية الأساسية التي غدت الآثار الجانبية الإيجابية المرتبطة بها عظيمة إلى حد أن الحكومات وفرت تقليدياً مستوى أساسياً للمواطنين مجاناً أو بأسعار مدعمة. وإن الحكومات تنخرط في عملية التنظيم الاجتماعي بدرجات متفاوتة، حيث تسعى الحكومات إلى أن يتميز مواطنوها بالاستقامة والالتزام بالقانون والتعليم والمعرفة والشعور الوطني والمساواة واستملاك العقارات وغير ذلك[171].

كما أن للحكومات دوراً أساسياً تلعبه في السيطرة على النخب والمشاركة إلى حدٍ كبير في إعادة التوزيع، فإذا لم تسيطر الحكومة على النخب الغنية والقوية في المجتمع، سوف تستولي هذه النخب على النظام السياسي وتستغله لمصلحتها على حساب الكل. وإن أول الاشكال الأساسية لإعادة التوزيع التي تنخرط بها الحكومة هي تطبيق القانون بالتساوي بين الجميع، فتعمل الحكومة وحكم القانون جنباً إلى جنب لإنتاج نوع من المساواة أمام العدالة. ومن الجدير ذكره أنه من الصعب أخلاقياً تبرير منهج الدولة التي تتبنّى الحد الأدنى من سياسة التدخل ولا توفر شبكة أمان من أيّ نوع لمواطنيها الأقل دخلاً أو حظاً أو مستوى معيشي[172].

وتوصل فوكوياما إلى نتيجة مفادها، أنه: لن ينجح مثل هذا الأسلوب إلا في مجتمع يستوي فيه مجال التنافس إلى حد الكمال، ولا تلعب فيه عوامل مثل النسب أو المنبت أو الصدفة المجردة أي دور في تحديد حظوظ الناس أو دخلهم أو مستواهم الاجتماعي في الحياة، لكن مثل هذا المجتمع لم يوجد قط في الماضي ومن الصعب أن يوجد اليوم[173].

ثانياً: قياس جودة الحكومات.

يعد قياس قوة الدولة أو جودة أدائها حسب فوكوياما عملية شديدة التعقيد، وذلك من خلال طبيعة التنظيم الوظيفي الصارم للمناصب واختيار البيروقراطيين اعتماداً على الجدارة والأهلية والكفاءة التقنية لا الرعاية والمحسوبية، كما يتم استخدام النزاهة كمقياس لجودة الحكومات، وهي سمة معيارية يؤكد ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالأداء الفعال للحكومة. ومن الطرائق البديلة للمقاربة الإجرائية تقييم قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها أو ما يسمى

---

[171] المرجع السابق. ص:76، 77.
[172] المرجع السابق. ص: 78، 79.
[173] المرجع نفسه. ص: 79.

بقدرة الدولة على اختراق المجتمع الذي ترأسه. وهناك طريقة أخرى تتمثل في تجاهل ماهية الدولة، والتركيز على أفعالها. وهناك بعد أخير لجودة الحكومة يصبح وثيق الصلة عند تقييم الأداء الوظيفي للدولة وهو درجة الاستقلالية التي تتمتع بها الحكومة، وأن الشكل الأساسي للاستقلالية يتعلق بالحق في السيطرة على موظفيها وتجنيد كادر من العاملين اعتماداً على معايير مهنية لا سياسية[174]. وفي قياس جودة الحكومات، نستطيع أن ندخل في المصفوفة ذات البعدين لمدى الدولة إزاء قوتها، وذلك باستخدام عائدات الضريبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بديلاً عن المدى، ومؤثر البنك الدولي للفاعلية الحكومية بديلاً عن القوة[175]

2- السيادة[176] وأهميتها عند فوكوياما

اعتبر فوكوياما أن الديموقراطية ليست أهم من مبدأ سيادة الدولة وقوتها بل قد يكون لاحقاً لها، حيث يمكن للدولة بناء قوتها اقتصادياً لتقليص الفجوة بين طبقات المجتمع في بادئ الأمر وبسط سيادتها على أراضيها ومن ثم تحقيق مبدأ الديموقراطية[177]، والسيادة عنده ليست مطلقة لأنه لا يوجد دولة مستقلة استقلالاً كاملاً، فالسيادة قد تكون مطلقة فقط في حدود إقليمها أي مداها الجغرافي، ويجب الإشارة إلى وجود عملية تعاون وتبادل مصالح بين الدول تبعاً لهدف كل منها وغالباً ما يحكم العلاقات بين الدول هو قوة الدولة سياسياً واقتصادياً؛ أي إنه يعتمد على قوة الاقتصاد كعامل في الهيمنة السياسية وبخاصة أنه يشكل أساس التطور العلمي والتكنولوجي، فمن وجهة نظره أن المجتمعات الليبرالية الناجحة تتمتع بثقافة خاصة وفهم جيد للحياة حتى لو كانت فيها الرؤية الأخلاقية أقل من المجتمعات الملتزمة بمذهب ديني واحد، ويفسر ذلك بكونه ميزة وليست خللاً في المجتمعات الليبرالية[178].

---

[174] المرجع نفسه. ص: 82، 83، 84.

[175] المرجع نفسه. ص: 87.

[176] أنظر إلى المصادر الآتية:

- علي. منال وجدي، (كانون الأول 2021)، مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 39، ص116.
- آل إبراهيم. هاشم بن عوض بن أحمد، (2013)، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، ص25_26.
- سالم، سلماني وعاشور، عز الدين. (2021). خاصية سيادة الدول، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد6، عدد1. (685-731)، ص 689
- طالب، هشام. (2015). فن الخداع السياسي في الحرية والديمقراطية والسيادة على الوطن والمواطن، دار النهضة العربية، بيروت، 2015، ص106
- العطايلة، عادل محمد. (2007). القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان. ص159
- أبو الوفا. أحمد، (2010)، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الخامسة، ص402_404.

[177]- العاقب ، مرجع سابق. ص: 1.

[178] - varagur. (2022). May 25,

كما أشار فوكوياما الى تهديد أكثر خطورة من الدول الفاشلة وهي الدول الديكتاتورية وأغلبها يتمركز في البلاد العربية لذلك تقوم الإدارة الأمريكية بعد أحداث أيلول 2001 بعقيدة الاستباقية أو الوقائية بمعنى التدخل في هذه الدول، والتي حسب رأيه هي ذات سيادة غير مكتملة نتيجة لضعف قوة الدولة لا مداها، أي ضعف القدرة المؤسساتية لتنفيذ وفرض السياسات جراء افتقار النظام السياسي في أحيان كثيرة الى أساس شرعي، في حين أطلق فوكوياما مصطلح الدولة اللينة على الدول التي ما تزال تتمتع بالسيادة ووجود المؤسسات ولكن عملهما معطل بسبب التدخلات الخارجية كما في بعض دول الشرق الأوسط.

كما يرى فوكوياما أن الجدل الدولي المتعلق بالسيادة يتركز حول من يقررها ومن يمكنه انتهاكها وعلى أي أساس وإلى متى تبقى السيادة الوطنية حق خاص بالدولة وإلى أي حد ينبغي أن تتقيد بالقرارات والقوانين الدولية المتعلقة بها؟[179]، وهذا يتعلق بالشرعية الدولية وهنا تكمن نقطة الخلاف بين أوروبا وأمريكا حول من يملك الحق بالتدخل في سيادة الدول، ويرى روبرت كيغن أن سبب الخلاف هو تفوق القوة الأمريكية على الأوروبية، فالأوربيون غالباً يميلون لتطبيق القوانين الدولية بينما أمريكا تفضل السلوك الأحادي الجانب كقوة عظمى لها حرية التصرف[180].

وبعد الحرب العالمية الثانية أدركت أوروبا الغربية أن ممارسة السيادة القومية دون ضوابط كان سبباً في الحربين العالميتين، لذلك نشأ الاتحاد الأوروبي في الخمسينيات لتغطية تلك السيادات بمجموعة من القوانين والأعراف لمنعها من الخروج عن السيطرة ثانية، وحاولت بعض الدول بناء هويتها بعد الحرب كما حدث في ألمانيا على أساس مشروع معادي للسيادة لذلك تم تقييد الحركة الألمانية القومية بقيود دولية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي وصولاً للأمم المتحدة[181]، وقد حاولت بعض الدول إعادة إحياء أمجادها وسيادتها في العالم بعد الحربين، فعند استلام بوتين لسدّة الحكم في روسيا قام بتقوية الاقتصاد الروسي الذي وقف في وجه التدمير الذي تمارسه الليبرالية الجديدة لاستعادة مكانته التاريخية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الاشتراكي السابق الذي دُمِر اقتصاده كنتيجة للإصلاحات الليبرالية الجديدة وبروز السيادة الأمريكية في العالم [182] .

179- فوكوياما. (2002). ص: 182.
180- المرجع نفسه. ص: 191.
181- المرجع نفسه. ص: 192-193.
182- الأمير. مرجع سابق. ص: 142.

بدأ مفهوم السيادة بالتآكل في التسعينيات بما يسمى التدخلات الإنسانية كما في الصومال وكمبوديا وذلك بهدف التخلص من التهديدات التي تشكلها الدول بعض الدول، حيث يقوض الحكم والإدارة مبدأ السيادة الوطنية الذي قام عليه النظام العالمي الحديث بسبب المشكلات التي سببتها الدول الضعيفة وهذا الضعف لا يتعلق بالمدى إنما بالضعف المؤسساتي[183]؛ فالسيادة الوطنية لدول كالصومال وأفغانستان هي كذب ووهم لأنه محكومة من أمراء الحرب الديكتاتوريين الذين ينتهكون حقوق الإنسان، وفي الدول المتعددة الإثنية مثل يوغوسلافيا يحدث نزاع على حدود سيادة الدولة نفسها وحكامها يرتكبون جرائم ضد الإنسانية وغيرها من الدول التي يتوجب على القوى الخارجية التدخل فيها باسم حقوق الإنسان والشرعية الديموقراطية، وغالبا كان التدخل عسكري، وفي بعض منها يصبح الحكم بيد الهيئات التابعة الأمم المتحدة والمنظمات العالمية كما في تيمور الشرقية، وغيرها من الدول التي يمكن تسميتها بالدول الفاشلة التي تشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين[184]، ولا يطبق عليها مبدأ السيادة لأنهم بذلك سيجدون الحماية داخل أراضيهم وممارسة الجرائم الإنسانية، لذلك لا بد من التدخل الأمني لإزالة هذه التهديدات، والقضاء على كافة أشكال التهديد للأمن والسلم الدوليين.

وحاول فوكوياما أن يوضح الاختلاف بين وجهتي النظر الأوروبية والأمريكية حول موضوع سيادة الدولة، فقد رأى بأن الأوروبيين يرون بأن سيادة الدولة تتجسد من خلال اعتبارها الراعي للمصلحة العامة التي تعلو على المصالح الخاصة والمختلفة لمواطنيها، وهذه الدولة المتجذرة عادة في صلب البيروقراطية المهنية الدائمة، وتميل أحياناً الى الوقوف في وجهة الإرادة الشعبية؛ لأنها تتمتع برؤية أفضل وأوضح للمصلحة العامة والمشتركة للأمة جمعاء، على العكس من ذلك لا يرى الرأي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية أية مصلحة عامة بمعزل عن مجموع مصالح الأفراد الذين يشكلون المجتمع، لذلك تعتبر الدولة خادمة الشعب المطيع، ويمكن للجماهير الشعبية الديمقراطية تفويض الدولة سلطة تنفيد بعض القرارات الحيوية، لكن الدولة بحد ذاتها لا تملك أو لا تحتفظ لنفسها باستقلالية جوهرية[185].

---

[183] فوكوياما. مرجع سابق. ص: 171-170

[184] فوكوياما (2002). مرجع سابق. ص: 172-173

[185]- المرجع نفسه. ص190.

ويرى فوكوياما أيضاً أن وجهة النظر الأوروبية ترى بأن السيادة الخاصة بالدولة تضمحل بالمقارنة مع المنظمات الدولية التي تعتبرها الراعي الرسمي للمصالح العالمية المُشتركة، والتي تعلو على مشيئة ورغبات الدول الأمم الفردية وتبقى مستقلاً عنها، كما تحتفظ الدولة على المستوى الوطني باستقلالية معتبرة، كذلك ينزع الأوروبيون إلى منح الهيئات الدولية سلطة أكبر في تحديد المصالح العالمية المشتركة، على النقيض من ذلك ، يبقى تقويض السلطة في الولايات المتحدة على المستويين الوطني والعالمي أكثر تحديداً، فإذا لم تخدم مؤسسة دولية مصالح الدولة الأمة المتعينة ديمقراطياً، يحق للأخيرة تحديد أو تعليق أو سحب مشاركتها فيها.

ولذلك ثمة أسباب عديدة للاختلافات القائمة ما بين الولايات المتحدة وأوروبا حول مسألة السيادة والشرعية، وهذا الاختلاف يُمكن تحديده في نقطتين في غاية الأهمية وهما[186]:

1. إن الولايات المتحدة الأمريكية مقارنةً بأوروبا تمتلك قوة أكبر في كافة المجالات، وبالتالي فإن ضعف الدول الأوروبية يجعلها تؤكد على ضرورة الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية، في حين تفضل الولايات المتحدة تفويض الدولة بسلطات وصلاحيات أكبر وسيادة أعلى لأنه تُفضل العمل الانفرادي بدافع السيادة والزعامة على العالم أجمع لأنها أقوى اقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً وعسكرياً.
2. جوهر المشروع الأوروبي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أدركت بعد هذه الفترة تحديداً أن ممارسة السيادة القومية بلا ضوابط أو حدود جرت عليها كوارث الحربين العالميتين في القرن العشرين، وتسعى الدول الأوربية تحت اسم الاتحاد الأوربي إلى طمر تلك السيادات معتمدة على طبقات متعددة من القوانين والأعراف والأنظمة لمنعها من الخروج عن السيطرة مرة ثانية، ويري كوبتشان (kupchan.2002) أن الاتحاد الأوربي هو مجرد آلية لتجميع وتوجيه القوة الأوروبية خارج حدود أوروبا، وتختلف نظرة الأمريكيين صوب الدولة والسيادة إلى حد بعيد، و يفسر المفكر (سيمور مارتن ليبست) في سلسلة كتبه كيف أن الولايات المتحدة كانت على الدوام أكثر غرابة ونأيا من باقي الديمقراطيات المتقدمة، وكيف أن سياستها ومؤسساتها تختلف بنواح مهمة عن مثيلاتها في أوربا وكندا واستراليا ونيوزيلاندا واليابان، وهناك مجموعة اختلافات مطردة تفصل أوربا

[186]- العاقب. مرجع سابق. ص: 151-152.

عن كيان آخر سواء من حيث موقها تجاه دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية أو الجريمة المنظمة أم الأنظمة أم التربية والتعليم أم السياسة الخارجية، فهي تبقى بشكل متسق معادية للدولة وفردانية وأقل تدخلًا وأكثر إيماناً بالمساواة من باقي الديمقراطيات.

ثالثاً: الدول في فكر فرانسيس فوكوياما

1- أنواع الدول عند فوكوياما

حدد فوكوياما في كتابه (أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإسلام إلى الثورة الفرنسية) أنواع الدول، ووصل إلى أربع نتائج لبناء الدولة الأوربية الأسباب التي جعلت هذه النتائج تتشعب وتفترق، وكانت تقسيماته لهذه الأنواع بدأت من الدول التمثيلية وانتهاءً بأشد الدول استبداداً وطغياناً، وفيما يلي أنواع هذه الدول.

أولاً: الدولة المستبدة الضعيفة.

تجسد المملكتان الفرنسية والإسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر نموذج الدولة المستبدة الجديدة، وكانت كل واحدة أكثر مركزة وديكتاتورية من نظيرتها الهولندية أو الإنكليزية مثلاً من جوانب عديدة. من ناحية أخرى، لم تتمكن من الهيمنة الكاملة على النخب القوية في مجتمعها، وفرضت أثقل عبء ضريبي على أولئك الأقل قدرة على مقاومتها. كما بقيت الإدارة المركزية ميراثية، وفي الحقيقة تفاقم مستوى الميراثية بمرور الزمن، فقد انطلقت عملية تحويل إسبانيا إلى دولة ميراثية في ستينيات القرن السادس عشر وبلغت ذروتها في عهد فيليب الرابع (1621-1665). ومثلما هي الحال في فرنسا، حفزت عملية التحويل هذه الحروب المستمرة التي خاضتها إسبانيا والعجز المزمن في الميزانية. حيث بدأ ذلك مع أول إفلاس إسباني عام 1557، حين أرسل الملك صديقه وأحد أفراد حاشيته، روي غوميز لبيع أكبر عدد ممكن من المناصب البلدية[187]. لكن خلافاً لفرنسا، كانت أغلبية المناصب المعروضة للبيع في إسبانيا في البداية متعلقة بالمدن والمناطق. وتعرضت الممارسة لإدانة واسعة النطاق؛ لأن المناصب التي تباع، حسب الفهم الشائع، لن تغل عائداً كافياً إلا عن طريق الفساد السافر. لكن الحاجة الماسة إلى المال دفعت الدولة إلى مزيد من بيع المناصب. وحسب أحد التقديرات، أوجدت الحكومة طبقة مؤلفة من نحو ثلاثين

[187] Koenraad. (1949). pp:23

ألفاً من أصحاب المناصب الذين اشتروا وظائفهم بالمال بحلول عام 1650، وهو عدد يزيد بمرتين مقابل كل فرد على مثيله في فرنسا في الحقبة نفسها[188]. إضافة إلى ذلك كله، أعيدت نسبة 30 % من مساحة قشتالة إلى سلطة السادة (الإقطاعيين)، لا لأسباب سياسية بل نتيجة لحاجة النظام الملكي إلى النقد السائل. بيعت إلى الأفراد السلطة على مدن وبلدات بأكملها، ومنها الحق في جباية الضرائب وإدارة النظام العدلي. وبمعنى من المعاني، سارت عملية بناء الدولة الإسبانية إلى الوراء، حيث فقدت الحكومة المركزية سلطتها على معظم أراضيها عاقبة لتبذيرها المالي.

وبالتالي من وجهة نظر فوكوياما فإن كل من فرنسا وإسبانيا قد جسدت في بدايات العصور الحديثة نموذجين للدولة الاستبدادية الضعيفة والمحاسبة المخفقة، وذلك لأن أنظمتها الملكية كانت قد ركّزت السلطة بطريقة لا تخضع فيها للمحاسبة والمساءلة رسمياً أمام برلمان أو أي هيئة تمثيلية أخرى، وظهر مجموعة من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، مثل البرلمانات والجمعيات التمثيلية، والمتمردين والعوام و(الفروند)، الذين عارضوا مشروع مركزية الدولة، لكنهم هُزِموا كلهم في نهاية المطاف. وتؤكد الطريقة التي هزموا بها ضعفاً أساسياً في السلطة الاستبدادية المطلقة، وكان من الضروري ضم النخب بشكل فردي عبر منحهم قطعة من (كعكة) الدولة. أضعفت هذه العملية قدرتهم على العمل بأسلوب جماعي، لكنها حدت أيضاً من سلطة الدولة التي يمكن أن تمارسها عليهم. وبقيت الأملاك والامتيازات سليمة غالباً على الرغم من تعرضها المستمر للتهديد والتآكل[189].

ثانياً: الدولة المستبدة الناجحة.

قدم فوكوياما مثالاً على هذا النوع من الدول متمثلاُ بالملكية الروسية، وبرأيه أنه لم يكن ظهور الاستبداد الروسي قدراً محتوماً جراء منطق داخلي فرضته الثقافة الروسية. فهنالك في الحقيقة سوابق في التاريخ الروسي تؤكد وجود مؤسسات جمهورية ترتبط بالنمط الغربي، بالإضافة لوجود جمعيات تمثيلية توفر رؤية ما لاحتمالات روسية بديلة. فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالمؤسسات الجمهورية لم تتعرض مدينة نوفغورود في أقصى الشمال الغربي للغزو المغولي وبقيت جمهورية تجارية مزدهرة طوال العصر الإقطاعي المبكر. وارتبطت بصورة وثيقة مع تجارة البلطيق وجسدت بوابة للسلع الأوربية التي تدخل روسيا. وكان لأمير نوفغورود جيش تحت إمرته، لكن سلطاته

Thomas. (1997). Pp: 118-119.

189- فوكوياما ، (2016) ، ج :2. ص497.

قيدت بجمعية تمثيلية شعبية (veche) تنتخب محافظاً للمدينة من أفراد الطبقة الأرستقراطية. ومنح المواطنون الأحرار كلهم حق التصويت. وكانت الجمعية تتحكم بالضرائب، والقوانين والشؤون الخارجية، وتستطيع خلع الأمير. وحتى داخل المدينة، تمتعت الأحياء السكنية بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الخاصة. وفي نهاية المطاف فتح إيفان الثالث نوفغورود وضمها إلى الدولة الموسكوفية عام 1478، ثم أبطل جميع مؤسساتها الجمهورية الفريدة، وأعدم كثيراً من زعمائها بتهمة الخيانة، كما نفى عدداً كبيراً من عائلات البويار والتجار إلى مناطق أخرى من مملكته[190].

أما فيما يتعلق بالمؤسسة التمثيلية فقد تجسدت بمجلس النبلاء (مجلس زيمسكي) الذي حمل بعض الشبه بـ(جمعيات الطبقات الثلاث والجمعيات التمثيلية في الغرب)، وكان المجلس يجتمع بشكل غير منتظم، إلا أنه أدّى دوراً حاسم الأهمية في بعض المراحل، كما حدث حين وافق على عدد من مبادرات إيفان الرابع، مثل حربه مع ليفونيا. وصادق مجلس آخر على تنصيب فيودور بن إيفان الرابع قيصراً عام 1485 وعرض العرش على الوصي بوريس غودونوف عام 1598، وربما يكون أهم عمل قام به مجلس زيمسكي الموافقة على تنصيب ميخائيل رومانوف قيصراً عام 1613، ليضع نهاية لعصر الأزمات. استمرت الهيئة في الانعقاد للمصادقة على شن الحروب وفرض الضرائب في العديد من المناسبات في القرن السابع عشر، إلى أن تمكن بطرس الأكبر من تهميشها، ومن ثم غابت المؤسسات التمثيلية عن التاريخ الروسي، إلى أن ظهر مجلس الدوما أو المجلس التشريعي عقب الحرب الروسية اليابانية عام 1906 [191].

ومن ناحية أُخرى كانت الدولة الروسية أقوى من نظيرتها الفرنسية أو الإسبانية من عدة جوانب فقد شعرت كل واحدة منهما بأنها مقيدة باحترام حكم القانون، على الأقل فيهما يتعلق بالنخب، وهذا أمر غاب عن روسيا كليًّا. لقد قضمت الحكومتان الفرنسية والإسبانية حقوق الملكية عبر التخلف عن سداد الديون، واحتكار سك العملة، وتلفيق التهم عن طريق إجراءات المحاكم المصممة لابتزاز المال من الضحية. لكن شعرت الحكومتان على الأقل أنهما مجبرتان على العمل وفق نظام قضائي قائم. بالمقابل، استولت الحكومة الروسية على الأملاك الخاصة بطريقة

190- Platonov. (1964). Pp: 62-63.

191- Riasanovsky. (1963. Pp: 209-210.

سافرة من دون حتى التظاهر بالتزام القانون، وأجبرت طبقة النبلاء برمتها على خدمة الحكومة، وتخلصت من الأعداء والخونة دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية المناسبة. كانت حقبة أوبريشنينا في عهد إيفان الرابع حدثاً فريداً من بعض الجوانب ولم يتكرر على النطاق نفسه حتى وصول الشيوعيين إلى السلطة في القرن العشرين لكن حقيقة حدوثه شكلت سوابق مهمة للحكام الروس اللاحقين، الذين عرفوا أن لديهم رادعاً قوياً ضد النخب لم يكن متاحاً للملوك الغربيين. في هذا السياق، كانت الحكومة الروسية أقرب إلى الصين الإمبراطورية من الحكومات التي ظهرت في الغرب. لقد طورت الحكومة الروسية مؤسسات استبدادية شابهت مؤسسات العثمانيين (مثل البوميستيا). لكن العثمانيين والمماليك كانوا في ذروة عهدهم أكثر احتراماً لحكم القانون مقارنة بالحكام الروس. ومن ناحية أخرى، كان الاستبداد الروسي أكثر ميراثية من النسخة الصينية أو العثمانية، وبالتالي وجد فوكوياما بأن الملكية الروسية نجحت في ضم الطبقتين النبيلة والعليا وتحويلهما إلى كتلة خادمة متكلة على الدولة كلياً. وتمكنت الأطراف الثلاثة من القيام بذلك جراء المصلحة المشتركة التي طورتها في ربط الفلاحين بالأرض، وفرض أثقل عبء ضريبي عليهم دون شفقة. وبقيت الحكومة ميراثية إلى مرحلة متأخرة، لكن ذلك لم يمنع الملكية الروسية من ترهيب النبلاء والسيطرة عليهم إلى درجة أكبر من الملوك الفرنسيين أو الإسبان[192].

ثالثاً: الدولة الأوليغارشية الفاشلة.

نجح الأرستقراطيون في المجر وبولندا منذ وقت مبكر في فرض قيود دستورية على سلطة الملك، الذي بقي ضعيفاً وعاجزاً عن تشييد دولة حديثة. ولم تتمكن الملكية الضعيفة من حماية مصالح الفلاحين من طبقة النبلاء، التي استغلتهم دون رحمة. ولا استطاعت استخلاص ما يكفي من الموارد لبناء جهاز دولة قوي إلى حد مقاومة العدوان الخارجي. لم تنجح الدولتان كلتاهما في إقامة حكومة حديثة غير ميراثية.

رابعاً: الحكومة الخاضعة للمحاسبة.

إن النموذج الذي قدمه فوكوياما فيما يتعلق بهذا النوع من الحكومات كان محصورًا بدولتين، هما إنكلترا والدنمارك، فمن وجهة نظره فقد استطاعت كل من إنكلترا والدنمارك من تطوير حكم قانون قوي وإقامة حكومة

192- فوكوياما. ج:2. مرجع سابق. ص: 530-531.

خاضعة للمحاسبة والمساءلة، بالتزامن مع بناء دولة مركزية قوية وقادرة على التحشيد والدفاع عن الوطن، وفيما يلي سيتم توضيح واقع كل من إنكلترا والدنمارك في هذا المجال.

1- إنكلترا.

إن الحالة الأخيرة المتعلقة بتطور المحاسبة السياسية تمثلها إنكلترا، حيث نجحت مأسسة الأبعاد الثلاثة للتطور السياسي كلها – الدولة، وحكم القانون، والمحاسبة السياسية. وضعتُ إنكلترا في آخر ترتيب الحالات المدروسة من أجل تجنب بعض شراك ما يسمى (التاريخ الليبرالي)، التاريخ الذي يرى الماضي بوصفه تطوراً محتوماً نحو الديمقراطية الليبرالية، وتُعد قصة تطوير المؤسسات البرلمانية في إنكلترا الأكثر شيوعاً، لكن النتيجة ذاتها حصلت في إسكندنافيا عبر عملية سياسية مختلفة نوعاً ما. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت في الأولى دولة ليبرالية، ولاحت في الثانية ركائز الدولة الاجتماعية – الديمقراطية، لكن مبادئ القانون والمحاسبة والمساءلة ترسخت في البلدين كليهما.

وفيما يتعلق بإنكلترا فعلى غرار فرنسا، وإسبانيا، وهنغاريا، وروسيا، كانت إنكلترا في البداية مجتمعاً قبلياً ثم إقطاعياً حيث شرعت الدولة الممركزة في مراكمة عناصر السلطة في أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر، أما النخب في كل من هذه المجتمعات فقد نظمت بشكل طبقات / جمعيات البرلمان الإنكليزي، الجمعيات الفرنسية ذات السيادة، الجمعيات (التمثيلية الإسبانية، الدايت الهنغاري، مجلس زيمسكي (النيابي) الروسي– لجأت إليها الملكية التحديثية للحصول على الدعم والشرعية، وفي فرنسا وإسبانيا وروسيا، فشلت هذه الجمعيات (التمثيلية) في الاندماج والتحول إلى أطراف قوية فاعلة وممأسسة وقادرة على الوقوف في وجه الدولة الممركزة لتفرض عليها تسوية دستورية تطالب الملك بالخضوع للمساءلة والمحاسبة أمام البرلمان. أما في إنكلترا فقد كان البرلمان قوياً ومتماسكاً ومتلاحماً، حيث بدأ البرلمان الإنكليزي ينعقد بانتظام منذ القرن الثالث عشر، ولم تشهد مثل هذا الانتظام المجالس المشابهة في فرنسا أو إسبانيا أو روسيا، ومثلما لاحظنا، كانت وظيفته قضائية بالأصل، لكن مع مرور الزمن أخذ يلعب دوراً سياسياً أوسع بوصفه حاكماً مع الملك، وحظي دور البرلمان في المصادقة على الضرائب بأهمية خاصة؛ نظراً لأنه ضم أغلبية كبيرة من ملاك الأراضي الذين شكلت أصولهم وأملاكهم قاعدة أساسية للضريبة

الوطنية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، عمل مجلس العموم بشكل وثيق مع الملوك الإنكليز لطرد المسؤولين الفاسدين أو غير المؤهلين واتخذ دوراً منتظماً في الإشراف المالي على الأموال المخصصة. ولكن بسبب تدخلات الملك وتماديه على سلطات البرلمان بدأت المشكلات تحصل في إنكلترا، الأمر الذي أدى إلى حصول حرب أهلية في عام 1641 والتي أدت في نهاية المطاف إلى انتصار البرلمان وإعدام الملك تشارلز الأول عام 1649، لكن الصراع الطويل بين الطرفين لم يحل في الختام بقوة السلاح، مع أن العنف والتهديد باستخدامه كانا من المحددات المهمة للنتيجة النهائية[193].

فقد شوه البرلمانيون الذين خرجوا منتصرين سمعة معسكرهم بضرب عنق الملك، وضيقوا قاعدتهم السياسية باتباع سياسات متطرفة في أثناء حكم الوصاية بزعامة أوليفر كرومويل. لذلك ساد شعور بالارتياح عند إعادة ابن تشارلز إلى العرش باسم تشارلز الثاني عام 1660، وهو ما ساهم في عودة البلاد إلى الوضع الطبيعي بعد عقدين من الصراع السياسي المرير، وبالتالي فقد نجحت إعادة الملكية في حل واحدة من القضايا التي أشعلت شرارة الحرب الأهلية وهي مشكلة الفساد، فقد تولى البرلمان القيام بإصلاحات حكومية عديدة في أثناء الثورة وحكم الوصاية، مثل إنشاء جيش نموذجي جديد حسن التنظيم، وتطهير المناصب الحكومية من المسؤولين الملكيين الفاسدين. لكن حكم تشارلز الثاني أحيا كثيراً من الممارسات الفاسدة التي انتشرت في بدايات عهد آل ستيوارت، مثل بيع المناصب الرسمية، والتعيينات القائمة على الرعاية والمحسوبية... الخ. لكن عدداً من العوامل أسهم في تشكيل ائتلاف إصلاحي داخل الحكومة الإنكليزية نجح في مكافحة هذه الممارسات، لكن نهاية القرن السابع عشر توفر بالفعل نموذجاً مهماً لكيفية إبطال الميراثية، أما الصراع الطويل بين الملك والبرلمان فقد تم حلّه نهائياً من خلال (الثورة المجيدة) التي انطلقت بين عامي (1688 – 1689)، والتي أجبرت جيمز الثاني على التنازل عن العرش، ثم إحضار وليم أورينج من هولندا وتنصيبه باسم الملك وليام الثالث، وعلى الرغم من أن (الثورة المجيدة) قد مأسست مبدأ المحاسبة السياسية والحكومة التمثيلية، إلا أنها لم تؤذن بعد بمقدم الديمقراطية. إذ لم تكن إلا نسبة ضئيلة من السكان تختار أعضاء البرلمان في هذه الحقبة، بينما يحتل مقاعده أفراد الطبقات العليا، والمسؤولون والنبلاء،

193- فوكوياما. ج:2. مرجع سابق. ص: 553-554.

والأرستقراطيون الذين شكلوا أهم طبقة سياسية في إنكلترا، ومثلوا – وفقاً لبيتر لازليت نسبة راوحت بين 4–5% من السكان كلهم[194]. كما شاركت مجموعة أوسع من الناس في الحكم المحلي عبر الجلوس على مقاعد المحلفين والتعاون في إدارة آلاف المقاطعات، وشملت جزءاً كبيراً من طبقة المزارعين الموسرين نسبياً من أصحاب الأراضي، أما الديمقراطية كما نفهمها اليوم – حق الأشخاص البالغين في التصويت بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية – فلم تطبق لا في بريطانيا ولا الولايات المتحدة حتى القرن العشرين. لكن، على شاكلة إعلان الاستقلال الأميركي، رسخت (الثورة المجيدة) مبدأ الموافقة الشعبية، وتركت الأمر إلى الأجيال اللاحقة كي توسع دائرة أولئك الذين يعتبرون من (الشعب) بالمعنى السياسي.

2– الدنمارك.

كان تطور الديمقراطية والاقتصاد الحديث المرتكز على السوق أقل إثارة للنزاع والعنف في الدانمرك مقارنة بإنكلترا، فضلاً عن فرنسا وإسبانيا وألمانيا، وفي سبيل بلوغ الدانمرك الحديثة، خاض الدانمركيون بالفعل عدداً من الحروب مع دول الجوار، منها السويد وبروسيا، كما تفجرت نزاعات أهلية عنيفة في القرنين السابع عشر والتاسع عشر. لكن لم تشهد البلاد حرباً أهلية طويلة، ولا حركة تسييج، ولا حكماً طغيانياً استبدادياً، ولا فقراً طاحناً جراء التصنيع المبكر، إضافة إلى غياب تراث الصراع الطبقي تقريباً، وكانت الأفكار حاسمة الأهمية للقصة الدانمركية، لا فيما يتعلق بأيديولوجيا لوثر وغروندفيغ فحسب، بل بالطريقة التي قبلت بها آراء عصر الأنوار حول الحقوق والحكومة الدستورية من سلسلة من الملوك الدانماركيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقصة نهوض الديمقراطية الدانمركية حاشدة بالحوادث التاريخية والظروف الطارئة التي يتعذر تكرارها في أمكنة أخرى، فقد اتخذ الدنماركيون سبيلاً مختلفاً عن الإنكليز للوصول إلى الديمقراطية الليبرالية الحديثة، وأقام البلدان كلاهما دولة قوية، وحكم القانون، وحكومة خاضعة للمحاسبة[195].

---

[194]- Sachs. 2005. Pp: 33,

[195]- فوكوياما. ج:2. مرجع سابق. ص: 576.

وختم فوكوياما حديثه عن هذه الأنواع الأربعة للدول بأنه إلى جانب هذه الأنواع الأربعة فقد مثلت الجمهورية الهولندية والاتحاد السويسري سبلاً جمهورية بديلة للحكومة الخاضعة للمحاسبة وحكم القانون، بينما طورت الملكية البروسية دولة حديثة قوية وحكم قانون في غياب المحاسبة والمساءلة.

ومما سبق ترى الباحثة أن فوكوياما من خلال عرضه لأنواع الدول وطبيعة خضوعها للمحاسبة والمساءلة كان قد ركّز بشكل كبير على نموذجين أساسيين من أجل إظهار أهمية المحاسبة، وهما إنكلترا والدنمارك، ومن وجهة نظره فقد استطاع أن يبين بأن طبيعة تكوين الحكومات في هاتين الدولتين وخضوع كل منهما للمحاسبة والمساءلة ساهمت إلى حد كبير في تخفيف حدة النزاعات والتوترات الموجودة داخل هذه المجتمعات، على عكس أنواع الدول الأخرى، وبالتالي يُمكن القول بأنه خفّت نظرة فوكوياما التأليهية للسياسة الأميركية مقابل الإعلاء من النموذج الدنماركي، فصار أكثر منطقية في نقده للنموذج الأميركي؛ إذ إن المشكلات التي تعترض الحكومة الأميركية ناشئة بسبب اختلال التوازن بين قدرة الدولة وكفاءتها من جهة، والمؤسسات المصمَّمة أصلاً لتقييد الدولة وضبطها من جهة أخرى. وهذا يدفعنا للقول: إنّ الدولة الأميركية عادت (ميراثية) في النصف الثاني من القرن العشرين، حتى إنّ ظاهرة (الإيثار المتبادل) مستشرية في واشنطن العاصمة مشكّلةً القناة الرئيسة التي نجحت فئات المصالح في إسناد الحكومة من خلالها.

2- نقد الدولة النموذجية عند فوكوياما

ترتكز فكرة أو مقومات الدولة النموذجية في عصر الحداثة على التقدم التقني وهو أحد أهم أبعاد الحداثة بل هي النطاق المركزي الذي من خلاله يتم حل جميع المشكلات الأخرى في الحياة، فالتقدم التقني والتكنولوجي يساعد إلى حدٍ كبير في خلق نظرة كونية مادية تعتمد على أن الدولة هي مصدر السيادة والقوانين. وهناك خصائص أو مرتكزات للدولة الحديثة من دونها لا تكون. وقد تمتعت بها على مدار ال 100 عام الأخيرة، وهي:

1. **تكوين الدولة كتجربة تاريخية محددة ومحلية إلى حد بعيد:** بمعنى أن الدولة الحديثة هي نتاج أوروبي خالص في ظرف تاريخي محدد (معاهدة ويستفاليا 1648)، فهي وليدة عصر التنوير القائم بعدم اعتراف بما هو قبل

الحديث من أنظمة وأنماط أخرى للحكم بما في ذلك نموذج الحكم الإسلامي واعتبار ما قبل الحديث هو عبارة عن مجتمعات قبلية لا ترقى لمستوى أن تكون حتى مجتمعات بشرية.

2. **سيادة الدولة والميتافيزيقا التي أنتجتها:** تأخذ السيادة في نموذج الدولة الحديثة معنى تخيليا بالنسبة للأمة التي هي صاحبة القرار في تقرير مصيرها، لذلك فلن يتأثر بكون الحكومة أو النظام ديمقراطيا أم لا. ومفهوم سيادة الدولة له وجهان سيادة خارجية وسيادة داخلية، أما الخارجية فمتعلقة باعتراف دولة بأخرى والذي يترتب عليه إقامة العلاقات الرسمية فيما بينهما وما إلى ذلك وهو ما يجعل الدولة دولة بالتعبير الحقيقي. أما الداخلية هي سيادة القانون وقوة الدولة في تطبيق وفرض وصنع القانون.
3. **احتكار الدولة للتشريع وما يتعلق به من ممارسة العنف المشروع:** فبناء على ما تقدم فالدولة التي لها الحق الحصري في تشريع القوانين ولها حق التدخل باستخدام العنف لإنفاذ القانون، ولا يتغير ذلك إلا بفرض قانون من خلال دولة أخرى. وإرادة الدولة الممثلة في القانون هي التي تقر الإرادة الإلهية لأن المؤسسات الدينية تتحرك وفق إرادة الدولة وليس العكس.
4. **جهاز الدولة البيروقراطي:** وهو النظام الإداري وهو جزء أساسي من النظام القانوني الذي يدّعي العقلانية والمساواة المتمثلة في شعار المرأة المعصوبة العينين، ولكنه ليس لزومياً أن العلاقة بين النخب الحاكمة والبنى البيروقراطية من جهة والمواطنين العاديين من جهة أخرى تتميز بالمساواة. هذا النظام لا يتقيد بتغير الأنظمة فهو ينمو ذاتيا، ومن أحد تجلياته فكرة الفصل بين السلطات وسعي كل سلطة لبسط سيطرتها ونفوذها على الأخرى في حالة من التنافس، وهي تعمل بشكل هرمي من أعلى إلى أسفل وتتدخل في كل تفاصيل حياة المواطن منذ ولادته وحتى وفاته.
5. **تدخل الدولة الثقافي المهيمن في النظام الاجتماعي بما في ذلك إنتاجها الذات الوطنية:** حيث لا يمكن الفصل بين الثقافة والدولة في أي نموذج، ويتعرض هنا لتفكيك البنية السياسية والاجتماعية للدولة وتحقيق القدرة على النفوذ إلى المجتمع ثقافيا من خلال إجبار المجتمع على تقبل ثقافة معينة أو من خلال علاقة القوة والتعاون مع المجتمع المدني للحصول على قدر من الرضا والقبول لأفعال الدولة، ومن مظاهر توغل الدولة

في الثقافة المجتمعية هو التعليم الذي يعد إضفاء الشرعية، ولا يمكن أن يكون المجال الثقافي مستقل عن تأثيراته المادية[196].

وإن هذه المرتكزات هي المرتكزات أو الخصائص التي تمتلكها الدولة النموذجية الحديثة، وهي مترابطة فيما بينها في علاقة جدلية واضحة، تؤدي إلى استمرارية ونمو الدولة الحديثة في إطار الديمقراطية والمساءلة وقوة المؤسسات الفاعلة ضمن إقليم الدولة وسيادة الدولة.

وفي بادئ الأمر وجد فوكوياما من خلال تتبعه لفكرة الدولة، أنَّ الدولة الليبرالية الديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي المثال الوحيد للدولة النموذجية عنده، بناءً على الأفكار التي طرحها بما يخص النظام السياسي المثالي في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن كتاباته، وأن أهم ما يميز الدولة النموذجية عنده هو اتصافها أولاً **بالحرية** من حيث منحها وضمانها وحمايتها للأفراد، وثانياً **العدالة** التي تعبر عن حكم القانون وحماية الحقوق للجميع، وثالثاً **المساواة** بين جميع الأفراد على اعتبارهم جزءًا من الدولة، وأخيراً **السيادة** المتعلقة بالشعب والسلطة وقوة الدولة في حدودها الجغرافية أمام الدول في العالم.

كما أن أبعاد الدولة النموذجية عند فوكوياما كانت تتجسد وفق مفهوم **(القوة والامتداد)**، والذي يتمثل بأن الدولة التي تتمتع بقدر عالٍ من القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية، من شأنها أن يكون لها تأثيرٌ خارج حدودها الإقليمية بالشكل الذي يتلاءم مع معدل قوتها. ومن أهم الأمثلة على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استطاعت من خلال ما تملكه من عوامل قوة (اقتصادية، سياسية، تقنية، ثقافية) أن يكون لها تأثير كبير على صعيد العالم ككل، دون أن ينافسها في هذا الدور أي دولة أخرى؛ فازدياد القوة، يكفل بالضرورة زيادة الأمن والاستقرار والسيادة من جهة، والقدرة على التأثير خارج حدود الدولة الإقليمية وتدخلها في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول من جهة أخرى وذلك وفق الشكل الذي يتلاءم مع مصالح الدولة المتدخلة. والتي يُفتَرض لها أن تكون ديمقراطية ذات أيديولوجيا ليبرالية، كالولايات المتحدة الأمريكية، أي إن الدولة النموذجية في فكر فوكوياما هي الدولة الليبرالية الديمقراطية.

---

196 عادل. (2015/3/16). على الرابط التالي: https://www.ida2at.com/ تاريخ الاطلاع 2023/12/2.

كما أن الاستمرارية لوجود نظام سياسي مستقر حسب فوكوياما ينبغي أن يتوفر فيها عوامل هامة، تتمثل في المؤسسات وحكم القانون وآليات المحاسبة والمساءلة، وهي ما تتميز به الدولة الليبرالية الديموقراطية من وجهة نظر فوكوياما، وفي حال غياب أحد هذه المرتكزات يحدث خلل في النظام السياسي، وتصبح الدولة ضعيفة أو فاشلة أو محدودة الديموقراطية، كما هو واقع في جمهورية الصين الشعبية التي تتميز بقوتها وتطورها ولكن حكم القانون فيها ضعيف والديمقراطية غائبة على عكس سنغافورة التي يسود فيها القانون وتتمتع بالقوة ولكن الديمقراطية محدودة فيها، وعلى الرغم من إجراء روسيا الانتخابات الديمقراطية ولكنها قامت بقمع المخالفين، وبالتالي هي ضعيفة من حيث الخدمات وحكم القانون، ويعد هذا مؤشراً بأن الدولة الفاشلة يكون حكم القانون غائباً تماماً [197].

بالتالي تأتي قوة مؤسسات الدولة من خلال تطبيق القوانين، والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي وتوفير المنافع لكل أفراد المجتمع، وفي الوقت نفسه يدفع حكم القانون وآليات المحاسبة والمساءلة بالاتجاه المعاكس: تقييد سلطة الدولة بأسلوب منضبط ويرضي جميع الأطراف، ولكن لا تتبع جميع الدول أو المؤسسات هذه الخطوات بدقة، وقد اعتبر فوكوياما أن القدرة على تبني أنظمة سياسية قوية وقادرة على العمل ضمن الضوابط والمعايير التي رسخها القانون والخيار الديمقراطي هي من معجزات السياسة الحديثة[198].

وطرح فوكوياما في كتابه (أصول النظام السياسي الجزء الثاني) سؤالاً حول ما إذا كان النظام المتوازن بين الدولة وحكم القانون والمساءلة، يشكل بحد ذاته قيمة سياسية كونية، أم يعكس ببساطة الخيارات الثقافية لإناس يعيشون في ديموقراطيات ليبرالية غربية؟ ويجيب فوكوياما على هذا السؤال، بقوله: "إن نظاماً من هذا النوع لا يمثل قيمة إنسانية كونية، كونه تشكل قبل بعضة قرون فقط، وهي بمجملها مجرد ذرة زمنية في تاريخ النظام السياسي الإنساني"[199].

ويرى فوكوياما بضرورة مناقشة الليبرالية الديمقراطية باعتبارها قضية ارتقاء سياسي عام تشبه ارتقاء المؤسسات على مستوى القبيلة والزمرة والدولة، والتي أصبحت صيف النظم السياسية السائدة في العصر الحالي، في مختلف الدول حول العالم، أي إنه يجد من الضرورة أن يقترن هذا النظام مع أبعاد التطور الأخرى. فلم يكن

---

[197] فوكوياما. ج:2. ص: 39،37
[198]- المرجع نفسه. ص: 39
[199] المرجع نفسه. ص: 688.

للمجتمعات على مستوى القبيلة والزمرة والدولة قانون تنفذه جهات ثالثة، رغم أنها امتلكت صيغ محاسبة قوية. فقد بقيت المجتمعات داخل الدولة تدير اقتصادات زراعية طوال قرون بحكم قانون أحياناً لكن دائماً دون محاسبة ديمقراطية، ولا تصبح الحاجة الوظيفية إلى قيام نظام متوازن يجمع المكونات الثلاثة ضرورية إلا حين تستقر مستويات النمو الاقتصادي العالية، وتبدأ البلدان عملية التحديث بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. كما يرى فوكوياما بوجود تنوع كبير في الصيغ المؤسساتية المحددة التي يمكن أن يتخذها القانون والمحاسبة والديمقراطية. فعلى سبيل المثال، أن الصيغ المؤسساتية التي تتبناها الولايات المتحدة لا تشكل نماذج كونية، ويمكن للمجتمعات المختلفة إقامة هذه المؤسسات بطرق مختلفة؛ إذ بات فوكوياما يرى أنه من الضروري التركيز على الغاية الموضوعية من القانون والمحاسبة، وليس بشكلها الصارم، إذ هدف القانون الأساسي ينطوي على تنظيم قواعد المجتمع للعدالة، وجعلها شفافة وإنفاذها بأنصاف، وفي النظم السياسية اليوم، يغلب الطابع الشكلي أو الإجرائي على القانون، وتنتفي الغاية الأساسية منه حسب فوكوياما، مثال على ذلك يقول فوكوياما: "إنه في ظل أفضل الإجراءات الانتخابية، يستطيع السياسيون تجنيد مؤيدين عبر أساليب زبائنية واستغلال محددات مثل الإثنية والدين لأغراضهم الخاصة[200].

وفيما بعد تراجع فوكوياما عن فكرته المتمثلة بأنَّ الدولة الليبرالية الديمقراطية التي يجسدها النموذج الأمريكي تعد الدولة النموذجية التي تمثل قيمة ومثل عليا لغيرها من الدول، ذلك بناءً على الفكرة الرئيسية المتمثلة بضرورة وجود دور أساسي وفاعل للدولة ومؤسساتها داخل حدود الدولة وخارجها، ولا تكون الدولة الليبرالية الديمقراطية عرضة للتصلب المؤسساتي وإعادة الميراثية وغير ذلك من العوامل التي تساهم في الحد من سيادة الدولة وفاعليتها وآلية المساءلة داخلها، الأمر الذي يجعلها عرضة للإنحطاط السياسي عند فوكوياما.

كما أكد فوكوياما بمؤلفه النظام السياسي أنه لتكون هناك دولة ليبرالية ديمقراطية يجب أن يسبق ذلك وجود مؤسسات قوية فاعلة داخل المجتمع والدولة ثم تقييدها فيما بعد وفق مبدأ المساءلة والمحاسبة والديمقراطية وما إلى ذلك.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إنه لا يوجد هنالك دولة نموذجية عند فوكوياما، وإن فكرته كانت تستند إلى أسس فلسفية مكملة لفلسفة كل من كارل ماركس وهيغل حول مفهوم الدولة وشكلها النهائي، بالتالي تنتفي فكرة

[200] فوكوياما (2002)، ج: 2. مرجع سابق. ص: 688، 689، 690.

الدولة النموذجية (IDEAL STATE) عند فوكوياما لتبقى مجهولة المعالم والتفاصيل من حيث الشكل والمضمون والأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل العوامل التي تدور ضمن فلك الدولة.

وفي ختام كتابه سالف الذكر، يجد فوكوياما بالصين، النموذج الأكثر تحدياً لفكرة الليبرالية الديمقراطية؛ إذ تبنى الصين على تقاليد تمتد لأكثر من ألفي عام، وشكل النموذج الصيني مصدراً مهماً لنجاح دول شرق آسيا، ومنها اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في فترة ما بعد العام 1945 وانتهاء الحرب العالمية الثانية. فأحياناً تكون الحكومات الاستبدادية أكثر قدرة من نظيراتها الديمقراطية على إحداث قطيعة حاسمة مع الماضي، ولعل إحدى الميزات الكبيرة التي تمتعت بها الصين هي قيادتها من قبل الحزب الشيوعي الصيني الذي يتسم باستقلالية عالية[201].

تعقيب

لم يتوقف مفهوم الدولة عند حد معين، وإنما أثبت البحث مرونة هذا المفهوم في كل مرحلة تطور بها، فما زالت المجتمعات قادرة على التكيف مع كل أشكاله، ومراحل تطوراته إن كانت على الصعيد السياسي أو على الصعيد الدولي، جاءت تحليلات فرانسيس فوكوياما لتحولات مفهوم الدولة لإثبات قدرة وتطور المفهوم في ظل قطب واحد ومرحلة متطورة ظهر فيها بداية لأقطاب جديدة بدل من موازين القوى على صعيد العلاقات الدولية؛ إذ بقي فوكوياما مدافعاً عن أفكاره بأن الدولة مهما حدث فيها من تغييرات وتبدلات يبقى النموذج المثالي للدولة يتمتع بالعناصر الأساسية المتمثلة في المساواة والحرية وحقوق الإنسان والسيادة القائمة ضمن إقليم الدولة.

إن إثبات طبيعة وخصائص مفهوم الدولة لا يغير من عناصرها الأساسية التي جعلتها تتمتع بالاستقرار بكافة نماذجها وأشكالها، وقد راجع فوكوياما تطورات مفهوم الليبرالية وتحديد الفكر النيوليبرالي بشكله المعاصر الذي ارتبط بالمفهوم الاجتماعي واقتصاد السوق، وتأثيراته على العالم عن طريق أدوات العولمة والتكنولوجيا هذا ما أعطى دوراً هاماً في الظروف السياسية والاجتماعية بشكل أثّر على موازين القوى في العالم متمثلاً في ظهور قوى منافسة للقطب الواحد المتمثل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[201] فوكوياما (2016)، ج: 2. ص692.

الخاتمة

من خلال دراستنا للكتابات التي طورها فوكوياما ما بعد فكرته عن نهاية التاريخ، وعبر تقصي التحولات المعرفية التي يمكن قراءتها بشكل مباشر أحياناً وبإضمار أحيانا أخرى يمكن أن نختم هذه الدراسة بالقول إننا أمام مفكر قد اجتاز مرحلتين فكريتين غير متماثلتين لدرجة يمكن معها الحديث عن فوكوياما الأول فوكوياما الثاني. الأول دافع عن الدولة الليبرالية الديمقراطية في نسختها الأمريكية وكان أبرز المنظرين المروجين لنشرها عالمياً تحت ذريعة نهاية التاريخ

إن فوكوياما تماهى مع الأفكار التي عرضها، فربط مفهوم الدولة بمفهومه الخاص كما افترضه هو، وهذا ظاهر لديه من خلال تأثره بالولايات المتحدة الأمريكية والمكان الذي عاش فيه، أي نقصد المعرفة التي تلقاها من الدراسات والقراءات والمراحل المتتالية التي شاهدها وتأثر بها في تلك الفترة.

على الرغم من تعدد المؤلفات التي أصدرها فوكوياما في مراحل ومفاصل تاريخية وسياسية مهمة، إلا أنه بقي متأثراً بالفكر الذي تبناه في بداية شهرته وهو النموذج الليبرالي الديمقراطي وهذا ما كان واضحاً من خلال دفاعه المستمر عنها، وحتى وإن تغيرت الظروف يقوم المفكر بدور المحامي والمحاضر لإقناع العالم بآلية عمل هذا النموذج كنموذج مثالي يحتذى به، فمن الصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها السبل الكافية للوصول إلى ثقافات العالم إن كان عسكرياً أو عن طريق التكنولوجيا والعولمة، إلا أنها تعترف بوجود قوى صاعدة تقوم بمجابهة نظامي السياسي المستقر، وإن ظهر هذا من خلال طروحات فوكوياما التي قدم بها شروحات وتفسيرات لتحولات الدولة بأشكالها المختلفة ولاحظناه كيفية تراجعه عن الفكرة والدفاع عنها بطرق مغايرة وإنما كان تحتمل نفس الوجه على حد التعبير.

أهم النتائج التي انتهى إليها البحث:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كشفنا بها تباعاً لإشكالية مفهوم الدولة في قراءات فرانسيس فوكوياما بين مراحل مختلفة نوجزها بما يلي:

1- إن تحليلنا لمفهوم الدولة عند فرانسيس فوكوياما أبان في بعض أجزاءه بعض التناقض وظهر ذلك من خلال دفاعه عن كل الأفكار التي تغير من صورة مفهوم الدولة عنده وتغيير أقواله الأولى وهذا ما ترك الباب مفتوحًا لظهور آراء جديدة مع تجديد الدراسة لإيضاح مفهوم الدولة لاحقاً.

2- أخضع فوكوياما الدين المسيحي لخدمته بإخضاع شمولية فكرة الليبرالية الديمقراطية تسود العالم المستقبلي ولم تأتِ عن طريق المصادفة وإنما هي نتيجة أحداث متعاقبة ومتتالية، أي حتمية ترتبط بالمنافسة العسكرية والتنمية الاقتصادية.

3- انتقد فوكوياما الأساس النظري الذي افترضه لتأسيس مفهوم الدولة وبالتالي يريد أن يؤسس مفهوماً للدولة يختلف عن النموذج الذي طوره ليأخذ شكل الدولة القومية، وبالتالي ما تغير هو مفهوم وأصول نظريته حول الدولة وبقيت الليبرالية والديمقراطية مطلباً ومطمحاً لديه.

4- كانت الليبرالية الديمقراطية لها نموذجاً ومتحققة في المرحلة السابقة فقد كانت امتداداً خطياً وفي المرحلة التي تلتها أصبحت نموذجاً مأمولاً غير متحقق وليست نتاجاً عن تطورٍ خطي باعتبارها لا ليبرالية ولا ديمقراطية ولا مفهوم دولة العقد الاجتماعي.

5- بنى فوكوياما نظريته في الدولة على أن الحالة الاجتماعية لست طارئة على البشر وإنما هي ذات أصول اجتماعية وطرح نظريته البيولوجية التي أسس عليها تصوره لمفهوم الدولة بأن ذلك المفهوم ليس أحادياً ولا خطياً وبمعنى أكثر دقة، لا يوجد نموذج واحد على الدولة أن تطبقه أو لا تطبقه، وإنما أفضت نظريته الجديدة إلى أن هناك تعدد في أشكال الدولة منها ما يقترب إلى الليبرالية الديمقراطية المنشودة ومنها ما يختلف باختلاف الظروف والأوضاع والسياسات هذا لا يعني أن هذا النموذج أفضل من ذاك ولا يعني أن هذا دولة وهذا غير دولة وإنما كلهم أنماط متعددة لنمط دولة المأمول منها أن يقتربوا جميعاً من مفهوم الليبرالية بتأكيده أن مفهوم

الدولة ضروري لأن ليبرالية نهاية التاريخ كانت ليبرالية متأثرة بطروحات النيوليبرالية التي تدعو إلى دولة الحد الأدنى وفي أطروحته الجديدة.

6- يطالب فوكوياما بأن دولة الحد الأدنى يجب أن تؤخذ باعتبارات محددة ومن هنا جدلية القوة والوظيفة في الدولة وهذا ما يبرز التحولات التي طرأت عنده وهذا ما يظهر بشأن المفردتين (الليبرالية والديمقراطية) بأنهما موجودتان ولكن أسسهما وتطوراتهما واستخداماتهما مختلفة في هذه التحولات.

7- ركّز فوكوياما على إعادة التفكير في مفهوم الدولة على ضوء التحولات التي صدرت في القرن الواحد والعشرين، في حين بدأ في مراجعته لأصول نشوء مفهوم الدولة ابتداءاً من نظرية العقد الاجتماعي والمسلمة التي بنيت عليها ووضع فرضية أو مسلمة جديدة سيبنى على أساسها تصوره الجديد لمفهوم الدولة هذا التصور الذي سيطال بشكل مباشر تطور الليبرالية وإن كان لا يطال الليبرالية بشكل عام كمفهوم، وإنما سيطال آلية تطورها وإنما لم تعد ليبرالية وهي مجرد تراكم خطي لأصولها التي نشأت في القرن الثامن عشر.

8- لم تعد الديمقراطية مرتبطة بهذا التراكم بل بقيت الليبرالية الديمقراطية نموذجًا يطمح إليه النظام السياسي المأمول كما يتصوره فوكوياما لكن مع تحولات أظهرت أن الليبرالية الديمقراطية هي إحدى النماذج وليست النموذج الوحيد ولا الخطي لتطور الفكر السياسي والممارسة السياسية على مستوى العالم حين تبقى نموذجاً أفضل لكنه مأمول وغير متحقق.

9- الليبرالية الجديدة التي ينادي بها فوكوياما يطرحها ضمن جدلية العلاقة بين مدى الدولة وقوتها بحيث أن الدعوة إلى الحد من مدى الدولة وقوتها يجب أن يدعم في مقولة مقابلة وهي رفع من درجة قوتها.

10- الديمقراطية بقيت مطلباً أساسياً ولكن هذه الديمقراطية تحتاج إلى دواعم وقواعد وبدون هذه الدواعم فهي عرضة لانزلاقات قد تؤدي لإنتاج نقيضها كما هو الحال في تحليل فوكوياما للفساد الإداري في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، إن هذه الديمقراطية ليست فكرة ناجزة وإنما فكرة يجب أن تتحقق وفق مسارات وشروط وضوابط متعددة.

11- أهم مبدأ ونتيجة أن النموذج الليبرالي لا يشكل قيمة سياسية كونية من وجهة نظر فوكوياما لأنه يرى تنوع كبير في الصيغ المؤسساتية المحددة التي يمكن أن يتخذها القانون والمحاسبة والديمقراطية.

12- هناك العديد من الآليات والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظر فوكوياما ترقى إلى مستوى الصدارة لقيادة العالم وهذا ما يعطيها الحق في التدخل في العلاقات الخارجية من خلال سياستها الخارجية في العالم والشرق الأوسط خاصةً لتصحيح المفهوم العام للدول كي يرقى إلى مستوى قريب من الدولة المكتملة والذي وصفها بدولة الحد الأدنى التي تمتاز بعناصر معينة لترقى إلى النظام الناجح وتحقيق الأمن والسلم الدوليين في العالم.

13- التاريخ عند فوكوياما يتغير باستمرار، وهذا التغير يؤدي إلى ظهور مقولات جديدة تتبدل وتتغير بتغير التاريخ، وتدل على نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة باعتبار أن الليبرالية الديمقراطية عنده تمثل بداية التاريخ لا نهايته، وهذا ما لاحظناه في كتابات فوكوياما المتغيرة في معظم طروحاته.

14- هناك العديد من التغيرات والأحداث التي غيرت من وتيرة وشكل النظام العالمي ابتداءً من الثورة الفرنسية وصولا إلى العولمة والتكنولوجيا في المراحل المعاصرة... وغيرها، إلا أنها شكلت على حد تعبير تغيرات ولكن ليست تغيرت حدت من التاريخ وإنما تعتبر انقطاعات وبدايات جديدة متمثلة في مفاهيم معاصرة تتلاءم مع الواقع فهل صَدَق فوكوياما في تنبؤاته أم قدم شروحات ونظريات تخص وجهة نظره الخاص في الظروف الراهنة؟

مقترحات البحث

1- معظم الدراسات التي اعتمدت هي دراسات صحفية أقرب إلى التقرير الصحفي عن صدور كتاب فوكوياما لكن لم تعقد ولا دراسة تفصيلية للمضامين الفكرية والفلسفية التي تضمنتها لطرح فوكوياما لمفهوم الدولة والذي سيستجيب إلى ضرورة ملحة على مستوى العالمي في إعادة النقاش في مفهوم الدولة إن كان أمريكياً، أوربياً أو آسيوياً.

2- حاولنا في هذه الدراسة أن نتناول ونفصل في هذه المضامين تلك المسوغات فقدمنا للمكتبة العربية دراسة مدخلية لتحول مفهوم الدولة لتصور فوكوياما عن هذا المفهوم الجديد يما يتلاءم مع معطيات القرن الواحد والعشرين.

3- تطمح دراستنا لأن تفتح الباب حول إشكالية التفكير في بناء الدولة وفق معطيات الاقتصادية والاجتماعية للقرن الواحد والعشرين لا سيما مع الضغوط التي تواجهها النظريات المتعددة والمقاربات المتعددة لمفهوم الدولة.

4- تفترض دراستنا أبحاثًا لاحقاً من قبل طلاب الدراسات العليا لتعميق هذا المفهوم ومناقشته على نحو أوسع بغية الوصول إلى تصور ملائم لروح العصر لا يتفق أو لا يسلم بفرضية العقد الاجتماعي أو ما طور في عصر النهضة في الفكر السياسي. إذن فدراستنا تفتح الباب أمام دراسات معاصرة للنظرية السياسية ومفهوم الدولة وملحقاتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر باللغة العربية:

1. فوكوياما، ف. (1993). **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**. ترجمة: فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي. بيروت: لبنان، مركز الإنماء القومي. ص: 355
2. فوكوياما، ف. (1993). **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد امين. ط:1، مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. مؤسسة الأهرام. ص: 355
3. فوكوياما، ف. (2016). **أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإسلام إلى الثورة الفرنسية**. ترجمة: مجاب الإمام ومعين الإمام. ط1. الدوحة: قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية. ص: 742
4. فوكوياما، ف. (2018). **الهوية: المطالبة بالكرامة وسياسات النقمة**. دار فارار وشتراوس وجيرو. نيويورك. ص: 224
5. فوكوياما، ف. (2002). **بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة: مجاب إمام. ط: 1، دار العبيكان للنشر. ص: 229
6. فوكوياما، ف. (2016م). **النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية.** ترجمة: معين الإمام/ مجاب إمام. ط1. دار الكتب القطرية. ص: 838
7. فوكوياما، ف. (2007). **امريكا على مفترق طرق**، ترجمة: محمد محمود التوبة. ط: 1، مكتبة العبيكان. الرياض المملكة العربية السعودية. ص: 277

ثانياً: المراجع

1. أبو الوفا. أحمد، (2010). **الوسيط في القانون الدولي العام**، ط:5، مصر: دار النهضة العربية. ص:937
2. إمام، إمام عبد الفتاح. (1996). **هيغل. المجلد: الأول. أصول فلسفة الحق**. القاهرة. مكتبة مدبولي. ص:680

3. إمام، إمام عبد الفتاح. (2007). **المنهج الجدلي عند هيغل، دراسة لمنطق هيغل**. ط: 3، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 422

4. باركر، أ. (1966). **النظرية السياسية عند اليونان**. ترجمة: لويس إسكندر. القاهرة: مؤسسة سجل العرب. ص: 316

5. بدوي، عبد الرحمن. (1996). **فلسفة القانون والسياسة**. بيروت: دار الشرق. دار الفارس للنشر والتوزيع. ص: 236

6. بدوي، عبد الرحمن. (1996). **فلسفة القانون والسياسة عند هيغل**. ط: 1، دار الشروق. بيروت: لبنان. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص: 230

7. بريمو، مارسيل. (1993 م). **تاريخ الأفكار السياسية**. بيروت. الأهلية للنشر والتوزيع. ص: 408

8. بيارلوفيفر، ج، وماشيري، ب. (1993). **هيغل والمجتمع**. ترجمة: منصور القاضي. ط: 1، بيروت: لبنان. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ص: 143

9. توشار. ج. (2010). **تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسيط**. ترجمة: ناجي الدراوشة، الطبعة الأولى. ص: 1137

10. توفيق مجاهد، حورية، (2019)، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة 7. ص:624

11. تيلور، ب، وفلنت، ك. (2002). **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**. ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد. الجزء:2. الكويت. سلسلة عالم المعرفة. ص: 244

12. جودت، سعيد. وعلواني، عبد الواحد. (1996). **الإسلام والغرب والديمقراطية**. ط1. دمشق: سوريا. دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر. ص: 224

13. الحمداوي، علي عبود. (2012). **فلسفة التاريخ جدل البداية والنهاية والعود الدائم**. ط1. بيروت: لبنان. دار ابن نديم للطباعة والنشر. ص: 720

14.حيدر. محمود، (2018)، **الدولة: فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة**، ط: 1، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية. ص: 178

15.خباز. حنا، (1986)، **جمهورية أفلاطون**. العراق: بغداد. مطبعة بابل. ص: 365

16.داروين، ت. (2017). **أصل الأنواع والاجناس.** ترجمة: إسماعيل مظهر. مؤسسة هنداوي سي آي سي. ص:786

17.راهي، قيس ناصر، (2017)، **نهاية التاريخ: دراسة تحليلية نقدية للمفهوم وحضوره المعاصر**. ط: 1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. ص: 139

18.روسو، ج. (2012). **العقد الاجتماعي**. ترجمة: عادل زعيتر. لا: ط، مصر: القاهرة. دار هنداوي. ص:174

19.الشيخ، محمد. (2008). **فلسفة الحداثة في فكر هيغل**. الحمرا: بيروت. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ص:498

20.صباريني. غازي حسن، (1997). **الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**. عمان. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص: 424

21.طالب، هشام. (2015). **فن الخداع السياسي في الحرية والديمقراطية والسيادة على الوطن والمواطن**. ط: 1، بيروت 2015، دار النهضة العربية، ص: 431

22.طاليس، أ. (2009). **السياسة، مع مقدمة في علم السياسة منذ الثورة الفرنسية حتى العصر الحاضر للبرفسور بارتملي شانتهيلير**. ترجمة: أحمد لطفي السيد. ط: 1، بغداد. بيروت. منشورات الجمل. ص:474

23.عباس، فيصل. (2008). **العولمة والعنف المُعاصر جدلية الحق والقوة**. بيروت. لبنان. دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر. ص: 327

24.عبد الجواد عبد الحميد، أحمد فؤاد. (1998). **البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث: دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية**. القاهرة. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. ص:392

25.العطايلة، عادل محمد. (2007). **القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام**. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع. ص:280

26.العطواني، هيثم توفيق. (2020). **كارل ماركس قراءة معاصرة في إشكالية العلاقة بين الحرية والتقدم**. وزارة الثقافة: دمشق. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ص: 279

27.عوابدي، عمار، (2008). **القانون الإداري، الجزء الأول، النظام الإداري**. ط: 5، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 384

28.كوجيف، أ. (2017). **مدخل لقراءة هيغل.** ترجمة: عبد العزيز بومسهولي. طـ: 1، القاهرة. رؤية للنشر والتوزيع. ص:443

29.الكيالي، عبد الوهاب. (1997). **موسوعة السياسة**، جزء:1. طـ: 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. مادة الأمة. ص: 482

30.كيشانة، محمود. (2017). **المجتمع المدني، أسسه المفهومية والإصلاحية، وإختياراته التاريخية**. طـ: 1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. العتبة العباسية المقدسة. ص: 164

31.لوك، ج. (1988). **رسالة في التسامح.** ط:1، ترجمة: عبد الرحمن بدوي. بيروت. دار الغرب الإسلامية. ص:77

32.مجموعة مؤلفين. (2014). **المساءلة الديمقراطية في تقديم الخدمات: دليل عملي لتحديد التحسينات من خلال التقييم.** ترجمة: علي برازي. السويد: ستوكهولم. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. ص:93

33.محمد، وليد سالم. (2014). **مأسسة السلطة وبناء الدولة (دراسة حالة العراق).** عمان. الأردن. الأكاديميون للنشر والتوزيع. (495). ص: 492

34.المصري، خالد موسى. (2018م). **نظريات العلاقات الدولية**. طـ: 1، دمشق. ص: 271

35.السيد، محمد عبد البديع. (1996). **مبادئ علم السياسة**. جامعة بنها. كلية الآداب. قسم الإعلام. ص: 196

36.مطر، أميرة حلمي. (1995). **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**. ط: 5، دار المعارف. كلية الآداب جامعة القاهرة. منتدى سور الأزبكية. ص: 452

37.وايلي، إ. (2007م). **هيجل والدولة**. ترجمة: نخلة فريعز. طـ: 3، بيروت: لبنان. دار التنوير للطباعة والنشر. ص: 1770

38.غريغيش، مارتن. أوكالاهان، تيري. (2002) **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ط:1، دبي: الإمارات العربية المتحدة. مركز الخليج للأبحاث. ص: 546.

ثالثاً: الموسوعات والمعاجم:

1. صليبا، جميل. (1982). **المعجم الفلسفي**. ج: 1، بيروت: لبنان. دار الكتاب اللبناني.
2. قاموس المصطلحات المدنية والسياسية. (2014م). **مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)**. ط: 1، فلسطين: نابلس. جامعة النجاح الوطنية.
3. المعجم الفلسفي. (1983). **مجمع اللغة العربية. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية**. مصر: القاهرة.
4. معجم المصطلحات السياسية. (2014). **معهد البحرين للتنمية السياسية**.
5. المورد القاموس. (2005). ط: 39. انكليزي–عربي. **دار العلم للملايين**. بيروت: لبنان.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. آل إبراهيم، هاشم بن عوض بن أحمد. (2013). **سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. كلية الحقوق. قسم القانون العام. ص: 156
2. سعدون، زريفة. (2016). **النظرية الديمقراطية عند أرسطو**. رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم الفلسفة. ص 170

3. سفيان، العاقب. (2016). **الدولة والعولمة: نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما أنموذجاً**. (رسالة ماجستير). جامعة وهران. كلية العلوم الاجتماعية. الجزائر. ص: 173

4. كمال، بغداد. (2012). **النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر**. رسالة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة. ص: 135

خامساً: المجلات

1. سمار، سعد عبود، كريم، وخلود حبيب. (2019). دويلة المدينة اليونانية (نشأتها وتطورها)، إسبارطة أنموذجاً. **مجلة كلية التربية**، العدد 28. ص: 223- 239. جامعة واسط.

2. أبو شحمة، مفتاح سليمان محمد. (2014). أخلاق الدولة عند أفلاطون بين مثالية محاورة الجمهورية وواقعية محاورة القوانين. **مجلة كلية الآداب**. العدد 1. ص: 309- 321. ليبا: جامعة مصراتة. كلية الآداب.

3. نصر، محمد حسين. (2015). مفهوم الدولة. **مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)**. المجلد: 14، عدد1. ص: 81-95.

4. سليمان، عصام. (1989). مدخل إلى علم السياسة. **دار النضال للطباعة والنشر التوزيع**. ط:2، ص: 170 – 179. بيروت: لبنان.

5. صالح، علي حاكم. (2019). أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه: مراجعة كتابَي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي. **مجلة سياسات عربية**. العدد 43. ص: 139- 149. الدوحة: قطر.

6. دمياني، عبد العالي. (2019). فرانسيس فوكوياما: التهديدات الأكثر مكراً ضد الليبرالية تأتي من داخل الدول الديمقراطية. **صحيفة لوموند الفرنسية**. العدد 22838. ص: 1-4.

7. علي، منال وجدي. (2021). مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان. **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**. العدد 39. ص: 111 – 141.

8. سالم، سلماني، وعاشور، عز الدين. (2021). خاصية سيادة الدول. **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.** مجلد6. عدد1. ص: 61- 74.

9. خضير، ماجد حميد. (2020). الدولة القومية: دراسة في نظرياتها الكلاسيكية والمعاصرة. **مجلة دراسات دولية.** العدد 82. ص: 331- 358. جامعة بغداد

10. عبد. محمد حميد، وسويدان، زياد عويد. (2022). النظام السياسي لمدينة أثينا. **مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية**، المجلد 19، العدد 2.ص: 1352- 1364. جامعة الأنبار. كلية الآداب.

سادساً: مقالات منشورة على الانترنت:

1. **Principles of democracy, the amazing race**. on the link: https://www.crivitz.k12.wi.us/

2. إسميك، حسن. **فرانسيس فوكوياما: أصول النظام السياسي ومعضلة الانحطاط بديلاً من الديمقراطية الليبرالية**، موقع ستراتيجيكس الالكتروني. 2021/2/4. على الرابط التالي: https://strategiecs.com/ar/analyses

3. بنافي، ريناس. **من يستحق الحكم ومن يجب عليه أن يحكم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، ديسمبر 2016. على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=41721

4. الحسيني، محمد. فوكوياما: **لقد فهموا نظريتي خطأ**. مقالة منشورة على الانترنت: https://www.sasapost.com

5. حياتي، سامر. **ما هو معدل النمو الاقتصادي**. 2017/5/23، موقع موضوع الالكتروني، على الرابط التالي: https://mawdoo3.com/

6. الحياري، إيمان. **مفهوم النظام السياسي**، موقع موضوع الالكتروني. 2018/11/14. على الرابط التالي: https://mawdoo3.com/

7. رحيم، سمير . **فرانسيس فوكوياما: صواب الليبرالية وخطؤها**. الموقع الرسمي لجريدة عُمان. 2023. يُسترجع على الرابط: https://www.omandaily.om/.

8. زوبدي، مصطفى. **الدولة الأمة: المأزق والمخرجات**، مجلة الهدف الالكترونية. العدد 24. 12 ابريل 2021. على الرابط التالي: https://hadfnews.ps/post/81184

9. السباعي، ميرفت. **فوكوياما ورؤيته للنظام والانحطاط السياسيين**. موقع الميادين الرسمي. 2017/6/23. على الرابط التالي: https://www.almayadeen.net/books/720188

10. عادل، علي. **نموذج الدولة الحديثة**، موقع إضاءات الالكتروني. 2015/3/16. على الرابط التالي: https://www.ida2at.com/

11. عبد العزيز ، محمد. **أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية**. منتدى العلاقات العربية والدولية. 2016. موقع فاير فورم الالكتروني، https://fairforum.org/review

12. العنبر ، أياد. **متلازمة الانحطاط السياسي والمحتوى الهابط**، موقع الحرة الالكتروني. 2023/2/12. على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/

13. عودة، جهاد. **من الانحطاط السياسي إلى تواصل النمو**، موقع صدى البلد الالكتروني. 2019/9/26. على الرابط التالي: https://www.elbalad.news/3995963

14. الغزو، العنود. **أركان الدولة**، موقع موضوع الالكتروني. 7 ديسمبر 2022. على الرابط التالي: https://mawdoo3.com/

15. فهمي، حامد فهمي. **النظام السياسي والسقوط السياسي**، موقع خطوة للتوثيق والدراسات. 2018/4/2. على الرابط التالي: http://www.khotwacenter.com/

16. فوكوياما، فرانسيس. **الليبرالية تحتاج إلى الأمة**. موقع انديبيندنت العربية.2022. يُسترجع على الرابط: https://www.independentarabia.com.

17.لاشين، دينا سليمان كمال. **حول مفهوم الليبرالية وعلاقتها ببعض من المفاهيم الأخرى منها (الديمقراطية، العلمانية، الحرية).** المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. 2019/8/5. على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=61950

18.مقال بعنوان: **الدولة، تعريفها، مفهومها العام، أركانها، اشكالها ووظائفها.** موقع ستار شمس الالكتروني. حزيران 2021. على الرابط التالي: https://www.starshams.com/2021/06/country.html

19.مقال بعنوان: **وظائف الدولة**، موقع منتديات القانون الجزائري الرسمي. 2009/10/10. على الرابط التالي: https://droit-algerie.ahlamontada.com/

سابعاً: المصادر باللغة الأجنبية:

1. Alexandre Kojeve. (1969). **Introduction to The Reading of Hegel**, Cornell University Press, London, P150
2. Andrew Vincent. (1987). **Theories of The State**, oxford, Basil Blackwell. P130
3. Donny, Gluckstein. (2006). **The Paris Commune A Revolution In Democracy**, Haymarket Books, Chicago, Illinois, USA.
4. Encyclopedia of Evolution. (2002). **editor in chief Mark Pagel, Oxford**, University Press, Vol I.
5. Ertman, Thomas. (1997). **Birth of the Leviathan: Building States and Regimes in Medieval and Early Modern Europe.** New York: Cambridge University Press. P: 148.
6. Francis, Fukuyama. (1992). **The End of History And The Last Man**. Penguin, London. P: 137.

7. **international Encyclopedia of the Social Sciences**. **(2008)**. Editor in chief, A Darity JR, Thomson Gale, Detroit, New York, London.

8. Jerry A. Coyne. (2009). **Why Evolution Is True**? Penguin Group. New York.

9. Krithika varagur. (2022). **Francis Fukuyama Plays defense**, the new Yorker, USA, May 25, P: 128.

10. Monzoor Elahi laskar, (2013). **Summary of Social Contract Theory by Hobbes, Locke and Rousseau**, LL. M Symbiosis Law school, Pune P: 109.

11. Noah Hararri. (2014). **Sapiens A brief of History of Humankind**, Oxford Press, USA. P: 139.

12. Platonov, Sergei Fedorovich. (1964). **History of Russia. Bloomington**: University of Indiana Prints and Reprints. P: 151.

13. Riasanovsky, Nicholas V. (1963). **A History of Russia. New York**: Oxford University Press. Ridley, Matt. 1987. The Origins of Virtue: Human Instincts and the Evolution of Cooperation. New York: Viking. P: 236.

14. Sachs, Jeffrey. (2005)**. The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time**. New York: Penguin. P: 156.

15. Swart, Koenraad W. (1949). **Sale of Offices in the Seventeenth Century**. The Hague: Nijhoff. P: 142.

16. **The Cambridge Dictionary of Sociology**. (2006). General Editor Bryan S. Turner, Cambridge University Press.

17. Thomas Hobbes. (2010). **Leviathan**, Harvard University, Massachusetts. P: 228.

18. Walter C.Opello, Jr. and Stephen J.Rosow. (2004). **The Nation –State and Global Order: A Historical Introduction To Contemporary Politics,** Lynne Rienner, USA. P: 116.

19. Webester's. (1993). **Third New International Dictionary of English Language Unbridged**, Marriam – Webester INC, publishers, Springfield, Massachusetts, USA. P: 1264.

20. William H. Sewell Jr. (1980). **Work and Revolution in France the Language of Labor from the Old Regime to 1848,** Cambridge University Press, Cambridge, London, New York, Sydney.

Abstract

This study aimed to investigate the epistemological justifications for Fukuyama's amendments to his political concepts, especially the concept of the state, and understand the change in Fukuyama's thought, and discuss the possibility of interruption or continuity. In addition to discussing an actual model (Fukuyama) within the framework of political theorizing in an effort to choose methodological frameworks for political sociology, and monitoring the impact of Fukuyama on liberal theory, so to achieve these goals, the researcher relied on the historical method in order to reach a historical approach to the development of Fukuyama's thought between ancient and contemporary, in addition to the analytical method: in order to analysis the concept of the end of history in Fukuyama's thought and its effects on the world and analysis of scientific and philosophical analysis tools, finally, the critical approach in order to conduct an epistemological study on the problem raised by Fukuyama, where the study reached a set of results:

- The analysis of Francis Fukuyama's concept of the state clarified some of the contradictions in some parts, and this appeared through his defense of all ideas that change the image of his concept of the state and changing his first statements. That led to release opinions with the renewal of the study to clarify the concept of the state later.

- According to Fukuyama, history is constantly changing., it indicates the end of an era and the beginning of a new era, especially liberal democracy, according to him, represents the beginning of history, not its end, and this is what we noticed in Fukuyama's changing writings in most of his proposals.

- Fukuyama tried to write a unified global history by predicting the future of humanity based on the legitimization of the liberal democratic system and the melting of all other cultures in the crucible of American culture, considering that it has reached the end of human development and must export its system to annex the cultures of all peoples to it.

Keywords
Political System, Social Contract, Liberal Democracy, Sovereignty, Model State, Biology of Politic.

Damascus University

Faculty of Arts and Humanities

Department Of philosophy

Syrian Arab Republic

Transformations of the concept of the state when Francis Fukuyama and its epistemological justifications

A thesis submitted for obtaining a Ph.M. in philosophy

Prepared by

Rasha Sami Ahmad

Scientific Superviso

Dr.Mohammad Al Taghous

2023-2024